

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم المالية والمحاسبة

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم:

تحت عنوان:

الحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

دراسة حالة بمدينة الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2021-2023)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد: تحت إشراف:

د. بيسار عبد الحكيم

✓ ديلمي سميحة

✓ مقران سمية

أعضاء اللجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	- أ.د. طويرات رابح
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	- د. بيسار عبد الحكيم
مناقشا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	- د. شوبار الياس

السنة الجامعية: 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ
وَيُدْخِلُهُمْ فِي الْأَرْوَاحِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ
وَيُدْخِلُهُمْ فِي الْأَرْوَاحِ

كلمة شكر

إن الحمد والشكر لله أولاً صاحب المنة والنعمة الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل راجياً أن يتقبله منا قبولاً حسناً وينفعنا وغيرنا به

ثم بعد ذلك نتقدم بجزيل الشكر والامتنان وأسمى عبارات التقدير

والثناء و الاحترام إلى:

أستاذنا الفاضل "بيصار عبد الحكيم" على تفضله بالإشراف على هذا البحث والذي كان منورا لنا بتوجيهاته آراءه القيمة، وعلى كل ما يسره لنا من جهد وتوجيه ومادة علمية في سبيل إخراج هذا العمل إلى الصورة التي هو عليها.

كل الأساتذة الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

و خاصة الأساتذة " سرايش صدام و دحدوح نبيل " على دعمهم لنا.

أعضاء اللجنة الموقرة بتفضلهم للاطلاع وتقييم عملنا المتواضع مما ساعد في إثرائه

كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل، فجزأهم الله خير الجزاء

إلى كل هؤلاء أرقى معاني التقدير و الاحترام.

إهداء

أحمد الله عز وجل على منّهِ وعونه لإتمام هذا البحث.

أهدي عملي هذا:

قال تعالى: ".....وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" الآية 24 من سورة الإسراء

إلى من اعتلا أعلى مقام فكان رضاها بعد الله جل علاه

إلى التي الجنة تحت قدميها نبع الحنان " أمي الغالية " تغمدها الله برحمته و أبدلها دارا خيرا من دارها

و إلى أغلى ما وهبني المولى عز وجل، قرّة عيني " أبي الغالي " رحمه الله واسكنه فسيح جناته

إلى من حملنا رحم واحد و تقاسمت معهم الأيام بخلوها ومرها، وجعلهم الله السند المعين إلي إخوتي الأعزاء

إلى فراشات قلبي و نقاء الطفولة وبراءتها بنات أختي " فرح، رهنف "

إلي أخواتي اللواتي لم تلدهن أمي رفيقات الدرب " أمينة، سهيلة حاج موسى "

إلى صديقاتي العزيزات " سعاد، بدرة، نبيلة، امال "

إلى من لم يذكر اسمه في السطور فهو في القلب محفور، والله ولي التوفيق.

"ديلمي سميحة"

إهداء

أحمد الله عز وجل على منّهِ وعونه لإتمام هذا البحث.

أهدي عملي هذا:

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق تتبعني خطوة بخطوة، إلى التي من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي، إلى من كان ضيائها ينير لي دربي، إلى من كانت روحي ونبض قلبي، إلى نبع الحنان ومصدر الأمان أمي حفظها الله ورعاها.

إلى أبي العزيز حفظه الله ورعاها، وأطال في عمره ورزقه وافر الصحة والأمان.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة، إلى رياحين حياتي "إحوتي" حفظهم الله ورزقهم دوام الصحة والعافية.

إلى زوجي العزيز "يوسف" حفظه الله ورعاها وأدامه الله لي ولأولادنا سندا في الحياة

إلى من هم روح الحياة وعطرها وبهجتها وسعادتها، إلى نقاء الطفولة وبراءتها، إلى براعمي الصغار "ريحانة، ريتاج، محمد ريان" حفظهم الله وكبرهم في طاعته.

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي، إلى من عشت معهم أحلى أيام حياتي، إلى رفيقات دربي صديقاتي "إسمهان، وهيبة، نادية".

إلى من لم يذكر اسمه في السطور فهو في القلب محفور، والله ولي التوفيق.

"مقران سمية"

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	كلمة شكر
.I	الإهداء
IV	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول والأشكال
VII	قائمة الملاحق
أ-و	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي	
08	تمهيد
09	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة الجبائية
09	المطلب الأول: ماهية الحوكمة الجبائية
12	المطلب الثاني: أطراف ومبادئ الحوكمة الجبائية ودوافع تطبيقها
17	المطلب الثالث: مقومات الحوكمة الجبائية
20	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتحصيل الجبائي
20	المطلب الأول: ماهية التحصيل الجبائي
21	المطلب الثاني: قواعد وضمانات التحصيل ونطاق تحصيله
25	المطلب الثالث: أساليب وطرق التحصيل الجبائي
28	المبحث الثالث: آليات ومتطلبات الحوكمة الجبائية في تفعيل التحصيل الجبائي
28	المطلب الأول: مؤشرات ضعفا حوكمة الجبائية وتأثيرها على الحصيلة الجبائية
31	المطلب الثاني: آليات تجسيد الحوكمة الجبائية في الجزائر لزيادة الحصيلة الجبائية
34	المطلب الثالث: متطلبات الحوكمة الجبائية في الجزائر لزيادة الحصيلة الجبائية
39	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي-دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2021-2023)	
41	تمهيد
42	المبحث الأول: لمحة عامة عن المديرية الضرائب لولاية المسيلة
42	المطلب الأول: تقديم عام عن مديرية الضرائب لولاية المسيلة
42	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة
47	المطلب الثالث: المصالح الخارجية التابعة للمديرية الفرعية للتحصيل ومهامها (القباضات)
51	المبحث الثاني: تحليل وتقييم التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2021-2023)
51	المطلب الأول: دراسة تطور نتائج التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2021-2023)
55	المطلب الثاني: دراسة وتحليل مؤشرات التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2021-2023)
59	المبحث الثالث: الجهود المبذولة من طرف مديرية الضرائب لولاية المسيلة لتجسيد مرتكزات الحكومة الجبائية للفترة (2021-2023)
59	المطلب الأول: تفعيل الرقابة الجبائية لمكافحة الفساد والتهرب الضريبي
64	المطلب الثاني: تكريس الشفافية الجبائية وعصرنة مديرية الضرائب لولاية المسيلة
70	خلاصة الفصل
72	الخاتمة العامة
78	قائمة المراجع
85	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
51	تطور التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2023-2021)	1
56	نتائج مؤشرات التحصيل الجبائي للفترة (2023-2021)	2
60	أشكال العقوبات المطبقة على أعوان مديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2023-2021)	3
62	عدد الملفات المحقق فيها و المبالغ المسترجعة حسب أنواع الرقابة الجبائية	4
64	التعداد الجبائي للمكلفين بالضريبة إلى غاية: 2023/06/30	5
67	حالة الهياكل المبرمج استحداثها و اختصاصها الإقليمي في إطار عصنة الإدارة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب لولاية المسيلة	6

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
14	أطراف الحوكمة الجبائية	1
16	مبادئ الحوكمة الجبائية	2
43	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة	3
48	الهيكل التنظيمي لقبضة الضرائب	4
52	تطور التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2023-2021)	5

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
84	الوضعية الإحصائية للتحصيل لسنة 2021 SITUATION STATISTIQUE DE RECOUVREMENTS Arrêtée a la fin du Mois de Décembre 2021	1
86	الوضعية الإحصائية للتحصيل لسنة 2022 SITUATION STATISTIQUE DE RECOUVREMENTS Arrêtée a la fin du Mois de Décembre 2022	2
88	الوضعية الإحصائية للتحصيل لسنة 2023 SITUATION STATISTIQUE DE RECOUVREMENTS Arrêtée a la fin du Mois de Décembre 2023	3
90	عدد الملفات المبرمجة و الحقوق المسترجعة لبرنامج التحقيق المحاسبي و المعمق و المصوب لسنة 2021، 2022، 2023	4
91	رقابة الفرق المختلطة Suivi de l'activité des brigades mixtes de contrôle (BMC) l'année 2021	5
92	رقابة الفرق المختلطة Suivi de l'activité des brigades mixtes de contrôle (BMC) l'année 2022	6
93	رقابة الفرق المختلطة Suivi de l'activité des brigades mixtes de contrôle (BMC) l'année 2023	7
94	التعداد الجبائي للمكلفين بالضريبة	8

مقدمة عامة

مقدمة:

عقب الانهيارات الاقتصادية و الأزمات المالية التي مست العديد من الدول ظهرت الحاجة إلى الحوكمة، فأصبحت الحوكمة تحتل مكانا بارزا في اهتمام الباحثين و المنظمات الدولية والدراسات العلمية و العملية التي أكدت على أهمية الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات، وأثرها على زيادة الثقة في أعضاء مجلس الإدارة، ومع تطور حوكمة المؤسسات ظهرت الحوكمة العامة التي تحكم مسؤوليات المؤسسات الحكومية من اجل تعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد، و مشاركة المواطنين في صنع القرارات

ومع مرور الوقت وبفضل التطورات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات وخاصة في المجال الاقتصادي، وكذلك تزايد أهمية الضرائب و تأثيرها الكبير على إيرادات الدولة، حيث أصبحت المصدر الأساسي لمعظم الدول لتغطية نفقاتها، ظهرت حتمية الحوكمة الجبائية ضمن النظام الجبائي لضمان تطبيق القوانين الضريبية بشكل عادل وفعال و تعزيز الشفافية و النزاهة في تحصيل الضرائب مما يساعد في بناء نظام جبائي قوي و موثوق به يكافح كل أشكال التهرب الضريبي و الفساد، كما يتطلب تجسيد الحوكمة الجبائية لترشيد النفقات الجبائية و مواجهة الاقتصاد الموازي " غير رسمي" لزيادة الحصيلة الجبائية و الحصول علي موارد مالية مستدامة كفيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

الجزائر كباقي الدول النامية التي تعاني من ضعف حصيلتها الجبائية، واعتمادها بشكل أساسي على إيرادات الجباية البترولية في تجسيد نفقاتها العامة، مما تطلب منها الاستجابة للإصلاحات الجبائية كتوليفة من الشروط لإصلاح النظام الجبائي وإعطاءه الدفع ليلعب الدور في تمويل ميزانيتها العامة، و إحلال الجباية العادية كأهم مورد مالي للتنمية المستدامة، وذلك بإسقاط مفهوم الحوكمة الجبائية في نظامها الجبائي و تجسيد مرتكزاتها، والسير على خطى التجارب الدولية في إرساء الحوكمة الجبائية للحفاظ على تمويل جبائي بعيدا عن الفساد و الهدر والسعي لتحقيق التنمية المستدامة.

1- إشكالية الدراسة :

وانطلاقا مما سبق تتبلور إشكالية الدراسة الرئيسية كما يلي :

"ما هو دور الحوكمة الجبائية في تفعيل التحصيل الجبائي ؟ "

ومن أجل تبسيط الإشكالية السابقة ندرج مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ❖ ما هي الطرق و الأساليب المعتمدة في عملية التحصيل الجبائي في الجزائر؟
- ❖ ما هو واقع الحوكمة الجبائية وما هي آليات تجسيدها في الجزائر لزيادة الحصيلة الجبائية ؟
- ❖ ما هي العوامل المؤثرة في ضعف الحصيلة الجبائية، وكيف يمكن للحوكمة الجبائية أن تحد من تأثيرها؟
- ❖ ما هي الجهود المبذولة من طرف المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة لتجسيد مرتكزات الحوكمة الجبائية لتفعيل التحصيل الجبائي للفترة (2021-2023) ؟

2- فرضيات الدراسة :

كإجابة أولية للإشكالية السابقة والأسئلة الفرعية المرتبطة يمكن وضع فرضيات الدراسة على النحو التالي:

❖ تتبع الإدارة الجبائية مجموعة من الطرق و الأساليب للقيام بعملها، لضمان تحقيق أهداف السياسة الجبائية، وبالدرجة الأولى الزيادة في الحصيلة الجبائية.

❖ إن واقع النظام الجبائي في الجزائر يفرض إلزامية إرساء الحوكمة فيه.

❖ تتطلب الحوكمة الجبائية في الجزائر اتخاذ تدابير جدية فيما يخص العوامل المؤثرة في الحصيلة الجبائية .

❖ بذلت مديرية الضرائب لولاية المسيلة مجهودات كبيرة لتفعيل الرقابة الجبائية خلال الفترة 2021-2023 .

3- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أهمية مفهوم الحوكمة الجبائية كمفهوم حديث على المستوى الدولي، والحاجة الماسة لتطبيقه على أرض الواقع، و إبراز دور الحوكمة الجبائية في إيجاد الحلول العملية للقضاء على الظواهر السلبية التي يعاني منها النظام الجبائي كظاهرة الفساد و التهرب الضريبي و الاقتصاد الموازي، وإبراز دورها في بناء علاقة أساسها الثقة المتبادلة بين الإدارة الجبائية و المكلف بالضريبة من اجل التأثير على الالتزام الطوعي بدفع الضريبة مما يؤثر على زيادة الحصيلة الجبائية.

4-أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة عموما إلى مجموعة من الأهداف نذكر بعضها فيما يلي :

❖ إبراز دور الحوكمة الجبائية في التأثير على الحصيلة الجبائية؛

❖ إبراز دور الحوكمة في زيادة الوعي الضريبي؛

❖ تسليط الضوء على التحصيل الضريبي و الطرق و الأساليب التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية في عملية التحصيل؛

❖ التعرف على نتائج تطور التحصيل الجبائي في المديرية الولائية للضرائب للفترة (2021-2023)؛

❖ التطرق لواقع الحوكمة الجبائية وتسلط الضوء على الجهود المبذولة من مديرية الضرائب لولاية المسيلة لتفعيل الرقابة الجبائية وإرساء مرتكزات الحوكمة الجبائية للفترة (2021-2023).

5-أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيارنا لهذا الموضوع، من أهمها:

❖ ارتباط الموضوع بالتخصص، ومسيرتنا المهنية؛

❖ شعورنا بأهمية الموضوع خاصة مع الواقع الحالي لدولتنا ومشكلة التزايد المستمر للنفقات العمومية؛

❖ الاهتمام المتزايد بالبحث عن بدائل للحماية البترولية في الجزائر؛

❖ الحاجة الملحة إلى البحث عن طرق لرفع كفاءة الإدارة الجبائية وتحسين علاقتها بالمكلفين بالضريبة.

6- المنهج و الأدوات المستخدمة:

انطلاقاً من أن طبيعة الدراسة و نوعها هي المحددة لنوع المنهج المستخدم في الدراسة، فقد اعتمدت معالجتنا لهذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا في تتبع مختلف المفاهيم النظرية الخاصة بالحوكمة الجبائية والتحصيل الجبائي، وتحليل مختلف العناصر الخاصة بطرق تفعيل التحصيل الجبائي بالاعتماد على مرتكزات الحوكمة الجبائية من خلال دراسة الحالة بمديرية الضرائب لولاية المسيلة.

كما سنعتمد على مختلف الإسهامات ذات الصلة بالموضوع وهي:

-أدوات مكتبية: من خلال الاعتماد على مختلف المصادر و المراجع و البحوث من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع.

-الدراسة الميدانية: من خلال إجراء بحث ميداني على مستوى المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة من أجل إعطاء صورة واقعية على واقع الحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي بتحليل ودراسة إحصائيات مقدمة من طرف المديرية الولائية للضرائب .

7- حدود الدراسة:

تكمن حدود دراسة الموضوع المدروس فيما يلي:

❖ **الحدود الموضوعية:** ينقسم موضوع الدراسة الي متغيرين:

-**المتغير المستقل:**الحوكمة الجبائية وفيه تناولنا مفهومها،مبادئها أطرافها وعلى وجه الخصوص تجسيد مرتكزات الحوكمة الجبائية(الشفافية،الرقابة الجبائية والعدالة الجبائية)

-**المتغير التابع:** التحصيل الجبائي بالتطرق إلى مفهومه والطرق و الأساليب المعتمدة من الإدارة الجبائية في عملية التحصيل.

❖ **الحدود المكانية:**تم القيام بالجانب التطبيقي من الدراسة الراهنة على مستوى المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة

❖ **الحدود الزمانية:**تمت الدراسة التطبيقية خلال الفترة ما بين أبريل إلى غاية ماي 2024، بدراسة وتحليل

إحصائيات المديرية الولائية للضرائب بولاية المسيلة خلال الفترة 2021-2023.

8- صعوبات الدراسة:

من أبرز الصعوبات التي واجهناها:

❖ الوقت الذي يعتبر من القيود التي حالت بيننا وبين جمع المعلومات الخاصة بالبحث وبين الدراسة، بالإضافة إلى

أن مجال الجبائية مجال واسع لا حدود له؛

❖ قلة المراجع والدراسات والبحوث التي تتناول الحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي؛

❖ صعوبة إجراء التربص للتضارب بين وقت التربص و تجميع الإحصائيات المطلوبة من المصالح المختصة.

9- الدراسات السابقة:

1-دراسة الباحثة حدادو فهيمة : " الحوكمة الضريبية وأثرها على الحصيلة الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2008-2016) "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، سنة 2017-2018.

عرضت هذه الدراسة مدخلا للحوكمة الضريبية وركائزها، وعلاقتها بمكافحة التهرب الضريبي والفساد الضريبي والجهود المبذولة لإصلاح النظام الضريبي الجزائري، وذلك بالإشارة في البداية إلى أهم الإصلاحات الضريبية في الجزائر والتي تهدف إلى تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين، وكذلك الإشارة إلى عصنة الإدارة الضريبية الجزائرية كخطوة أساسية نحو الحوكمة الضريبية، حيث تم توضيح هيكلها الإداري ومختلف الجهود المتعلقة بتطويرها، بالإضافة إلى إبراز شفافية الرقابة الجبائية و الجهود المتعلقة بتبسيط إجراءات المنازعات الضريبية.

وتناولت واقع الحوكمة الضريبية في الجزائر و آليات التأثير في الحصيلة الجبائية، ودراسة متطلبات الحوكمة الضريبية في الجزائر لزيادة الحصيلة الجبائية، لتتوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن تلك المتطلبات تتمثل في الحد من المنازعات الضريبية، و ترشيد النفقات الضريبية و مواجهة الاقتصاد الموازي و مكافحة غسيل الأموال و التهريب الجمركي .

2-دراسة الباحثين ميمون عماد رشيد، لعربية محمد: " دور الحوكمة الضريبية في زيادة التحصيل الضريبي " وهي عبارة عن مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الوطني حول : " دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر - الواقع والطموح " جامعة يحي فارس، المدية، سنة 2020 .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الحوكمة الضريبية في التأثير على الحس الضريبي لدى المكلف بالضريبة باعتباره الشريك الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى معرفة دورها في التأثير على أداء الإدارة الجبائية وهذا بهدف رفع عملية التحصيل الجبائي، وتناولت هذه الدراسة دور الحوكمة في خلق تنمية اقتصادية مستدامة، و ذلك من خلال تفعيل دور الجباية العادية التي مازالت إيراداتها ضعيفة مقارنة بإيرادات الجباية البترولية التي تتميز أنها غير مستقرة، وذلك من خلال محاولة إيجاد الحلول للظواهر السلبية التي يعاني منها النظام الجبائي مثل (التهرب الضريبي، الفساد الإداري، الاقتصاد الموازي)، و إقامة نظام أساسه الثقة المتبادلة بين المكلف و الإدارة الجبائية، حيث يلتزم فيه المكلف بواجباته التصريحية بشكل طوعي، وتكون فيه الإدارة الجبائية قادرة على القيام بدورها باعتبارها المكلفة بتنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية و القيام بعملية الرقابة على كل المعاملات التجارية بكفاءة عالية للوصول إلى الأهداف المنتظرة من فرض الضريبة سواء كانت أهداف مالية، اقتصادية، اجتماعية أو سياسية.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها : أن الإدارة الجبائية قامت بمجهودات كبيرة لرفع الوعي الضريبي لدى المكلفين من خلال حصر المكلفين في هياكل جديدة أرفقتها بتوفير خدمة نوعية وتبني نظام للمعلومات الجبائي إلا أن الالتزامات التصريحية تبقى ضعيفة، كما توصلت إلى أن نسبة التهرب كبيرة كما أن أغلبية الديون غير محصلة .

3- دراسة الطالبتين بلحطام أمينة، صيفي ليندة: " واقع الحوكمة الجبائية في الجزائر " ، وهي عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، تخصص : محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، سنة 2021-2022

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء واقع الحوكمة الجبائية في الجزائر باعتبارها واحدة من التحديات المهمة للإدارة الضريبية بغية تحسين فعالية أدائها، من خلال تحسين علاقة الإدارة بالمكلف و جعله يحسن التصريجات الجبائية، وقد استخدمت لهذا الغرض استبياناً تم توزيعه على إطارات الإدارة الضريبية ببرج بوعريريج بغية الوصول إلى معرفة واقع حوكمة الإدارة الضريبية و مساهمتها في تحسين التصريجات الجبائية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الجبائية في إطار الحوكمة ساهمت في تحسين أداء الإدارة الجبائية من خلال زيادة المداحيل الجبائية.

4-دراسة الباحثين خروي هني، جيلالي عياد غلام الله: " إشكالية التحصيل في الجزائر " ، وهي عبارة عن مقالة في مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد 13، العدد 2 ، سنة 2022.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الأسباب التي أدت إلى ضعف نسب التحصيل الضريبي في الجزائر مما اثر سلبا على الخزينة العمومية، وبالتالي على الإنفاق العام و الاستثمارات المرتبطة بمشاريع التنمية الوطنية

وقد خلصت الدراسة أنه بالرغم من السلطات الواسعة التي منحها المشرع لإدارة الضرائب والتي تمكنها من التحصيل الضريبي، وهذا بهدف تعبئة الموارد لإحداث التنمية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي إلا انه في الواقع العملي لم تتمكن إدارة الضرائب من تحقيق أهداف السلطات العمومية بسبب جملة من المعوقات بالإضافة إلى حالات العراقيل التي يتسبب فيها العنصر البشري سواء من حيث تطبيق القوانين أو عدم فهمها .

10- هيكل الدراسة :

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية الرئيسية و مختلف الأسئلة الفرعية، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين وقد سبقت هذه الفصول مقدمة عامة .

الفصل الأول تم التطرق فيه إلى مختلف الجوانب النظرية ذات الصلة بالحوكمة الجبائية والتحصيل الجبائي، حيث قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للحوكمة الجبائية، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الإطار المفاهيمي للتحصيل الجبائي، أما المبحث الثالث تم فيه دراسة آليات ومتطلبات الحوكمة الجبائية في تفعيل التحصيل الجبائي.

أما الفصل الثاني فتعلق بالدراسة التطبيقية للبحث والتي كانت بمديرية الضرائب لولاية المسيلة والتي تم فيها دراسة حالة تطبيقية لإثراء عملية البحث، والذي بدوره قسمناه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول خصص لتقديم عام للمديرية الولائية للضرائب بالمسيلة، والمبحث الثاني تحليل وتقييم التحصيل الجبائي، وتناولنا في المبحث الثالث الجهود المبذولة من طرف المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة لتجسيد مرتكزات الحوكمة الجبائية للفترة (2021-2023) .

الفصل الأول

الإطار النظري للحكومة الجبائية ودورها
في تفعيل التحصيل الجبائي

الفصل الأول: الإطار النظري للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

تمهيد:

تعتبر الحكومة من القضايا التي لاقت قبولا كبيرا في الفترة الأخيرة في مؤسسات الدولة نتيجة لضعف المؤسسات في الممارسات الإدارية و الرقابية و الإشرافية ونقص الخبرات و اختلال الهياكل التنظيمية ونقص الشفافية وعدم الاهتمام بالالتزام بالقوانين و التشريعات، مما أدى إلى فقدان الثقة لدى الأطراف ذات العلاقة بها ، فهي تقوم على مجموعة اللوائح والقوانين والضوابط التي يتم بموجبها إدارة المؤسسة والتحكم فيها.

تؤدي الضريبة دورا هاما في المجال الاقتصادي والاجتماعي، حيث تعتبر مصدرا أساسيا لتمويل الخزينة العمومية وتساهم في صياغة السياسة التنموية لأي بلد، ولا يتم ذلك إلا من خلال إدارة جبائية ذات كفاءة عالية تستطيع تنفيذ القوانين والتشريعات الضريبية بعدالة و ملائمة و شفافية ، لذلك تحتاج الإدارة الجبائية لتطبيق مبادئ الحكومة الجبائية لمحاولة رفع الوعي لدى المكلفين بالضريبة، وتحسين أدائها الرقابي بشكل يسمح برفع الحصيلة الجبائية.

نسعى من خلال هذا الفصل الإحاطة بالجوانب النظرية للحكومة الجبائية و كذلك التحصيل الجبائي وتبيين دور الحكومة الجبائية في تفعيل التحصيل الجبائي وذلك بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحكومة الجبائية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتحصيل الجبائي

المبحث الثالث: آليات ومتطلبات الحكومة الجبائية في تفعيل التحصيل الجبائي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة الجبائية

تعتبر حوكمة المؤسسات وبشكل خاص الحوكمة الجبائية أحد أهم المواضيع الحديثة في المجال المالي والمحاسبي، وهذا على مستوى الاقتصاد الجزئي ونظرا لما تمثله المؤسسات الضريبية من عنصر أساسي لتنمية الاقتصاد الوطني، إذ وجب تنميتها والحفاظ عليها من الانهيار وتطويرها انطلاقا من ضمان مصالح وأهداف كل الأطراف المتعاملة فيها و معها ولهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى:

ماهية الحوكمة الجبائية، أطراف ومبادئ الحوكمة الجبائية، دوافع تطبيق الحوكمة الجبائية وكذلك مقوماتها.

المطلب الأول: ماهية الحوكمة الجبائية (نشأتها، مفهومها، أهميتها وأهدافها)

سنستطرق في هذا المطلب إلى نشأة الحوكمة الجبائية و ذكر مفاهيمها المختلفة و إظهار أهمية وأهداف الحوكمة الجبائية.

أولا- نشأة الحوكمة الجبائية

أدى التطور الذي طرأ على شكل المؤسسة و تعدد أصنافها و كبر حجمها، خصوصا في ظل العولمة و النمو الاقتصادي العالمي إلى فصل الملكية عن التسيير، وأول جذور الحوكمة تعود إلى Berls و Means في سنة 1932 اللذان يعدان أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة في كتابهما الشركات الحديثة و الملكية الخاصة، (ابو العطا، 2008، صفحة 2) وفي سنة 1976 عمل كل من Jensen and Mecklings على الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من فصل الملكية والإدارة، وقد تبع ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية التي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات، وأثرها على زيادة الثقة في أعضاء مجلس الإدارة، وهذا ما حث بعض الهيئات العلمية والمشرعين في العديد من دول العالم على إصدار مجموعة من اللوائح، القوانين، والتقارير التي تؤكد على أهمية التزام المؤسسات بتطبيق تلك المبادئ. (براهمة، 2014، صفحة 03)

تعتبر الحوكمة الجبائية امتدادا لمفهوم الحوكمة المؤسسية باعتبار أن الضريبة ماهي في الحقيقة إلا مؤسسة تابعة للحوكمة و أهدافها لا تختلف كثيرا عن الحوكمة المؤسسية التي جاءت بمجموعة من المعايير على غرار الإفصاح و زيادة الشفافية وصولا إلى الأداء الموضوعي بالإضافة إلى تطور مفهوم الحوكمة ليشمل المؤسسات و الدوائر التي تحكمها الدولة وصولا إلى الحوكمة الجبائية التي هي جزء من مفهوم الحوكمة. (بوزيدة، 2017، صفحة 32)

و من هنا يأتي دور الحوكمة الجبائية بشتى آلياتها كوسيلة وقائية وردعية في أن واحد، بغية تقويم الاعوجاج في تحصيل الضريبة والتخفيف من حدة ظاهرتي الغش و التهرب الضريبي، وضمان التوزيع العادل للعبء الضريبي وضمان الإيرادات العامة للدولة لملء الخزينة العمومية. (بلحطام و صيفي، 2022/2021، صفحة 23)

ثانيا- مفهوم الحوكمة الجبائية

إن مفهوم الحوكمة الجبائية هو عبارة عن مفهوم حديث النشأة ووليد التطور في مفهوم الحوكمة ولهذا سنقوم أولاً بالتعرف على مصطلح الحوكمة بشكل عام وكذلك حوكمة الشركات و الحوكمة الرشيدة وصولاً إلى الحوكمة الجبائية .

1- مفهوم الحوكمة : عرفت الحوكمة حسب مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات و التحكم في أعمالها". (طيبة و بوعزة، 2020، صفحة 950)

و يلاحظ أن هذا المفهوم اعتبر الحوكمة نظاماً يساعد علي تسيير الشركات و التحكم فيها.

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD بأنها " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين علي إدارة الشركة و مجلس الإدارة و حملة الأسهم و غيرهم من المساهمين ". (طيبة و بوعزة، 2020، صفحة 950)

ويلاحظ أن هذا المفهوم ركز علي دور الحوكمة في الحفاظ علي العلاقات بين إدارة الشركة و جميع أصحاب المصالح.

2- مفهوم حوكمة الشركات: هي " مجموعة من القواعد و الحوافز التي تهددي بها إدارة الشركة لتعظيم ربحية هذه الأخيرة و قيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين " (غضبان، 2015، صفحة 17)

3- مفهوم الحوكمة الرشيدة: هي " الحوكمة هي الحكم الرشيد الذي يؤكد على المشاركة و الشفافية و المحاسبية و الكفاءة و تحقيق العدالة و تطبيق القانون، و يمارس ذلك كل من الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة " (مدحت، 2015، صفحة 44)

4- مفهوم الحوكمة الجبائية : تعرف الحوكمة الجبائية على أنها " مجموعة القواعد والإجراءات التي تمارسها الإدارة الضريبية، لضمان حسن سير العمل والارتقاء به وزيادة الثقة بين المتعاملين معها، لتحقيق العدالة وتوفير الشفافية وتفعيل الرقابة وتقرير المسائلة لجميع العاملين، وذلك لتحقيق أهداف التشريع الضريبي وزيادة الثقة في النظام الضريبي والاقتصادي للدولة". (ميمون و لعربية، 2020، صفحة 4)

كما عرفها ساندرين غرول **Sandrini Groult** بأنها: " الأدوار والمؤسسات الجديدة للإدارات الجبائية لتحقيق الصلابة في الرقابة الجبائية والشفافية المعتمدة لنقل وتحويل المعلومات الجبائية للجمهور". (مليكاوي، 2015، صفحة 146)

وتعرف الحوكمة الجبائية وفقاً للجنة الشؤون الاقتصادية، والمالية التابعة للمفوضية الأوروبية بأنها " تلك القواعد والأنظمة والإجراءات، التي تؤثر على كيفية سياسة الميزانية والتخطيط والموافقة عليها وتنفيذها ومراقبتها. (بوخلوف، 2015، صفحة 17)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن الحوكمة الجبائية هي مجموعة الإجراءات و القواعد والآليات التي تساهم في تحسين أداء الإدارة الضريبية وعلي رأسها الزيادة في الحصيلة الجبائية بطريقة تكفل حق المواطنين في المشاركة في اتخاذ القرارات و خلق مناخ من الثقافة و الانضباط للحفاظ علي حقوق الدولة من الإيرادات السيادية يؤدي التطبيق الشامل

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

للحكومة الجبائية إلى تحقيق إصلاح ضريبي متوازن بين كافة الأطراف الضريبية، مما جعلها تتمتع بأهمية بالغة، وتحقق أهداف مهمة تخدم عدة أطراف.

ثالثا- أهمية الحوكمة الجبائية

للحكومة الجبائية أهمية قصوى لكل من المكلف والإدارة الجبائية وسيتم طرحها على النحو التالي: (طيبة و بوعزة، 2020، صفحة 952)

❖ التأكيد على حقوق العاملين بالحقل الضريبي دون إهدار لحقوقهم الإدارية و الوظيفية و تولي المناصب القيادية أو المتعاملين مع الإدارة الجبائية من المكلفين الجبائيين أو من يمثلهم من المحاسبين أو المحامين، وسهولة الإجراءات و الحق في الدفاع والطعن، والتعامل مع الإدارات الجبائية المختلفة بسهولة وشفافية، وكذلك الحق في عدم اطلاع الغير على الملف الضريبي إلا المخول لهم ذلك قانونا.

❖ منع الفساد المالي والإداري و تحسين الأداء الضريبي، و تسهيل العمل في الإدارة الجبائية و منع حدوث أزمات.

❖ خلق الإفصاح و الشفافية والعدالة و الموضوعية وعدم الغلو في تطبيق القانون و التعليمات التنفيذية و الذي يعطي كل ذي حق حقه .

❖ يحافظ على حقوق الخزينة من الإيرادات المستحقة دون إسراف أو تجاوزات في القانون من جهة و من جهة أخرى مراعاة حقوق دافعي الضرائب و حماية مصالحهم.

❖ إنشاء الوظيفة الجبائية في المؤسسات، ما يسمح بتسيير الخطر الجبائي و تخفيض العبء الضريبي و جعل التسيير الجبائي أحسن أداء و أكثر فعالية.

رابعا- أهداف الحوكمة الجبائية

تتمثل أهداف الحوكمة الجبائية فيما يلي: (بلحطام و صيفي، 2022/2021، صفحة 26)

❖ إيجاد إدارة ضريبية عادلة تعمل بكفاءة واحتراف، وتحسين مستوى التشغيل والمعالجة الإلكترونية لقرارات والبيانات.

❖ رفع مستوى الوعي الضريبي وخلق ثقافة الالتزام الطوعي لدى المكلفين بدفع الضريبة، وتشجيعهم على مسك الدفاتر المحاسبية المنتظمة .

❖ التحسين المستمر للأنظمة الضريبية للوصول إلى تحقيق المتطلبات المستهدفة للمستوى الخدمة المقترحة للمكلفين.

❖ تحديث الدائرة الضريبية من خلال الأفراد والعمليات والتكنولوجيا وأماكن العمل مختلفة، ووضع نظم وحواجر مشجعه لهم.

❖ حصر المجتمع الضريبي مما يؤدي إلى منع التهرب الضريبي، ويخفض المنازعات الضريبية إلى أدنى درجه ممكنة.

❖ تنمية وتطوير الموارد البشرية.

❖ الارتقاء بمستوى الأداء للوصول إلى معايير الجودة الشاملة .

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

❖ قدرة الإدارة على فرض الرقابة على مجمل الأداء المالي والمحاسبي للشركات باعتبارهم أصحاب المصالح داخل هذه الشركات، وبما يحقق المحافظة على الحصيلة الضريبية من الضياع وتعظيم الربح الضريبي، ومنع إتباع سياسات ينجم عنها تعثر الشركات

إن أهداف الحكومة الجبائية ترتبط بكافة أطراف المنظومة الضريبية، والتي ستنعكس إيجاباً على الأداء التشغيلي، مما يقود إلى جذب استثمارات مختلف الأنشطة في ظل وجود حوكمة جبائية جيدة.

المطلب الثاني: أطراف و مبادئ الحوكمة الجبائية ودوافع تطبيقها

تشكل الحوكمة الجبائية من عدة أطراف كما تستند على عدة مبادئ و لها دوافع لتطبيقها، وسنحاول في هذا المطلب التطرق لهم كما يلي:

أولاً: أطراف الحوكمة الجبائية

إن أطراف الحوكمة الجبائية تتمثل بالمنظومة الضريبية والتي تتكون من:

1-التشريع الجبائي : هو عبارة مجموعة اللوائح و القوانين و التشريعات التي تصدرها الجهات المختصة في فرض الضرائب و تنظيم أساليب تحصيلها،بالإضافة إلى الأحكام القضائية و قرارات اللجان المتعلقة بالنزاعات الضريبية(كعبور و بن الربيع، 2023/2022، صفحة 38)، وحتى يضمن التشريع الجبائي نجاح مختلف مراحل الضريبة لا بد أن يكون حاسماً غير قابل للبس أو التأويل الخاطئ وغير قابل للتعبير الشخصي وبعيد عن التناقض بين أجزائه، ولا بد أن يكون التشريع قابل للتطبيق العملي و متوافقاً مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها، بحيث لا ينشأ عنه اختلاف جوهري عند تطبيقه بواسطة الشركة أو مراجعته و اعتماده من قبل الإدارة الجبائية، ولا ينشأ عنه نزاعات ضريبية بين المكلفين بالضريبة و الإدارة الجبائية، كما أن التشريع الضريبي الجيد المنسجم و المترابط عليه أن يتجنب الثغرات التي تترك مجالاً للتهرب الضريبي، و بالتالي أحكام صياغة نصوصه حتى يفوت الفرصة علي المكلف بالضريبة للاستفادة من بعض الثغرات التي قد يتضمنها، ضف إلى ذلك ينبغي إدخال مرونة علي قواعد القانون الضريبي لإحداث تجاوب بين الضرائب و مستجدات التوتيرة الاقتصادية.

2-الإدارة الجبائية: هي " الجهاز المكلف بتنفيذ قواعد التشريع الضريبي و التحقق من سلام تطبيقه حماية لحقوق الدولة و المكلفين بالضريبة ".

ويري البعض أنها " عبارة عن كافة الإدارات التي تعمل علي تطبيق و تنفيذ القوانين الضريبية من خلال المراجعين وكافة العاملين فيها عن طريق الحصر و الفحص الضريبي،الربط بين الإدارات الحكومية الأخرى للوصول إلي تحصيل الضريبة المستحقة من ممولي و دافعي الضريبة".(كعبور و بن الربيع، 2023/2022، صفحة 35)

وتكمن وظيفة الإدارة الجبائية في مجالين أساسيين هما: تنفيذ أحكام القوانين الضريبية، واقتراح التعديلات اللازمة علي تلك القوانين لإيجاد قانون ضريبي عصري يلاءم احتياجات المجتمع وعليه فانه تقع علي عاتق الإدارة الجبائية المهام التالية:التخطيط و التنظيم و التوجيه و الرقابة.

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

3-المجتمع الضريبي: يتكون المجتمع الضريبي من مجموعة الأشخاص سواء كانوا طبيعيين (أفراد)، أم معنويين (شركات ومنشآت مختلفة)، يفرض عليهم دفع الضريبة إلى الإدارة الجبائية بموجب القانون الضريبي. (حدادو، 2018/2017، صفحة 22)، ويطلق علي المجتمع الضريبي مصطلحات مختلفة باختلاف الشخص الذي يقع عليه عبء الضريبة، ومن بين تلك المصطلحات نجد:

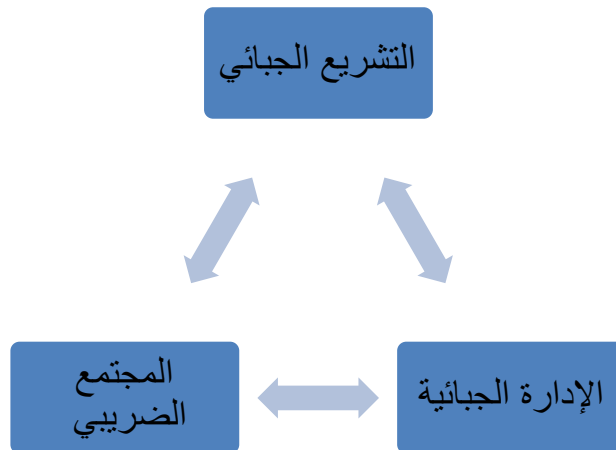
المكلف بالضريبة: يعني كل شخص مكلف بتسديد ضريبة، أو رسم منصوص عليها في القانون.

المكلف القانوني: وهو الذي فرضت عليه الضريبة ويسمي حامل العبء القانوني، ويحدد تحديدا كافيا بنص القانون.

المكلف الحقيقي: وهو المكلف الفعلي أو الاقتصادي وهو حامل العبء الفعلي أي أنه هو الذي يتحمل عبء الضريبة وهو الشخص الذي تنتهي عنده سلسلة انتقال العبء الضريبي، كما هو محقق في الضريبة على الاستهلاك.

إن المجتمع الضريبي يأخذ دوره كطرف أساسي في الحوكمة الجبائية ذلك بأنه هو المستهدف، و يقع علي عاتقه دفع الضرائب المستحقة عليه، وفقا لما ينص عليه لتشريع الضريبي، و بالتالي فإن الاهتمام بالمجتمع الضريبي بمثابة الاهتمام بمصادر الحصيلة الجبائية، فمشاركته تضيفي مصداقية علي النظام الضريبي و يساعد في ذلك تعزيز الشفافية و المساءلة فيما يتعلق بالسياسة الضريبية، واتخاذ القرارات التي تتفق مع توجهات القاعدة الجماهيرية العريضة وتتماشي مع آرائها، ورغم ذلك يشار إلى أن هناك غياب شبه تام لمشاركة المجتمع الضريبي خاصة في الدول النامية

الشكل رقم (1): أطراف الحوكمة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المذكورة أعلاه

وفي الأخير يمكن القول أن الحوكمة الجبائية تقتضي بناء علاقة جيدة بين الإدارة الضريبية و المجتمع الضريبي أساسها المشاركة و الشفافية و المساءلة،وفقا لما يقتضيه التشريع الضريبي

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

ثانيا: مبادئ الحوكمة الجبائية

من أهم مبادئ الحوكمة الجبائية المستنبطة من مبادئ الحوكمة نذكر ما يلي:

1-وجود إطار فعال للحوكمة الجبائي: يجب أن يعمل هيكل الحوكمة الجبائية علي رفع مستوى الشفافية، كفاءة الأسواق المالية، وأن يتماشى مع أحكام القانون، يوزع المسؤوليات بين الجهات المسؤولة بشكل واضح مع منح السلطة والموارد للسلطات الإشرافية والتنظيمية لتأدية مهامهم بكل مهنية وموضوعية، اذ ينبغي وضع إطار لحوكمة الإدارة الجبائية بحيث يكون لها تأثير علي الأداء الاقتصادي الشامل و نزاهة الأسواق و التي تتميز بالشفافية و الفعالية.(عوادية و بملول، 2019، صفحة 5)

2-الإفصاح والشفافية: إن الشفافية الجبائية هي الأسلوب أو الطريقة التي يمكن من خلالها عرض القوانين، الأنظمة والتعليمات الضريبية على المكلفين، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قدرته في معرفة مقدار الضريبة المفروضة على دخولهم، بحيث تهدف الشفافية والإفصاح عموما إلى جعل الأمر واضحا وشفافا، بعيدا عن اللبس والغموض وتعتد الإجراءات، بمعنى تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث. (بوخلوف، 2015، صفحة 25)

ويبين الإفصاح أوجه صرف الحصيلة الجبائية، ليعرف الممول مدى مساهمته في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومدى الاستفادة التي تعود عليه بشكل مباشر أو غير مباشر من إنفاق حصيلة الضرائب سنويا، ليس عن طريق البيانات الإجمالية الواردة في مجلدات الموازنة العامة للدولة، بل عن طريق نشر بيانات تفصيلية.

3-المشاركة الجماعية: يقوم هذا المبدأ على أن يكون هناك مشاركة للجميع في الإدارة الجبائية، وتتم هذه المشاركة باستقلالية كبيرة، أي أن كل فرد يكون مسؤولا عن أفعاله، حيث يتعين أن تنتهج الإدارة العليا للإدارة الجبائية مبدأ المشاركة الجماعية الفعالة للعاملين بالإدارة الضريبية، والممولين في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم، لعل هذا الاتجاه هو الذي دفع المشرع إلى مبدأ التمثيل المقصود للأطراف ذوي المصالح الحيوية، في اللجان العليا بالمصالح الضريبية، بحيث تكون قرارات اللجان وتوصياتها محققة لمصالح كافة الأطراف، بما يحقق المصالح العليا للممولين والإدارة الجبائية في نفس الوقت أي يكون هناك مشاركة للجميع في الإدارة الجبائية و تتم هذه المشاركة باستقلالية كبيرة أي أن كل فرد يكون مسؤولا عن أفعاله.(عوادية و بملول، 2019، صفحة 5)

4-المساءلة المتكافئة إن توفر أنظمة للمساءلة وعلى وفق المسؤوليات، والصلاحيات الممنوحة لموظفي السلطة المالية، تعمل على تعزيز ثقة الأطراف ذات العلاقة بنزاهة الإدارة التنفيذية، كما أنها تعمل على تحسين أداء العاملين، والحد من الفساد المالي والإداري، فالإدارة الجبائية مسؤولة تجاه الموظفين حول قراراتها، وإمكانية قيام المكلفين بالضريبة برفع قضاياهم أمام المحاكم. (مليكاوي، 2015، صفحة 147)

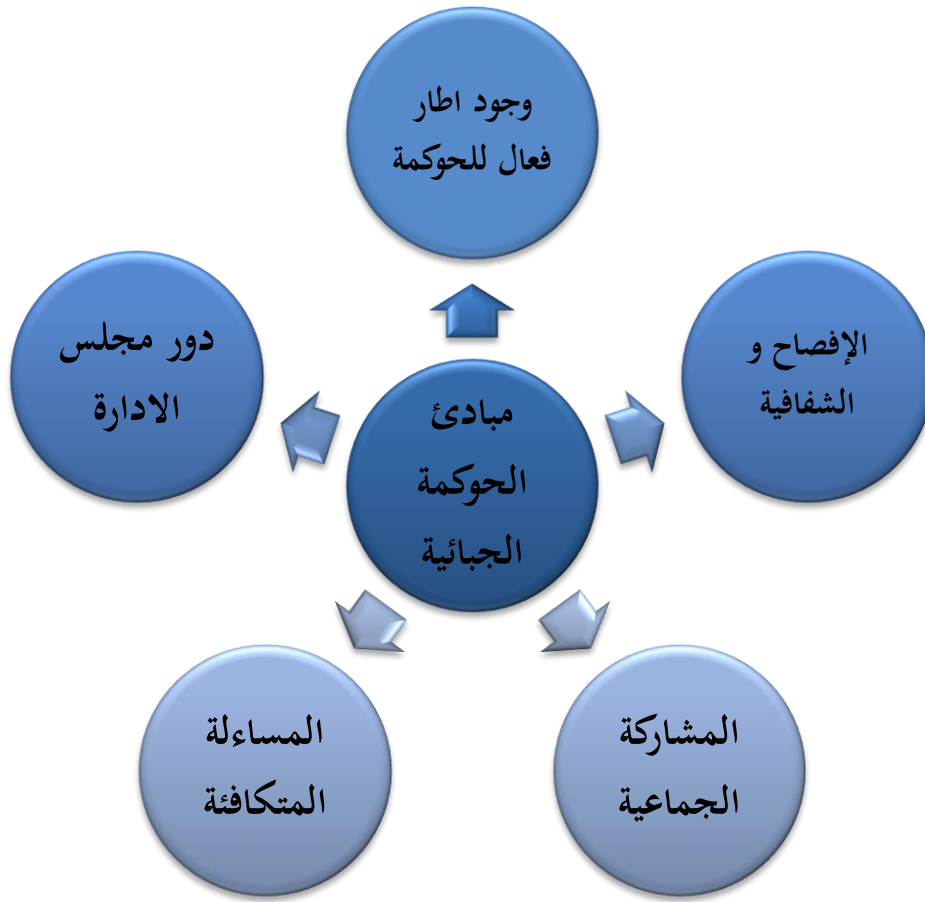
5-دور مجلس الإدارة : دور و مسؤوليات مجلس الإدارة يجب أن تكون واضحة و محددة و معلنة من حيث الصلاحيات والمسؤوليات، الحقوق والواجبات الأجور و المكافآت، إذ ينبغي علي مجلس الإدارة أن يحدد و يفصح عن

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

صلاحياته، وكذلك يجب أن تتوفر لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات وفي الوقت المناسب كي تساعد علي اتخاذ القرار. (عوادية و مهلول، 2019، صفحة 4)

سنلخص مبادئ الحوكمة الجبائية في هذا الشكل:

الشكل (02): مبادئ الحوكمة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء علي المعلومات المذكورة أعلاه

ثالثا: دوافع تطبيق الحوكمة الجبائية

وتتمثل دوافع تطبيق الحوكمة الضريبية في: (رويح و بوسعدية، 2021/2020، صفحة 10)

1-عدم حاكمية وفاعلية المؤسسات: إن الفساد الإداري وعدم احترام القوانين، والبيروقراطية يؤثران على الحاكمية

وفاعلية المؤسسات، وتتمثل حاكمية وفاعلية المؤسسات في:

❖ عدم الانخراط في قضايا الفساد الإداري مهما كانت المبررات.

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

- ❖ احترام مختلف القوانين التجارية والضريبية، تفاديا لأي نوع من أنواع الخطر الضريبي أو التجاري .
- ❖ تطبيق مبادئ الشفافية والحوكمة في مجال التسيير .

2-تزايد العبء الضريبي: إن تزايد العبء الضريبي يتم عن عدم التشريع الضريبي في الموازنة بين الأطراف التي تتحمل العبء، من أشخاص طبيعيين وأشخاص معنويين، كما أنه يؤدي إلى تفاقم خطر الفحص الضريبي والمراجعة الضريبية، وتحاول الدول المتقدمة تخفيض العبء الضريبي يتحمله الأشخاص الطبيعيون

3-انخفاض الجهد الضريبي: إن فعالية النظام الضريبي في الدول تتركز على مؤشرات الوضوح، العدالة، البساطة والملائمة معا، كل هذا يؤدي إلى تعبئة أفضل الموارد الضريبية مما ينعكس إيجابيا على نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي في الدول، حيث كلما كانت نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي كبيرة كان الجهد الضريبي مرتفعا.

المطلب الثالث: مقومات الحوكمة الجبائية

تم التركيز في هذا المطلب علي العناصر الأساسية التي تشكل أساس نظام الحوكمة الجبائية و التي تضمن (العدالة الجبائية، الشفافية الجبائية وكذا الرقابة الجبائية).

أولاً: العدالة الجبائية

إن مفهوم العدالة الجبائية مفهوم جد حساس نظرا لتداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لقد تأصلت العدالة الجبائية في إطارها العملي عندما زاد الإنفاق العام وزادت معه الحاجة المال لتغطيته، مما دفع بعض الدول للتوسع في فرض الضرائب، فأصبح المكلف يشعر بعبئها ومنه جاءت المطالبة بضرورة وجود العدالة الجبائية.(قاشي، 2022، صفحة 237) يعتبر آدم سميث أول من قدم مفهوم للعدالة الجبائية، ويقضي بمساهمة كل من هم في مركز اقتصادي واحد لعبء ضريبي متساو، والمقصود بالعدالة الجبائية أن يوزع العبء الضريبي توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع دون تفضيل فئة معينة على غيرها، إلا لوجود أسباب موضوعية مثل الإعفاءات المقدمة لذوي الدخل المنخفضة،(ناصر، 2009، صفحة 85) .

تتحقق العدالة الضريبية في النظام الضريبي المطبق في دولة ما بمراعاة مجموعة من العوامل (عمومية الضريبة، شخصية الضريبة، تجنب الازدواج الضريبي)التي لا بد من وجودها .

تتمثل مبادئ العدالة الجبائية فيما يلي:(بوصيغ، 2020/2019، صفحة 58)

1- مبدأ المنفعة: يؤكد هذا المبدأ علي ضرورة وجود تناسب بين مقدار ما يدفع المواطنون من ضرائب و المنفعة التي يحصلون عليها من الإنفاق الحكومي، تبعاً لذلك يمكن القول أن معيار المنفعة لا يتعلق فقط بجانب السياسة الضريبية، وإنما بكل من جاني السياسة الضريبية و سياسة الإنفاق العام .

2- مبدأ القدرة علي الدفع: يؤكد هذا المبدأ علي ضرورة وجود علاقة طردية بين ما يدفعه المواطن من ضرائب و ما يتحصل عليه من دخل، فهو يراعي المقدرة التكلفة عند الأفراد، و بهذا يسعى النظام الضريبي ليقوم بعملية إعادة توزيع

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

الدخل لصالح الفئات الأقل دخلا، ويوضح مبدأ العدالة الضريبية في النظام الضريبي وهما: العدالة الأفقية، و العدالة الراسية (العمودية).

ثانيا : الشفافية الجبائية

تعرف الشفافية الجبائية بأنها الأسلوب أو الطريقة التي تعرض من خلالها القوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية على المكلفين، لزيادة القدرة في معرفة مقدار الضريبة المفروضة علي دخولهم. (ميمون و لعربية، 2020، صفحة 6) وهي الوسيلة التي تضمن نشر المعلومات الجبائية و الإفصاح عنها، وسهولة الوصول إليها بحيث تكون هذه المعلومات متاحة للجميع ، ومن سمات الشفافية الجبائية أنها تتضمن الكشف عن الإبهامات الموجودة في التشريع الجبائي الأمر الذي سيساعد علي إنجاح عملية التحصيل الضريبي و كسب ثقة المكلفين بالضريبة (عدي و بوشيخي، 2021، صفحة 400)

إن من المبادئ التي تساعد في إرساء مفهوم الشفافية الجبائية :

- ❖ وجود آليات لمشاركة المواطنين في صياغة القرارات الضريبية؛
- ❖ وضوح الأدوار و المسؤوليات؛
- ❖ تقديم شرح مفصل للقانون الضريبي؛

ثالثا: الرقابة الجبائية

تزامنا مع التطورات التي تشهدها اقتصاديات دول العالم، أصبح البحث عن طرق للتهرب الضريبي في تطور سواء كان تجنبا أو غشا ضريبيا، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قد تعداه إلي تواطؤ بعض الموظفين في الإدارة الجبائية مع المكلفين لمساعدتهم علي التهرب الضريبي، بالموازاة مع ذلك أصبح لزاما علي الإدارة الجبائية الاعتماد علي أساليب لكشف المتهربين، وبما أن الهدف الرئيسي للإدارة الجبائية هو تعظيم الحصيلة الجبائية، فلها حق ممارسة الرقابة الجبائية للتأكد من صحة المعلومات التي تحتويها الملفات الضريبية الخاصة بالمكلفين بالضريبة وهناك نوعين من الرقابة الجبائية وهي الرقابة الجبائية الداخلية و الرقابة الجبائية الخارجية: (حدادو، 2018/2017، صفحة 33)

1- **الرقابة الجبائية الداخلية:** وهي الرقابة التي تجري داخل الإدارة الجبائية و بين مختلف مستوياتها، وتشمل الرقابة علي الأداء والرقابة النظامية

2- **الرقابة الجبائية الخارجية:** هي الرقابة التي تقوم بها الإدارة الجبائية ويمكن تعريفها بأنها فحص شامل لمختلف التصريحات الجبائية و الوثائق المقدمة عن طريق مجموعة من الطرق و الآليات بهدف التحقق من صحة و مصداقية المعلومات المقدمة من طرف المكلفين بغرض اكتشاف الأخطاء وكذلك عمليات التدليس التي تهدف إلي التملص من الحقوق الواجبة الدفع" (رشام و سمان، 2021، صفحة 111)

لم يكن للمشرع الجزائري تعريف واضح لمفهوم الرقابة، بل قام بالإشارة إلي أشكالها و الإجراءات التي يجب إتباعها و ذلك في المادة 18 في قانون الإجراءات الجبائية، ومع ذلك قامت المديرية العامة للضرائب بتعريف الرقابة علي أنها السلطة

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

المخولة للتحقق من صحة العمليات و المعلومات التي يقدمها الأشخاص القانونيين و الطبيعيين المكلفون بدفع الضرائب تتمثل الرقابة الجبائية الخارجية في الأشكال التالية: الرقابة العامة (رقابة شكلية، رقابة على الوثائق)، و الرقابة الخارجية المعمقة (التحقيق في المحاسبة، التحقيق المصوب، التحقيق المعمق للوضعية الجبائية).

تسعي الرقابة الجبائية إلى تحقيق أهداف يمكن تلخيصها فيما يلي: (ميمون و لعربية، 2020، صفحة 7)

–الأهداف العامة: يمكن تقسيمها إلى ثلاث نقاط

- ❖ **قمع التملص الجبائي:** يجب أن تعمل الرقابة علي اكتشاف الأشخاص المنحرفين، ومنه فكل شخص سواء كان طبيعي أو معنوي إذا حقق دخل أو ربح عليه دفع الضريبة وفي حالة عدم الانتظام تقوم الرقابة بتعديل وضعيته.
- ❖ **قمع التهرب الضريبي:** يلجأ المكلفون بالضريبة إلي الأعمال غير الشرعية، بالقيام بتصريحات كاذبة بغرض تخفيض القاعدة الخاضعة للضريبة، لهذا فالرقابة تعمل في هذا الإطار علي تقويم هؤلاء الأشخاص أو المكلفين، وهذا بفضل حق الرقابة الممنوح للإدارة الجبائية.

❖ **حماية الموارد الجبائية لميزانية الدولة:** هذا النجاح يشكل مؤشر لنجاح أو فشل الإدارة الجبائية في تحقيق المهمة المسندة إليها.

–الأهداف الخاصة: وضعت الإدارة الجبائية مجموعة من الأهداف المهنية و المتمثلة في:

- ❖ التأكد من إيداع التصريحات الجبائية
- ❖ التأكد من دقة وصحة التصريحات المودعة
- ❖ ضمان متابعة المكاسب الجبائية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتحصيل الجبائي

يعتبر التحصيل الجبائي من أهم المؤشرات لقياس فعالية النظام الضريبي، وهذا لأنه يمثل بلوغ الضريبة مرحلتها النهائية، أي المرحلة التي تجسد انتقال الأموال من جيوب المكلفين بالضريبة إلى الخزينة العمومية، ونظرا لأهمية التحصيل الجبائي وانعكاساته على حجم موارد الخزينة العمومية، قام المشرع الجزائري بوضع تدابير قانونية تهدف إلى تعزيز آليات التحصيل الجبائي، وذلك من خلال تحديد أساليب تحصيل الضرائب والرسوم والحقوق، الهيئة المخولة حصريا بالتحصيل، مواعيد والأجال التحصيل، ضمانات المكلف بالضريبة في إطار التحصيل الجبائي، والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية التحصيل الضريبي

حاولنا في هذا المطلب ذكر أهم تعاريف التحصيل الضريبي، أهميته وأهدافه

أولا: مفهوم التحصيل الجبائي

تعددت تعاريف التحصيل الجبائي نذكر منها ما يلي :

التعريف الأول: "التحصيل الجبائي مجموعة العمليات و الإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية و الضريبية المطبقة في هذا الإطار". (البطريق، 1998، صفحة 80)

التعريف الثاني: "التحصيل الجبائي هو مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين و الأنظمة موضع التنفيذ و بالتالي إيصال حاصلات إلي خزينة الدولة". (زغدود، 2006، صفحة 230)

التعريف الثالث: "التحصيل الجبائي هو مجموع العمليات التي تستهدف نقل قيمتها من ذمة المكلف إلي الخزينة العمومية، من اجل استيفاء حقها، ويرتبط تحصيل الضريبة بالواقعة المنشأة لها و السلطة المتخصصة بتحصيلها طرق التحصيل و مواعيده و ضماناته ويتم الدفع نقدا أو عن طريق البنك أو حوالة بريدية". (ميرة و قندوز، 2021/2020، صفحة 12)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن التحصيل الجبائي هو مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية و التي تهدف إلي نقل مبلغ الضريبة من ذمة المكلف إلي خزينة الدولة، دون تعسف أو تعقيد في الإجراءات الإدارية، وهذا حتى تتجنب الكثير من عمليات الغش و الهرب الضريبي.

ثانيا: أهمية التحصيل الجبائي

للتحصيل الجبائي أهمية بالغة تتمثل في عدة عناصر من أهمها الأتي : (إغيث و حميدوش، 2015/2014، صفحة 17)

- ❖ تعد الضرائب من أهم الموارد المالية التي تساهم في تمويل ميزانية الدولة و الجماعات المحلية
- ❖ تعد مرحلة التحصيل أهم مرحلة لسبيين، ففيها يتم جمع الحصيلة التي تم تقديرها سالفًا، كما أنها تجعل جميع الخطوات السابقة لها لا قيمة لها في حالة عدم إتمام عملية التحصيل

الفصل الأول: الإطار النظري للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

- ❖ إن الإخفاق في عملية التحصيل ومهما كان سببه يضر بالخزينة العمومية وقد يؤدي حتى إلى العجز في الموازنة
- ❖ عدم لجوء الدول إلى القروض وذلك كون عميلة التحصيل تساعد على تحقيق اكتفاءها الذاتي.
- ❖ نجاح عملية التحصيل تؤدي إلى لجوء الدولة إلى الاستثمارات التي تحقق تنمية الدول.

ثالثاً: أهداف التحصيل الجبائي

يمكننا أن نستخلص أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها الدولة من وراء عملية التحصيل: (إغيث و حميدوش، 2015/2014، صفحة 16)

- ❖ الحفاظ على الاقتصاد الوطني بالتمويل المتواصل لميزانية الدولة.
- ❖ تحصيل الضريبة سنوياً كونها من أهم إيرادات الدولة يساهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة للدولة و نفقاتها.
- ❖ منع التهرب من دفعها عن طريق مختلف العقوبات التي تقرها الدولة.
- ❖ كما أن بواسطة التحصيل تستطيع المصالح المؤهلة قانوناً تحويل المبالغ الضريبية المتأتية من أموال وممتلكات المدينين إلى خزينة الدولة.
- ❖ يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك بزيادة الادخار من خلال الحد من الاستهلاك غير الضروري وذلك بفرض ضرائب مرتفعة وتحصيلها بأنجع الطرق والوسائل، وتستعمل في هذه الحالة كأداة لتشجيع الاستثمار من خلال منح الإعفاءات و التخفيضات.
- ❖ إعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل.
- ❖ إخضاع بعض من السلع الضارة بالصحة العمومية والمؤدية إلى أمراض صحية إلى ضرائب عديدة ومرتفعة بهدف الحد من استهلاكها.

المطلب الثاني: قواعد و ضمانات التحصيل الجبائي ونطاق تحصيله

تعمل الإدارة الجبائية على تطبيق بعض القواعد و الضمانات الأساسية تهدف إلى ضمان استحقاق و تحصيل الضرائب بشكل عادل وفعال على مستوى هيئاتها المختصة بالتحصيل الجبائي وضمن نطاق زمني لتحصيلها

أولاً: قواعد التحصيل الجبائي

لقد حدد المشرع الجبائي قواعد متعددة لتحصيل الضريبة وحالة غيابها تؤدي حتماً إلى عدم شرعية التحصيل الجبائي الذي تمارسه الإدارة، وتتمثل هذه القواعد في وجوب تحقق الفعل المولد للضريبة، الملائمة في التحصيل، إضافة إلى الاقتصاد في نفقات التحصيل وقاعدة السنوية. (تناحي و سعداوي، 2021/2020، صفحة 10)

1- الفعل المولد للضريبة الفعل المولد للضريبة تحدده نصوص التشريع الجبائي و يعني به السلوك أو المناسبة المؤدية لحصول الدولة على الضريبة من قبل المكلف بها، ويختلف الفعل المولد باختلاف نوع الضريبة:

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

- بالنسبة للضرائب المباشرة:

❖ **الضريبة على الدخل الإجمالي:** يكون بدخول القيم المنقولة أي بوضع القيم الخاضعة للضريبة تحت تصرف مستحقيها أو بانتهاء السنة الميلادية بتحقيق الدخل، أما بالنسبة للضريبة على الأجور والمرتببات فيتحقق الفعل المولد للضريبة بمجرد حصول الأجير على مرتبه.

❖ **الأرباح الصناعية والتجارية و الحرفية:** يتحقق الفعل المولد للضريبة بمجرد تحقق الربح في نهاية السنة المالية للمؤسسة.

❖ **الضريبة على أرباح المهن الحرة:** يتحقق الفعل المولد للضريبة بانتهاء السنة الميلادية بتحقيق الأرباح.

- بالنسبة للضرائب غير المباشرة:

❖ **عملية الاستيراد والتصدير:** مرور السلعة الحدود الإقليمية يتحقق الفعل المولد، وذلك سواء بمناسبة استيراد أو تصدير السلعة ويطلق على مجموع الأحكام المنظمة للضرائب الجمركية اسم "التعريف الجمركية".

❖ **عملية إنتاج السلعة:** بانتقال السلعة من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التداول، وفي جميع الأحوال يقوم المنتج بدفع الضريبة ثم يرفع ثمن السلعة حتى يتحمل المستهلك عبأها في النهاية.

❖ **ضريبة الطابع:** بكتابة المحررات المفروض عليها الضرائب ولصق الطوابع الجبائية عليها أو عن طريق دمع المحرر نفسه بواسطة ختم الإدارة المختصة بذلك.

2- **الملائمة في التحصيل الجبائي:** حتى يكون التحصيل الجبائي فعال و ناجح ، لا بد أن تتميز إجراءاته بالبساطة ، و مواعيده و أساليبه تتلاءم مع الظروف التي يعيشها المكلف بدفع الضريبة ، حيث لا يتضرر هذا الأخير عند دفعها أي أن يكون التحصيل الجبائي في وقت مناسب يخدم كلا الطرفين، فلا يضر بالمكلف بالضريبة و لا يترتب عنه أضرار للخزينة العمومية.

3- **الاقتصاد في نفقات التحصيل الجبائي:** تخفيض نفقات التحصيل الجبائي يبقي ضرورة ملحة ولازمة على الإدارة الجبائية بحيث يكون الفرق ما بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما تحصله الإدارة الجبائية أقل ما يمكن لان أي زيادة في نفقات الضريبة سيؤثر سلبا على التحصيل الجبائي، فكلما قلت نفقات التحصيل الجبائي كلما كانت المردودية أحسن وأهم

4- **قاعدة السنوية:** يتم فرض وتحصيل الضرائب سنويا بهدف تجنب تراكم الضريبة لعدة سنوات ولارتباطها بالفترة المالية للشركات الاستثمارية، حيث تحسب عادة كل سنة الأرباح التي حققتها كما تعد دفاتر الحسابات والميزانية العامة لها، إضافة إلى أن ذلك هو الأنسب حتى بالنسبة للدولة كون الضريبة من أهم الإيرادات العامة، وهذا هو الأصل لكن هناك ما يسمى بالدفع الشهري وذلك خلال العشرين يوما الأولى للشهر الموالي للشهر الذي تستحق فيه الضريبة، كما يمكن أن تدفع خلال كل ثلاثي كما قلنا سابقا.

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

ثانيا: ضمانات التحصيل الجبائي

حتى تضمن الدولة الحصول على مستحقاتها من الضرائب، فقد حدد القانون للخرزينة العمومية العديد من الضمانات، وأهم هذه الضمانات:(صوالحي، 2020/2019، صفحة 32)

❖ النص علي حق الامتياز لدين الضريبة علي معظم الديون الأخرى، حيث يستوفي دين الضريبة قيل غيرها من الديون الأخرى، ويكون للخرزينة العمومية حق المتابعة الحصول علي المبالغ المستحقة ضمانا للتحصيل

❖ تقرير حق إصدار أمر بالحجز الإداري علي الأموال ضد المكلفين الذين يتأخرون عن سداد دين الضريبة، ويعتبر الحجز هنا حجزا تحفظيا ولا يجوز التصرف في هذه الأموال إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام للضرائب.

❖ منع المشرع الموظفين المختصين علي مستوى المصالح الضريبية حق الاطلاع علي الوثائق والأوراق والدفاتر الموجودة لدى المكلف، أو الغير (البنوك، هيئات الضمان الاجتماعي، المؤسسات العمومية والخاصة، الهيئة القضائية... الخ). وذلك من أجل تمكينهم من تحديد دين الضريبة.

❖ تفرض قاعدة "الدفع ثم الاستيراد"، وهي قاعدة مقررّة في التشريع الضريبي، حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أساسا أو في مقدارها أو حتى استردادها، الغرض من ذلك استقرار المعاملات الضريبية، ومراعاة مصلحة الخزينة العمومية، وحتى لا يشغل المكلفون حقهم في الطعن ويتأخرون في دفع دين الضريبة.

❖ تعد كافة وسائل محاربة التهرب الضريبي في نفس الوقت ضمانات لتحصيل الضريبة.

ثالثا: نطاق التحصيل الجبائي

يشمل نطاق التحصيل الجبائي كل المواضيع الأساسية لهذه العملية حيث يشمل بداية في الهيئة التي تأخذ مهمة التحصيل الجبائي علي عاتقها و المكلف بالضريبة الذي يعتبر احد أطراف العلاقة و النطاق الزمني للتحصيل الجبائي

1 – الهيئة المختصة بالتحصيل الجبائي

إن الهيئة الوحيدة المختصة حصريا بعملية التحصيل الضريبي " قباضة الضرائب " وهي مكلفة بالتكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات العفوية المنجزة أو الجداول العامة أو الفردية المتخذة ضدهم و كذا وضعيتهم في مجال التحصيل، كما تقوم بتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع و التنظيم الساري العمل بهما و المتعلقة بالتحصيل القصري للضريبة، ومسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العمومية و تقديم حسابات التسيير المعدة لمجلس المحاسبة. (خروي و جيلالي، 2022، صفحة 117)

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

تتواجد قباضة الضرائب كمصلحة ضمن تنظيم كل المصالح المستحدثة في إطار تشكيل بنية الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب المتمثلة في مديرية كبيرات المؤسسات، مركز الضرائب، المركز الجوي للضرائب، وهي تضم ثلاث (03) مصالح وهي:

- ❖ مصلحة الصندوق
- ❖ مصلحة المحاسبة
- ❖ مصلحة المتابعات

يسير قباضة الضرائب عون من أعوان إدارة الضرائب يدعي " قابض الضرائب"، والذي يتم اختياره من بين المرشحين علي أساس معايير موضوعية (الكفاءة، الخبرة، النزاهة)، إلى جانب الشروط الشكلية (الرتبة و الأقدمية)

2- المكلفون بدفع الضريبة

يمثل المكلف أحد أطراف العلاقة الضريبية ، فهو كل شخص ملزم بدفع ديونه من ضرائب و رسوم أمام قباضات الضرائب ،ويمكن لهذا أن يكون شخص طبيعي أو شخص معنوي

2-1- المكلف شخص طبيعي : يمثل المكلف الفرد أو الشريك في شركة التضامن و شركة التوصية البسيطة أو أي شركة يحددها القانون ،و يشترط فيه أن يكون له ذمة مالية مستقلة باستثناء شركة التضامن حيث يكون فيها الشركاء متضامنين ، كما يشترط أن يكون كامل الأهلية و التمييز و الإرادة الواعية، و الأهلية المطلوبة هنا هي أهلية الأداء و ليس أهلية الوجود.

2-2- المكلف شخص معنوي : الأشخاص المعنوية الخاصة تخضع لقواعد القانون الخاص فهو اجتماع عدة أشخاص لتحقيق هدف معين ، فتمثل كل إدارة أو مؤسسة يمنحها القانون شخصية معنوية كالجمعيات و شركات المساهمة باختلاف أنواعها و كذلك الشركات ذات لمسؤولية المحدودة و شركات التوصية بالأسهم و الشركات الأجنبية .

3- النطاق الزمني للتحصيل الجبائي

يظهر عرض المجال الزمني للتحصيل الجبائي في كيفية تسديد الضريبة و المواعيد التي قيد القانون بها المكلف بالضريبة للالتزام بواجب دفع الضريبة خلال فترة محددة ، وبالمقابل فان إدارة الضرائب تخضع للأجال التقادم في حالة عدم قيامها بالإجراءات الواجب عليها اتخاذها.(شابي و خزاري، 2022/2021، صفحة 27)

3-1- كيفية تسديد الضريبة: يمكن للمكلف بالضريبة الدفع نقدا لدي قابض الضرائب المختص عند إيداع التصريح ، كما يمكنه تسديد ضرائبه بواسطة صك بنكي، عن طريق إرسال هذا التصريح إلى قابض الضرائب المختص إقليميا مرفوقا بالصك، كما يستطع أن يقوم بالتزاماته بالدفع عن طريق البريد بحيث يرسل هذا التصريح لقابض الضرائب مصحوبا بصك الدفع البريدي إذا لم يكن للمكلف بالضريبة حسابا بنكيا أو بريديا، فانه يمكنه أداء الضريبة باستعمال

الفصل الأول: الإطار النظري للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

حوالة خزينة بعنوان قابض الضرائب المختص لدي أي مكتب بريدي يرسل التصريح في هذه الحالة إلى قابض الضرائب مرفوقا بوثيقة إثبات الدفع المسلمة من طرف مكتب البريد.

3-2-مواعيد التحصيل: تتمثل هذه المواعيد بحسب طبيعة كل ضريبة فيما يلي:

3-2-1-الضرائب المباشرة: في التشريع الجزائري وحسب المادة 354 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة " فرض الضرائب المباشرة و العوائد و الرسوم المماثلة المذكورة في هذا القانون في اليوم الأول من الشهر الثالث المالي الشهر الذي تدرج فيه الجداول للتحصيل، ولا تطبق هذه الأحكام في جمع الحالات حيث يتحدد وجوب تحصيل الضريبة ، بموجب أحكام خاصة

3-2-2-الضرائب الغير مباشرة:توزع حصيلتها علي مدار العام ،وليست لها وقت محدد،كالضرائب التي تفرض علي المبيعات و القيمة المضافة و الضرائب علي الواردات و الإنتاج و الاستهلاك،ومثال ذلك علي عملية الاستيراد و التصدير التي تفرض عليها الضريبة حال مرورها بالحدود الإقليمية،إضافة إلي ضريبة الطابع التي تفرض وقت شراء الطابع ولصقه علي المحررات المفروض عليها الضرائب

3-3-أجال التقادم:يعرف التقادم حسب المادة 159 من قانون الإجراءات الجبائية الجزائري علي النحو التالي " يفقد القابضون الذين لم يباشروا أية متابعة ضد مكلف بالضريبة طيلة 4 سنوات ،اعتبارا من يقوم وجوب تحصيل الحقوق،حق المتابعة و تسقط كل دعوي يباشرونها ضد المكلف بالضريبة.

غير أن تبليغ احد سندات المتابعة سواء كان إخطار أو إشعار للغير الحائز أو الحجز أي إجراء آخر ممثل الذي يوقف تقادم الأربع سنوات،المنصوص عليها أعلاه و يستبدل أليا بتقادم مدني

المطلب الثالث:أساليب و طرق التحصيل الجبائي

في إطار التشريع الضريبي المعمول به في الجزائر حاليا، يوجد أسلوبان لتحصيل مختلف الضرائب والرسوم و الحقوق وهما التحصيل الودي و التحصيل الجبري ولكل أسلوب عدة طرق لدفع الضريبة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب .

أولا: أسلوب وطرق التحصيل الودي

لقد مكن المشرع الجزائري المكلف بالضريبة من خلال هذا الأسلوب من القيام بعملية إبراء ديونه تجاه الخزينة طواعية دون مطالبته بذلك من طرف الإدارة الجبائية و في أجالها المحددة ، وذلك لتفادي تعرضه لغرامات مالية علي التأخير في الأداء، ويتم التحصيل الودي للضريبة بعدة طرق نذكرها كما يلي:(بن عزوق و مسقم، 2020، صفحة 521)

1-التحصيل عن طريق التوريد المباشر من قبل المكلف "الدفع المباشر":حيث يقوم المكلف بتوريد الضريبة المستحقة عليه مباشرة إلى الإدارة الضريبية، وذلك حسب الإقرار الذاتي الذي قام بتقديمه، أو بعد إجراءات التقدير النهائي للضريبة، وصدور قرار التقدير بذلك، وتتميز هذه الطريقة بالسهولة في التطبيق.

الفصل الأول: الإطار النظري للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

2-التحصيل عن طريق الأقساط المقدمة: تتيح هذه الطريقة أمام المكلف دفع الضريبة التي سوف تستحق في شكل أقساط قد تكون شهرية أو ثلاثة أو سداسية. حيث بموجبها يلتزم المكلف بدفع هذه الأقساط في الآجال المحددة من طرف الإدارة الضريبية.

3-التحصيل عن طريق الحجز من المنيع: حسب هذه الطريقة يلزم القانون جهة معينة أو شخص وسيط بين المكلف والإدارة الجبائية، بتحصيل مبلغ الضريبة المستحق من طرف المدين وانخفاض تكاليفها، وكذلك استحالة التهرب من الضريبة المستحق من طرف "الممول" إلى الطرف الدائن "الخزينة العمومية".

تتميز هذه الطريقة ب: سهولة التحصيل وانخفاض تكاليفها، وكذلك استحالة التهرب من الضريبة.

4-التحصيل عن طريق إصدار سند التحصيل: تتمثل في التحصيل التلقائي الذي يتم من خلال إعلام المكلف بالضريبة بدينه من طرف قابض الضرائب بناء على سند تحصيل قانوني، وهذا من خلال الإنذار المرسل إليه مرفوق بحالة للخزينة محررة سلفا في ظرف مختوم.

يعتبر تاريخ إدراج الجداول في التحصيل (**Date de mise en recouvrement**) نقطة البداية للتحصيل الضريبي، وهو الإجراء القانوني الذي يسمح لقابض الضرائب الشروع في القيام بعملية التحصيل الودي لمختلف الضرائب و الرسوم، ويجب أن يظهر هذا التاريخ بشكل إلزامي في الجداول و علي الإنذارات الموجهة إلي دافعي الضرائب، ويطلق علي الفترة الممتدة من تاريخ إدراج الجداول في التحصيل إلي غاية استحقاق الضريبة بفترة السماح القانونية الممنوحة للمكلف بالضريبة لتبرئة ذمته تجاه الخزينة، وهذا دون تسليط عليه غرامات مالية علي التأخير في الأداء.

وبهدف تحسين ظروف و مناخ الأعمال لمكلف بالضريبة الذي يواجه صعوبات مالية ظرفية، منح له المشرع إمكانية أن يطلب من قابض الضرائب جدول زمني للدفع في أجل أقصاه 36 شهرا، مع دفع مبلغ أولي يساوي 10 % من مبلغ الدين الجبائي. (خروبي و جيلالي، 2022، صفحة 120)

ثانيا: أسلوب و طرق التحصيل الجبري

هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجبائية في شكل متابعات، باستخدام الوسائل القانونية المتاحة في يد الدولة من اجل إجبار المكلفين المتقاعسين عن تسديد ديونهم الضريبية، ويتم علي مراحل متعددة تتفاوت فيما بينها في درجة الردع و العقوبة: (مشقق و بشيش، 2023، صفحة 112)

1- **التنبيه أو الإخطار:** يعتبر أول إجراء روعي للمكلف المتماطل في تسديد دينه الضريبي، حيث ترسله الإدارة الجبائية للمكلف-مع ضمان وصوله- بحيث يتضمن كل المعلومات التي تخص المكلف و الدين الجبائي.

2- **الغلق المؤقت للمحلات:** يعتبر الغلق المؤقت للمحلات حسب ما جاء في قرار مجلس الدولة المؤرخ في: 2003.11.18 أن الغلق الإداري للمحل هو إجراء من إجراءات التحصيل الجبري، تحذه إدارة الضرائب متى كان الدين ذا طابع ضريبي.

الفصل الأول: الإطار النظري للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

- 3- الحجز :** هو وضع ممتلكات تحت يد الإدارة الجبائية لمنع صاحبة من أن يقوم بأي عمل قانوني أو مادي من شأنه إخراج هذه الممتلكات من ضمان الدائن الحاجز، ويخص أملاك المكلف بنوعيتها العقارية (ما عدا السكن الرئيسي)و المنقولة الممتنع عن التسديد، ولا يمكن التخلص من الحجز إلا عن طريق تسديد الدين الضريبي.
- 4- البيع:** وهي عملية تأتي بعد الحجز لمدة ثمانية أيام علي الأقل، حيث تبدأ العملية البيعية في المهلة التي يسمح بها القانون ولا يمكن إيقافها في أي حال من الأحوال والتي تحكمها إجراءات شكلية تمثل في(الترخيص بالبيع، تقوم الأشياء المحجوزة، الإشهار بالبيع)

المبحث الثالث: آليات ومتطلبات الحوكمة الجبائية في تفعيل التحصيل الجبائي

يعتبر إرساء مبادئ الحوكمة الضريبية أحد أهم أسباب نجاح المنظومة الضريبية في الدول من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وتفعيل الرقابة الجبائية، مع إشراك كل الفاعلين في إعداد القوانين والسياسات ومراجعتها، الأمر الذي من شأنه المساهمة في زيادة الحصيلة الجبائية و التقليل من معدلات التجنب و التهرب و الغش الضريبي وزيادة مستويات الامتثال .

المطلب الأول: مؤشرات ضعف الحوكمة الجبائية و تأثيرها علي الحصيلة الجبائية

يعد ضعف مستوى الحوكمة الجبائية في الدولة وفي جهاز الضرائب أحد أهم معوقات النظم الضريبية في الدول، إذ يؤثر ضعف مستوى الحوكمة بشكل مباشر على مستوى التحصيل الضريبي ، حيث يعد مصطلح الحوكمة مناقض للفساد بمعنى أن انتشار الفساد يعني ضعف آلية الحوكمة في تقويضه في الدولة.

فخلال العقود الماضية، كان هناك دراسات كثيرة - نظرية وتجريبية - حول العلاقة بين الفساد والضرائب توصلت إلى نتيجة مفادها أنالفساد المنتشر يضر بثقافة الامتثال ، وبالتالي يزيد التهرب الضريبي، يعزز الفساد تنمية القطاع غير الرسمي، وبالتالي يؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية المحتملة، كما إن الإعفاءات الضريبية التي يُنظر إليها على أنها نتيجة رشوة تقوض الثقة في الحكومة والامتثال لقوانين الضرائب

يتم تقييم مستوى ضعف الحوكمة الجبائية من خلال عدة مؤشرات من بينها مؤشر الفساد،التهرب الضريبي، الرقمنة وتكامل أجهزة الدولة في العمل، وكذا مستوى الأداء.(قليل، 2021، صفحة 15)

أولاً:تفشي الفساد

يصدر البنك الدولي بشكل سنوي مؤشرات تعبر عن مستوى الحوكمة في الدول وهي : مؤشر الرقابة على الفساد. سيادة القانون، فعالية الحكومة، التصويت والمسائلة والاستقرار السياسيوعبر مؤشر الرقابة على الفسادعلى مدى قدرة الدول على السيطرة على الفساد وتحجم أشكاله ومدى نزاهة الإدارة الجبائية و الشفافية في القطاع بما في ذلك مدي تورط المسؤولين الحكوميين في الفساد(قليل، 2021، صفحة 15)

إن التعريف الأكثر شيوعاً و الأيسر للفساد هو "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق منفعة خاصة"،وتعددت أوجهه في الإدارة الضريبية،إلا غايتها تكاد تكون واحدة وهي التأثير السلبي للعمل الضريبي (حدادو، 2018/2017، صفحة 187)

- يأخذ الفساد الضريبي في الإدارة الضريبية صوراً متعددة، مثل (الغش، الرشوة،التمييز في المعاملة الضريبية للمكبلين،سوء تقدير الوعاء الضريبي بهدف تحقيق منفعة خاصة....) وقد يظهر الفساد في احد هذه الصور أو يجمع بين بعضها أو جميعها، إلا انه يمثل في النهاية خروجاً عن القيم والقواعد الأخلاقية للوظيفة

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

- قد يأخذ شكلا بعيدا عن العلاقة بين الموظفين و المكلفين بالضريبة مثل: الاستيلاء علي المال العام أو الاختلاس، أو التدخل في تعيين أحد أقارب أو الأصدقاء بالإدارة الضريبية، وهو من غير المؤهلين لذلك مما ينعكس سلبا علي الإدارة الضريبية

عموما يعود السبب الرئيسي لانتشار الفساد في الإدارة الضريبية في الجزائر إلي تراجع المستوي الأخلاقي للموظفين مرتكبي الفساد كما توجد أسباب أخرى لانتشاره تتمثل في: (حدادو، 2018/2017، صفحة 193)

❖ ضعف فعالية المفتشية العامة للمصالح الجبائية

❖ نقائص مرتبطة بالموارد البشرية في الإدارة الضريبية

❖ نقص الشفافية في الإدارة الضريبية

❖ سوء استخدام السلطة أو استغلال النفوذ

❖ عدم اشتراك المجتمع الضريبي

❖ غياب المساءلة الإدارية

ثانيا: ارتفاع نسبة التهرب الضريبي

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عامة تعاني منها معظم دول العالم، وتنتشر بشكل أكبر في الدول التي تعاني من مشاكل في منظومتها الضريبية، مما تنعكس سلبا علي الحصيلة الجبائية، وبالتالي تتسبب عجز الموازنة العامة للدولة وقد تتزايد هذه الظاهرة مع كبر حجم المعاملات الاقتصادية وتنوعها.

فالتهرب الضريبي يعبر عن عزوف المكلفين عمداً عن الامتثال لالتزاماتهم الضريبية والبحث عن طرق للتخلص منها وعدم دفعها كليا أو جزئيا سواء تجنبا ضريبيا أو غشا ضريبيا

ويمكن أن نميز بين شكلين للتهرب الضريبي: (قليل، 2021، صفحة 7)

- تهرب ضريبي بدون انتهاك القانون الضريبي و هو ما يعرف بالتجنب الضريبي و يقصد به التخلص المكلف من أداء الضريبة، نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الجبائي، أي بالاستفادة من الثغرات القانونية التي تتيح له التخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية.

- تهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالغش الضريبي يقصد به سعي المكلف إلى التخلص من التزامه القانوني بأداء الضريبة التي تحققت عليه، فعلى الرغم من تحقق الواقعة المنشأة للضريبة، فإن المكلف يسعى إلى إتباع أساليب الغش و الخداع مخالفا بذلك أحكام التشريع الجبائي.

من أهم أسباب ارتفاع نسبة التهرب الضريبي نذكر ما يلي:

❖ تعقد النظام الضريبي

❖ ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة

الفصل الأول: الإطار النظري للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

❖ ضعف كفاءة الإدارة الضريبية

ثالثا: توسيع دائرة النشاط الموازي (غير رسمي)

يعرف الاقتصاد الموازي بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد الذي لا يخضع للرقابة الحكومية، حيث لا يدخل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام للبلد، فأنشطة الاقتصاد الموازي هدفها تجنب ما يلي: (حدادو، 2018/2017، صفحة 242)

❖ تجنب دفع الضريبة و المساهمات الاجتماعية (التامين، التقاعد... الخ)

❖ احترام معايير سوق العمل(الحد الأدنى للأجور، الحد الأقصى لساعات العمل، متطلبات الصحة و السلامة)

❖ مسك الدفاتر الإدارية(النماذج و الوثائق) والمحاسبية (مثل العمل بالفاتورة)

مما يضع صعوبات في إعادة توزيع الدخل، وغياب مفاهيم تتعلق بالشفافية و المساءلة و العدالة، وانعدام الرقابة ويعتبر انتشار الفساد الإداري واستغلال السلطة العامة من خلال تقديم الحوافز الضريبية، وإصدار تراخيص دون وجه حق لمزاولة أنشطة معينة من خلال دفع الرشاوى و البيروقراطية، من أهم الأسباب التي ساعدت على تفشي الاقتصاد الموازي خاصة في ظل غياب المساءلة و العقاب، و ذلك إلى عدم قدرة الاقتصاد الرسمي على تشغيل كامل اليد العاملة الموجهة للتشغيل، فيصبح البحث عن الدخل و تعظيمه من أهم الدوافع التي تجر بالأفراد إلى مخالفة اللوائح و القوانين التنظيمية للسوق

رابعا: تشوه هيكل الإيرادات الجبائية

تتمثل الجباية العادية في مجموع الاقتطاعات ذات الطابع الإلزامي التي يتم تحصيلها من قطاعات النشاط الاقتصادي خارج المحروقات وتشمل: (بوشوشة، 2021، صفحة 118)

❖ الضرائب المباشرة(الضرائب على الدخل + الضرائب على رأس المال)

❖ الضرائب الغير مباشرة(الضرائب على السلع و الخدمات+الرسوم على الاستهلاك+الرسوم الجمركية+حقوق التسجيل والطابع)

تشكل الضرائب المباشرة أهم أنواع الاقتطاعات الجبائية المباشرة و الركيزة الأساسية لأي نظام جبائي خاصة في الدول المتقدمة، لأنها الضريبة الأكثر تحقيقا للعدالة الجبائية و الأكثر مردودية و الأكثر إحساسا بها المكلف يدفعها عن طريق التصريح و الدفع المباشر حيث تبين المؤشرات إن الاقتطاع من المصدر هو أكبر تمويل لخزينة العمومية الذي يعكس ضعف التنمية الاقتصادية في الجزائر نظرا لعجز النشاط الاقتصادي على تأسيس نشاطات تجارية حقيقية لتمويل الخزينة العمومية و يبقى العامل وحده هو الذي يتحمل الفاتورة من خلال ارتفاع جدول الضريبة على الدخل الإجمالي التي تجعل من التاجر يدفع اقل من العامل وهو ناقض كبير حيث أن التاجر يحقق دخلا أكثر من العامل و هو ما يستوجب مراجعة هذه النقطة

الفصل الأول: الإطار النظري للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

المطلب الثاني: آليات تجسيد الحكومة الجبائية في الجزائر لزيادة الحصيلة الجبائية

إن واقع النظام الجبائي في الجزائر يفرض إلزامية إرساء الحكومة فيه، للحصول على موارد مالية مستدامة كفيلة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر و زيادة التحصيل الجبائي حيث توجهت الإدارة الجبائية في الجزائر لتبني مبادئ الحكومة بصفة تدريجية، فكان الاتجاه نحو عصرنه أنظمتها نقطة الانطلاق لمواكبة التغيير في المفاهيم و آليات التعامل مع الوعاء الضريبي و المكلف بالضريبة و تحسين جودة الخدمات المقدمة له

أولاً: عصرنه الإدارة الجبائية كخطوة لنشر الوعي الضريبي

ترمي عصرنه الإدارة الجبائية إلى تنظيم الهياكل وطرق تسييرها، إن أساس النموذج التنظيمي الجديد من خلال إنشاء مدير ت المؤسسات الكبرى ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب هو وضع إدارة مركزية على المكلفين لضريبة، تتشكل من هياكل تسيير عصرية و متكيفة مع النسيج الجبائي، حيث يتم تأسيس الملف الجبائي الوحيد الذي تصنف وتتابع فيه كل التصريحات المتعلقة لمكلف لضريبة، من أجل تبسيط وتسهيل الإجراءات الجبائية، حيث تتكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في الرقابة والبحث في المنازعات لفئات الجبائية التي تخضع لها. (ميمون و لعربية، 2020، صفحة 9)

ثانياً: إرساء نظام معلوماتي جبائي و بوابة التصريح الإلكتروني "جبائتك" نحو نظام جبائي أكثر شفافية

تبتت الإدارة الجبائية مشروع العصرنه الرقمية بهدف تعزيز الثقة لدي المواطنين من خلال الشفافية و التبادل الحر للمعطيات الجبائية، فكان لابد من التكيف مع التحديات بوجود نظام معلوماتي جبائي، حيث قامت الشركة الإسبانية للإدماج (INDRA) بوضعه لفائدة المديرية العامة للضرائب، وأخذ إعداد المشروع مدة طويلة تقارب خمس سنوات (من 29 جانفي سنة 2013 إلى غاية 04 أفريل 2017)، أطلقت المديرية العامة للضرائب رسمياً النظام المعلومات الجبائي (SAP) في مركز الضرائب باب الزوار في 04 افريل 2017 التابع لمديرية الجزائر شرق، حيث يمثل مركز الضرائب باب الزوار النموذجي الذي يسير 2662 ملفا جبائيا، (سولم، 2016/2015، صفحة 354) وسيتم توسيع نطاق هذه العملية لتجريبية لتشمل جميع المراكز الجبائية على المستوى الوطني، وتزامنا مع ذلك خضع موظفو المركز للتكوين على النظام الجديد لضمان حسن استخدامه قبل تعميمه على مديرية كبريات المؤسسات ثم باقي الإدارات الجبائية، كما تم في نفس الإطار إنشاء البوابة الإلكترونية للتصريح الجبائي الإلكتروني " جبائتك " حيث تسمح للمكلفين بالضريبة بالاستفادة من مزايا التصريح الجبائي عن بعد

–أهداف نظام المعلومات: (ميمون و لعربية، 2020، صفحة 10)

❖ التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارة بدءاً من استقبال المكلف لضريبة وصلاً للوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

- ❖ التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسسية من خلال تطور وجهات متعددة
- ❖ رقمنة عملية تسيير المادة الجبائية
- ❖ التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة: عمل الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني والحساب
- ❖ الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف لمكلف لضريبة
- ❖ رقمنة التبليغات الموجهة للمكلف لضريبة مع إعطاء للمحقق إمكانية القيام بعملية مقارنة بين
- ❖ المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.
- ❖ الحصول على الجداول في الوقت المناسب والتي من شأنها تقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى
- ❖ التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط
- ❖ تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات
- ❖ تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة لمطبوعات الجبائية.

ثالثا: التسيير وفقا لمرجعية جودة الخدمة المقدمة من الإدارة إلى المكلفين بالضريبة

أصبح الحرص على الجودة في الخدمات المقدمة إلى المكلف بالضريبة يحتل محورا أساسيا في الإدارة الجبائية، بالسهر على تعزيز مبادئ الحوكمة الجبائية و التحسين المستمر للخدمة العمومية لاسيما عن طريق تطوير الإدارة الجبائية الالكترونية وتعزيز الكفاءة المهنية و الأخلاقية، و بالتالي ضمان حماية حقوق المكلفين بالضريبة في الحصول على المعلومات . (سولم، 2016/2015، صفحة 362)

ابتداء من سنة 2011 الإدارة الجبائية في الجزائر في مسعى لتحسين جودة الخدمة المقدمة للمكلفين و ذلك من خلال تعميم " مرجعية جودة الخدم" على مستوياتها و الحرص الدائم على التقييم لمستويات الامتثال، هذا التحول يعكس رغبة الإدارة في تحسين أدائها، و بغية تطوير قدراتها حيث أصبح المكلف بالضريبة ينتظر أحسن المعلومات و الحرص على الاستقبال الودي و تطوير منطق الحوار عوض التصادم مع المكلفين عن طريق البحث في آليات تأسيس علاقة بين الطرفين مبنية على الثقة والرضا

ويترجم مرجع جودة الخدمة في إقامة علاقة جديدة مع المكلف تتركز على تقديم خدمة فعالة و ضمان استقبال نوعي بمختلف أشكاله، فمؤشرات الأداء هي التي تعكس مستوى الامتثال لالتزامات جودة الخدمات على مستوى الهياكل الإدارية الجبائية .

رابعا: تبسيط الإجراءات الإدارية في الإدارة الجبائية

لقد اعتمدت الحكومة خطة إستراتيجية تتضمن تدابير لتبسيط النظام الجبائي لتوسيع الوعاء و تخفيف الضغط الجبائي و تعزيز و تشديد أساليب و إجراءات الرقابة للحد من ظاهرة الغش و التهرب الضريبي، وتمثلت أهم الإجراءات التي جاء بها المشرع في هذا المجال: (سولم، 2016/2015، صفحة 356)

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

❖ توسيع الوعاء الجبائي بتأسيس برنامج الامتثال الجبائي الإرادي بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015 حيث تخضع الأموال المودعة من طرف الأشخاص لدي البنوك إلى معدل الضريبة الجزافية مقدرة ب 7%، يندرج هذا في إطار رغبة الحكومة في تعبئة أكبر للموارد المالية و تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي.

❖ لقد قامت المديرية العانة للضرائب بتبسيط الإجراءات الإدارية قصد توفير الوقت للمكلفين بالضريبة، حيث تم تخفيف شروط إنشاء أو غلق الملفات الجبائية و كذا تسليم الوثائق الجبائية (وثيقة الوجود، وثيقة الوضعية الجبائية... الخ)، ومن شأن هذه الخطوات إضفاء فعالية أكثر على الخدمة العمومية بالإضافة إلى التقليل من دراسة الملفات و تبسيط كيفية الحصول المكلف علي الرقم التعريف الجبائي الذي أنشئ بموجب قانون المالية سنة 2006، وابتداء من جوان سنة 2013 يتم هذا الإجراء علي المستوي اللامركزية للإدارة الجبائية أي علي مستوي مديريات الضرائب من خلال إصدار شهادة التعريف الحاملة للرقم الجبائي في غضون 48 ساعة التي تلي الطلب

❖ تبسيط الإجراءات المتعلقة بالضريبة الجزافية الوحيدة حيث عرفت الضريبة الجزافية تعديلات جوهرية من خلال توسيع وعائها الجبائي وتبسيط إجراءاتها المتعلقة بالتصريح و تمديد أحال اكتتابه و تسهيل التزامات دفع الضريبة ابتداء من قانون المالية لسنة 2015 إلى غاية قانون المالية 2017

❖ إجراء إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية: بموجب المادة 90 من قانون المالية لسنة 2017 تم تأسيس إجراء إعادة جدولة الديون الجبائية لفائدة المؤسسات التي تواجه صعوبات مالية تمنعها من احترام استحقاقاتها المالية، لاسيما تلك المؤسسات التي لم تستطيع حمل الضرائب التي علي عاتقها و ذلك بمسح كلي للغرامات الوعاء و التحصيل و تبقي الحقوق الجبائية محل إعادة الجدولة مع قابض الضرائب

خامسا: الإجراءات المستحدثة لتفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر

لقد عمدت الحكومة الجزائرية لاستحداث و اتخاذ عدة إجراءات عملية تهدف إلى تدعيم و تطوير جهاز الرقابة الجبائية و إرساء مبادئ الحوكمة ضمن أشكال الرقابة الجبائية لتكون نتائجها أكثر شفافية و مصداقية، حيث ركزت على إصلاح نظام الرقابة الجبائية ليتماشى مع الأنظمة الجبائية العصرية من خلال: (سولم، 2016/2015، صفحة 6)

❖ تسهيل الإجراءات الجبائية من خلال تأسيس الملف الجبائي الوحيد تصنف فيه جميع التصريحات الجبائية و تتم متابعتها

❖ إحداث قانون المالية لتكميلي لسنة 2010 آلية التلبس الجبائي كإجراء رقابي يمنح للإدارة الجبائية وسائل أكثر فعالية وردعية من شأنها أن تضع حدا للغش و التهرب الجبائين، وتم تعزيزه بالمادة 12 من قانون المالية لسنة 2013، يعتبر التلبس الجبائي إجراء غير مستقل، حيث ينفذ في إطار حق المعاينة أو التحقيق أو الاطلاع، يسمح للإدارة التدخل لوضع حد لجنحة الغش الجبائي الجارية حالما تتوفر القرائن واضحة للغش و بعد موافقة الإدارة المركزية

❖ إنشاء التحقيق المصوب الذي يعتبر اقل شمولية وأكثر سرعة و اقل تعقدا من الرقابة المحاسبية، إذ أن خاصية الانتظام و التصويب تمكن من اكتشاف التهرب لضريبي وعلى ذلك الأساس يتم إعادة تشكيل رقم الأعمال وبالتالي

الفصل الأول: الإطار النظري للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

جدول الإخضاع الفردي يبين فيه كيفية الإخضاع الضريبي و إرسالها للمكلف بالضريبة في اجل 30 يوم كفترة يقدم فيها المكلف تبريراته

- ❖ تشديد العقوبات الجبائية المفروضة علي المتهربين حسب رقم الأعمال
- ❖ إصدار المديرية العمدة للضرائب دليل أخلاقيات المهنة لموظفي الضرائب في هذا الصدد يعتبر هذا الدليل قانونا لحسن السلوك
- ❖ إنشاء فرقة مختلطة بين الضرائب و الجمارك للقيام بالتحقيقات المشتركة و تبادل المعلومات و الملفات
- ❖ أبرمت اتفاقيات ثنائية مع بلدانا أوروبية و مغاربية حيث تمكن من الاطلاع عل أموال الأفراد في الخارج
- ❖ إدراج آلية الرقابة الجبائية علي أسعار التحويل بموجب قانون المالية لسنتي 2012 و 2013، وتعتبر أداة رقابية و ردعية لمعالجة أخطار الغش و التهرب الضريبي الدولي،الذي يتم من خلال تحويل الأرباح و الاستثمارات و السلع والخدمات باستغلال علاقة الارتباط بين المؤسسة الأم و فروعها الدولية .

المطلب الثالث:متطلبات الحوكمة الجبائية في الجزائر لرفع الحصيلة الجبائية

تلعب الحوكمة الجبائية دورا حيويا لضمان تطبيق القوانين الضريبية بشكل عادل وفعال و تعزيز الشفافية و النزاهة في تحصيل الضرائب مما يساعد في بناء نظام جبائي قوي و موثوق به يكافح كل أشكال التهرب الضريبي و الفساد مما يزيد في الحصيلة الجبائية و يدعم تمويل النفقات العامة والتوجه نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة،إلا انه هناك متطلبات ضرورية لتجسيد الحوكمة الضريبية في الجزائر وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث

أولا:ترشيد النفقات الجبائية

على مر السنين أدخلت أغلب الدول في مجال الضريبة العديد من الإجراءات و التدابير، والتي تشكل استثناء من النظام الجبائي المرجعي كمنح إعفاءات وتخفيضات جبائية للأفراد أو الشركات ومختلف الأعوان الاقتصادية العامة في البلد هذه التفضيلات الجبائية تتمثل في النفقات الجبائية ، و الغرض من هذا الإجراء هو تحقيق عدة أهداف من بينها الالتزام بالعدالة الضريبية و تشجيع الاستثمارات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية من اجل توسيع الوعاء الضريبي،و بالتالي الزيادة في الحصيلة الجبائية، إلا انه و من جانب آخر تشكل تلك الاستثناءات نقضا ماليا هاما في الميزانية العامة للدولة في ظل غياب للحكومة الضريبة والرشادة في تسيير و استغلال تلك النفقات .

1- **تعريف النفقات الجبائية وأشكالها** : يعرف الإنفاق الجبائي انه " التقليل في الإيرادات الناجم عن الدعم الضريبي، نتيجة استثناءات النظام الجبائي المرجعي لحماية بعض دافعي الضرائب أو بعض الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و الذي يمكن استعماله لتعويض الإعانات المباشرة " (بلهادي و قدي، 2018)

و تعرف النفقات الجبائية علي أنها استثناء أو انحراف عن الهيكل الجبائي، يتم اللجوء لهذه النفقات من اجل تحقيق هدف معين و قد تكون خلال فترة زمنية محددة و هذا في إطار السياسة الضريبية، حيث تقوم الدولة بمنح حوافر ضريبية لأنشطة اقتصادية معينة ترغب في تشجيعها، وذلك علي اعتبار أن هذه الحوافر هي حصيلة جبائية محتملة مضحي بها في الفترة القصيرة و يحتمل تعويضها في الفترة الطويلة، والهدف المتوخى من إحلال النفقات الضريبية محل النفقات المباشرة

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

هو دعم وتشجيع مجموعة من القطاعات الحيوية، أو فئة من المكلفين المنتقين، أو مناطق ترغب في ترقيةها و تنميتها (حدادو، 2018/2017، صفحة 215)

وتأخذ النفقات الجبائية خمسة أشكال رئيسية و هي: الإعفاءات الجبائية، التخفيضات الجبائية، التخفيضات الجبائية الخاصة بالمعدلات، القرض الضريبي، التأجيل الضريبي

2- أهم الحوافز الضريبية الممنوحة في الجزائر: في سبيل تحفيز المستثمرين المحليين و الأجانب، سخرت الجزائر عدة مزايا من خلال قوانين الاستثمار أو الإضافات و التعديلات التي تكون ضمن قوانين المالية السنوية و قوانين المالية التكميلية، وبخصوص الإعفاءات الممنوحة في القانون الاستثمار، فقد تم سنة 2006 إصدار الأمر رقم 06-08 المتعلق بتطوير الاستثمار، يهدف إلى تعديل و تتميم بعض أحكام الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار و كذلك إلغاء بعض المواد، وتتمثل أهم التعديلات التي جاء بها هذا الأمر في أحكام متعلقة بأجهزة الاستثمار و المتمثلة في (الوكالة الوطنية للاستثمار، الشباك الوحيد اللامركزي، و المجلس الوطني للاستثمار) وكذا التوسع في منح تحفيزات جبائية تهدف إلى تقسيم القيمة المضافة للاقتصاد الوطني و تنوع حسب تركز و طبيعة الاستثمار.

في سنة 2016 أعيد النظر في طريقة منح المزايا الضريبية، فحاء قانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار و تتمثل المزايا الممنوحة في المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة، و المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشأة لمناصب الشغل، والمزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

3- مظاهر غياب الرشادة في النفقات الجبائية في الجزائر ودور الحوكمة الجبائية في ترشيدها

3-1- مظاهر غياب الرشادة في النفقات الجبائية في الجزائر: إن الإعفاءات الضريبية المقدمة في الجزائر تعتبر باهظة الثمن بالمقارنة مع الحصيلة الجبائية وبالتالي هذا تعبير علي غياب الرشادة في النفقات الضريبية، بل أكثر من ذلك فقد أدت إلى ظهور شكل جديد من التهرب الضريبي و المتمثل في بعث مؤسسات يتوقف نشاطها بمجرد انتهاء فترة الإعفاء أو قبل نهايته، ويظهر غياب الرشادة في منح النفقات الجبائية في الجزائر إلى المظاهر لتالية:

❖ ارتفاع تكاليف الدعم علي المواد الاستهلاكية

❖ تشتت الرقابة بين الإدارة الجبائية و مختلف وكالات دعم و تشجيع الاستثمار

3-2- دور الحوكمة الجبائية في ترشيدها: إن تطبيق سياسة الإنفاق الجبائي يتطلب توفر الحد الأدنى من مبادئ و قواعد الحوكمة الجبائية و التي تضمن شفافية هذا الإجراء التفضيلي من خلال تحديد مجالاته و قيمته و عرضه بالموازنة العامة مثلما هو عليه الحال بالنسبة للإنفاق الموازي، و القيام بالإجراءات القانونية القبلية لاعتماد، كما تتطلب قواعد و مبادئ الحوكمة الجبائية المتعلقة بهذا الإجراء عمليات المساءلة حول مدى تحقيق الأهداف المحددة مقارنة بالتكاليف المتوقع خسارتها نتيجة منح الإنفاق الجبائي، وضع القوانين و الإجراءات والشروط المحددة لكيفية الاستفادة منه، وهذا في ظل إصلاح شامل سواء علي مستوى الإدارة الجبائية أو علي مستوى الهيكل الجبائي من اجل ضمان فعالية هذه السياسة و الحد من محاولات التهرب الجبائي المرتبطة بهذا الحافز و كبح الفساد الجبائي (مليكاوي، 2015، صفحة 152)

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

يستوجب ترشيد النفقات الجبائية في إطار من الحوكمة الجبائية من خلال الالتزام بالشفافية في منح الامتيازات الجبائية في إطار الدعم علي المواد الاستهلاكية و تشديد الرقابة عليها، والالتزام بالجدوى الاقتصادية في منح الامتيازات و الإعفاءات بتفعيل طرق المساءلة فيما يخص النفقات الجبائية

ثانيا: تسريع فض المنازعات الضريبية

يعتبر الفصل في المنازعات الضريبية أمام الإدارة الجبائية، على مدى التزامها بالقانون و احترامها لسيادته و ذلك بدراسة و معالجة شفافة لشكاوي المكلفين بالضريبة، وتقبلها بالإفصاح عن الأخطاء المرتكبة دون تعسف في حقهم، وعلى العكس تماما فان طول فترة النزاع الضريبي و كثرة الملفات و تراكمها دون فصل فيها، و ارتفاع نسبتها في المحاكم يعبر من جانب عن التباطؤ في فض تلك المنازعات، ومن جانب آخر يعبر عن مبالغ مالية معطلة و مؤجلة عن رصيد الخزينة العمومية، وهذا راجع لعدة أسباب

1- أسباب طول فترة المنازعات الضريبية: تتمثل أهم أسباب طول فترة المنازعات الضريبية في:

1-1- غموض في إصدار قرارات الرفض من قبل لجان الطعن: لم تحظى لجان الطعن الإدارية بالاهتمام الكافي من قبل المشرع الجبائي، مما جعلها غير معروفة لدى الكثير من المكلفين بالضريبة، وخاصة أن اللجوء إليها يكون اختياريا، كما أن الآراء التي تصدرها تعتبر غير ملزمة، هذا ما أضعف الدور الذي تلعبه في تسوية النزاع الضريبي، وعدم الإقبال عليها بل اللجوء مباشرة إلى الحل القضائي برفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية

1-2- عدم وجود قضاء متخصص: إن غياب محاكم مختصة في الشؤون الضريبية لحماية حقوق المكلفين بالضريبة و حمايتهم من تعسف الإدارة الجبائية، يكون المواطن تحت تأثير الخوف من التمييز وعدم المساواة أمام المحكمة الإدارية بسبب طول الإجراءات القانونية بها، ضف إلى ذلك ضعف سيادة القانون يقل من شفافية العمل ويزيد من عدم ثقة المواطنين، و بالتالي لا يكونون مستعدين لتمويل الدولة من خلال الضرائب، بالإضافة إلى ذلك عدم وجود قضاء متخصصين في القانون الجبائي، مما يزيد احتمال حدوث تعسف في حق المكلف بالضريبة، هذا الأخير الذي يجد نفسه مضطرا لتوكيل محامي للدفاع عن حقوقه أمام المحكمة الإدارية بعد إجراء التظلم الإداري أمام الإدارة الجبائية و النظر في طعنه أمام لجان الطعن، إلا انه يصطدم أمام واقع مفاده أن حتى هؤلاء المحامين غير متمكنين من دراسة و احتواء القانون الجبائي، وهذا راجع لعدم إدراج مقياس القانون الجبائي ضمن المسار التكويني لطلبة الحقوق سواء التكوين الجامعي، أو حتى تربص الكفاءة المهنية، لذلك فان جل قضايا النزاع الضريبي تعود لصالح الإدارة الجبائية .

2- دور الحوكمة الجبائية في تسريع فض المنازعات الضريبية: يتمثل دور الحوكمة الجبائية في توفير الآليات

المناسبة التي من شأنها تسريع فض المنازعات الضريبية بين الإدارة الجبائية و المكلف بالضريبة، و تتمثل في :

- ❖ تفعيل دور لجان الطعن
- ❖ تضمين التشريع الجبائي نصوصا تمنع تعسف الإدارة الجبائية في حق المكلفين بالضريبة
- ❖ تبسيط التشريع الجبائي وسهولة فهمه من طرف المكلفين بالضريبة و موظفي الإدارة الجبائية

الفصل الأول: الإطار النظري للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

❖ ضرورة وجود محاكم مختصة في المنازعات الضريبية

ثالثا: مواجهة أنشطة الاقتصاد الموازي (الغير رسمي)

بالرغم من الدور الذي يلعبه الاقتصاد الموازي في توفير الشغل و توزيع الدخول، إلا انه أفرز عدة آثار سلبية علي الاقتصاد الوطني، منها مساهمته في تشويه مناخ العمل و التأثير علي دقة المؤشرات الاقتصادية بالإضافة إلى ما سببه من خسائر كبيرة في الإيرادات الضريبية و الشبه الضريبية، فالجزائر تعيش اليوم تراجع كبير في مداخيلها نتيجة انخفاض الحاد في أسعار البترول، وفي ظل الحاجة المتزايدة لتعبئة موارد الخزينة، يمكن أن يشكل إخضاع القطاع الموازي للضريبة أحد البدائل بزيادة الحصيلة الجبائية و تقليص عجز الموازنة العامة. (حاقة و ليرة، 2019، صفحة 151)

وفي هذا الإطار، قامت الجزائر علي غرار دول أخرى، باتخاذ جملة من التدابير و الإجراءات ترمي إلى محاولة إدماج القطاع الموازي في اقتصادها الرسمي، بهدف امتصاص الأموال المتشعبة داخل هذا القطاع من جهة، و توسيع القاعدة الضريبية من جهة ثانية، و من بين تلك الإجراءات نذكر ما يلي: (ركيمة و ركيمة، 2021/2020، صفحة 94)

1- تقليص السوق غير الرسمية: بهدف تأطير الأسواق غير رسمية، قامت السلطات العمومية بالتعاون مع السلطات المحلية بإدراج فضاءات في إطار منظم يتوافق مع التشريعات السارية و كان من ضمن هذه الإجراءات الإستيعالية الواجب المبادرة بها:

❖ تقدير مساحات أماكن الفضاءات غير رسمية، و معرفة أهم النشاطات التجارية غير رسمية الممارسة و طبيعة المنتوجات المسروقة

❖ إحصاء و بدقة الأماكن التي تمارس علي مستواها النشاطات التجارية غير رسمية و تحديد إن أمكن هوية المتدخلين الذين يمارسون النشاطات غير رسمية وفي حالة عدم التمكن من ذلك، تقدير عدد المتدخلين الناشطين يوميا علي مستوي هذه الأماكن.

بعد الانتهاء من هذه العمليات يستوجب علي المجالس الشعبية البلدية بإجراءات جريئة بهدف:

❖ إجلاء الفضاءات المشغولة بطريقة غير رسمية بدعم من مصالح الأمن الوطني حسب الحالة

❖ إدماج وفقا للإمكانيات المتاحة، المتدخلين علي مستوى هذه الأماكن في الفضاءات التجارية الشرعية بعد قيدهم في السجل التجاري

❖ الصرامة في التعامل مع التجار الذين يملكون مربعات للعرض داخل الأسواق المغطاة و يفضلون عرض سلعهم في محيطها

2- إجراءات مكافحة سوق غير الرسمية للعملة: وذلك من خلال:

❖ تطبيق الجزائر لسياسة سعر الصرف المرن حيث يقوم بتقويم سعر العملة إداريا، وذلك من خلال الاحتياجات المتوفرة لدى البنك المركزي، وقد كان لتحرير سعر الصرف في الجزائر آثار ايجابية فيما يتعلق بتقليص من نشاطات السوق الموازية في مجال الصرف

الفصل الأول: الإطار النظري للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

❖ صدور الأمر 96-22 المؤرخ في 1997/07/09 المتعلق بقمع مخالفات التشريع و التنظيم الخاصين بالصراف و حركة رؤوس الأموال إلى خارج، والذي كان يسعى لتهذيب سوق الصراف حيث أن هذه الأسواق كانت عرضة للانتشار جرائم الصراف نتيجة لتوسيعها بفعل الانفتاح الاقتصادي من جهة، و ظهور منتجات مصرفية جديدة لم تكن مألوفة من جهة أخرى

❖ خلق و توسيع مكاتب الصراف لان هذه المكاتب بوسعها توسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة و استيعاب حجم معتبر من الأموال و تجنب التعامل في السوق السوداء، فلا شك أن الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين يتجنبون التعامل في السوق السوداء ما دام هناك بديل أفضل و اضمن هو مكاتب الصراف خاصة و أن تلك المكاتب لا تحدد فيها المبالغ المصروفة كما تقوم بذلك مقابل وصل رسمي

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

خلاصة الفصل:

الحوكمة الجبائية هي مجموعة من القوانين و الإجراءات و الآليات التي تهدف إلى تحسين فعالية و شفافية النظام الجبائي و تعزيز الامتثال الجبائي كما تلعب الحوكمة الجبائية دورا حيويا في تفعيل التحصيل الجبائي والحد من التهرب الضريبي والفساد الجبائي من خلال تطبيق مبادئها و الاعتماد على ركائزها الأساسية وهي : العدالة الجبائية ، الشفافية الجبائية و الرقابة الجبائية، وتقوية العلاقة بين الإدارة الجبائية و المجتمع الضريبي في ظل تشريع جبائي عادل.

ظهرت مساعي الإدارة الجبائية في الجزائر لتكريس مبادئ الحوكمة الجبائية في مختلف الإجراءات المستحدثة في الهياكل العصرية الجبائية من المراكز الجبائية ومديرية كبريات المؤسسات، و التطبيق المثالي لمرجعية نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين وإرساء و تطبيق آليات حوكمة الرقابة الجبائية بمختلف مراحلها و شكلياتها ، كما قامت بتفعيل آليات المنازعات الجبائية لما لها أهمية بالغة في توازن العلاقة بين الإدارة و المكلفين و زيادة الحصيلة الجبائية .

لا يقتصر دور الحوكمة الجبائية في بناء نظام جبائي قوي وفعال بل تستوجب ترشيد النفقات الجبائية ومواجهة الاقتصاد الموازي " غير رسمي " لزيادة الحصيلة الجبائية والحصول على موارد مالية مستدامة كفيلة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها
في تفعيل التحصيل الجبائي

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

تمهيد:

استنادا إلى ما جاء في الجانب النظري، وتدعيما لمعلوماتنا و استكمالا للإجابة عن الإشكالية المطروحة سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الجانب الميداني من اجل تسليط الضوء على الحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي .

وقد اخترنا المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة كنموذج لدراسة حالة باعتبارها الهيئة الجبائية العليا على مستوى الولاية وأحد الهياكل الجبائية الرئيسية و المحورية في النظام الجبائي الجزائري بحسب الهيكل التنظيمي الساري المفعول حاليا. فهي تلعب دورا هاما في تنفيذ كل التشريعات الجبائية المتخذة على مستوى المستويات العليا للنظام الجبائي الجزائري.

وبناء على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل التطبيقي إلى ما يلي :

المبحث الأول:لمحة عامة عن المديرية الضرائب لولاية المسيلة

المبحث الثاني:تحليل و تقييم التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2021-2023)

المبحث الثالث:الجهود المبذولة من طرف مديرية الضرائب لولاية المسيلة لتجسيد مرتكزات الحكومة الجبائية للفترة (2021-2023)

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

المبحث الأول: لمحة عامة عن مديرية الضرائب لولاية المسيلة.

تعتبر المديرية الولائية للضرائب السلطة التنفيذية للدولة وتعد هيئة عمومية غير ممركزة تابعة لوزارة المالية. حيث تقوم المديرية بتنفيذ مختلف السياسات الجبائية للدولة من خلال تحصيل الضرائب، وإحصاء المكلفين بالضريبة وإجراء عمليات الرقابة الجبائية للمكلفين المشكوك فيهم، ودراسة الشكاوى المقدمة من طرف المكلفين والفصل في المنازعات الجبائية.

المطلب الأول: تقديم عام عن مديرية الضرائب لولاية المسيلة

1- تعريف بالمديرية:

المديرية الولائية للضرائب المسيلة، إدارة عمومية غير ممركزة تابعة لوزارة المالية - المديرية العامة للضرائب.

2- مرسوم الإنشاء:

تم إنشاء المديرية الضرائب ابتداءً من تاريخ 1991/10/01، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 60/91 المؤرخ في 1991/02/23 المعدل والمتمم.

3- مهام مديرية الضرائب بالمسيلة:

تتكون مديرية الضرائب لولاية المسيلة من خمس مديريات فرعية ومصالح خارجية ممثلة في قباضات الضرائب، ومفتشيات الضرائب وهي مكلفة ب:

- ❖ ضمان المديرية الولائية للضرائب بممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب
- ❖ السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.
- ❖ تنظيم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية
- ❖ مراقبة التكفل والتصفية اللتين يقوم بهما كل مكتب القباضة ومتابعة تسوية ذلك
- ❖ متابعة تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل
- ❖ تنظيم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها
- ❖ إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة.

تمت هيكلة المديرية الضرائب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327 /06 المؤرخ في 18-09-2006، والقرار المؤرخ في 21-02-2009 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، مهيكلة على النحو التالي:

❖ المديرية الولائية للضرائب

❖ 05 مديريات فرعية

❖ 13 مفتشيات الضرائب

❖ 11 قابضات الضرائب

❖ 01 مراكز الضرائب (في انتظار الدخول حيز التنفيذ).

❖ 06 مراكز جوارية للضرائب (في انتظار الدخول حيز التنفيذ).

مقره: الحي الإداري (دار المالية) المسيلة.

تحتوي مديرية الضرائب لولاية المسيلة على خمس مديريات فرعية كل واحدة تحتوي على مكاتب خاصة بها كما هو موضح في الشكل التالي:

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مديرية الضرائب لولاية المسيلة

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

1- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية: تتضمن أربعة مكاتب، وتتكفل بما يلي:

- ❖ تنشيط المصالح وإعداد الإحصاءات وتجميعها
- ❖ تكلف بأشغال الإصدار.
- ❖ التكفل بطلبات اعتماد حصص الشراء بالإعفاء على الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها.

1-1- مكتب التنظيم والعلاقات العامة من مهامه:

- استلام و دراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من ر ق م
- نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه و توجيهه.

1-2- مكتب الورود؛ ومن مهامه:

- التكفل بالجداول العامة والتصديق عليها؛
- التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل

1-3- مكتب الإحصائيات؛ ويكلف بما يلي:

- استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية.
- مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل.
- مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى مديرية الضرائب.

1-4- مكتب التنشيط والمساعدة؛ من مهامه:

- ❖ التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب.
- ❖ تنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها.
- ❖ متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها.

2- المديرية الفرعية للمنازعات وتتكفل فيما يلي:

- ❖ معالجة الاحتياجات المقدمة من طرف المكلفين برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية وتبليغ القرارات المتخذة.

- ❖ تشكيل ملفات إبداء التظلمات وطعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المتخصصة في قضايا المصالح

الجبائية وتتضمن أربعة مكاتب وهي:

2-1- مكتب الاحتجاجات:

- استلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات.
- استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

2-2- مكتب لجان الطعن، ومن مهامه:

- تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب إلزامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية.
- إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.

2-3- مكتب التبليغ والأمر بالصرف؛ ومن مهامه:

- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات برسم مختلف أصناف الطعن.
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك.

2-4- مكتب المنازعات القضائية؛ ويرتكز مهامه:

- إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة.
- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة.

3- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية؛ و تتكفل بما يلي:

❖ إعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها.

❖ البحث عن المعلومات التي يمكن استغلالها.

وتضم أربعة مكاتب ويرتكز مهامه على:

3-1- مكتب البطاقية والمقارنات، ويكلف ب:

- التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة.
 - مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية.
- ### 3-2- مكتب البحث عن مادة الجبائية: تعمل في شكل فرق، ويتكلف ب:

- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات؛
- تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الإطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية.

3-3- مكتب المراجعات الجبائية، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بضمان:

- متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة؛

- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة؛

3-4- مكتب مراقبة التقييمات: الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف:

- استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجاناً.
- متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

4- المديرية الفرعية للوسائل: تنقسم إلى أربعة مكاتب وتتكفل بما يلي:

❖ تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة، والغير المنقولة لمديرية الضرائب.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

❖ السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها

وتقوم على تسيير المكاتب التالية:

4-1- مكتب المستخدمين والتكوين، ويكلف بـ:

- السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين.

- إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيدها مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

4-2- مكتب الإعلام الآلي، ويكلف بـ:

- التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي و الجهوي.

- المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.

4-3- مكتب عمليات الميزانية، ويكلف بـ:

- القيام في حدود صلاحياته، بتنفيذ العمليات الميزانية .

- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل

النزاع، الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب .

- الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

4-4- مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات ويكلف بـ:

- تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية

للضرائب تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين.

5- المديرية الفرعية للتحصيل: تتضمن ثلاثة مكاتب وتتكفل بما يلي:

❖ التكفل بالجدول والسندات ومراقبتها ومتابعتها وكذا وضعية تحصيل الضرائب والرسوم.

❖ متابعة العمليات والقيود المحاسبية، ومراقبة النشاطات قصد تطهير حسابات القباضات.

5-1- مكتب التصفية؛ ومن مهامه:

- مراقبة التكفل بالجدول العامة وبسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات

القضائية في مجال الغرامات والعقوبات؛

- استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها؛

- مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقمة.

5-2- مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله؛ ويكلف بضمان:

- متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

- المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة؛
 - التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذه
- 5-3- مكتب مراقبة التحصيل؛ ومن مهامه.**

- دفع نشاطات التحصيل.
 - المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات.
 - إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية ووكذا الهيئات المعنية.
- المطلب الثالث: المصالح الخارجية التابعة للمديرية الفرعية للتحصيل ومهامها (القباضات)**

أولاً: تعريف القباضة وهيكلها التنظيمي

1- تعريف قباضة الضرائب

هي إدارة جبائية ذات طابع مالي خدماتي، وهي البنية التحتية للمديرية الفرعية للتحصيل، تقوم بتحصيل الضرائب والرسوم وفق القواعد القانونية (القانون الجبائي)، ولها علاقة مع مختلف الإدارات الخارجية كالبنوك العدالة، البريد..... الخ

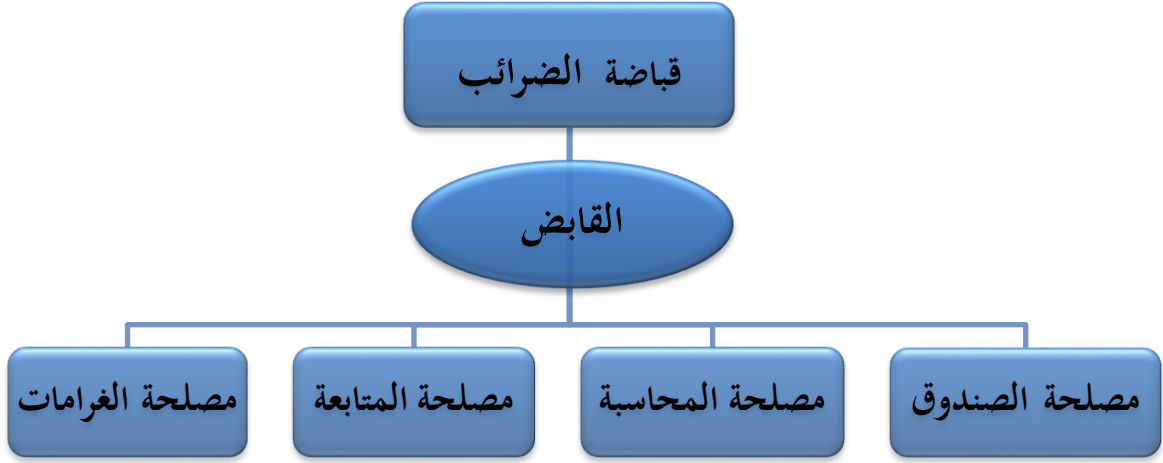
تقوم بتحصيل كل مستحقات المكلفين بالضريبة كما تختص القباضة بجمع كل المبالغ الضريبية و الغرامات المفروضة على التجار و الحرفين و الصناع و المقاولين وغيرهم والتي تصدر عن المفتشيات التابعة لها، وتقوم بإتباع طرق التحصيل المختلفة

2- الهيكل التنظيمي للقباضة :

كما أشرنا سابقا مديرية الضرائب لولاية المسيلة لها 11 قباضة متواجدة وموزعة لتغطية الولاية ومشاركة بهيكل تنظيمي واحد وتضم القباضة مجموعة من المكاتب حسب الشكل أدناه.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لقبضة الضرائب



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية المسيلة

ثانيا: أقسام القبضة ومهامها: تتمثل أقسامها ومهامها في:

1- **القباض**: يعتبر القباض المسؤول الأول على تسيير نشاطات القبضة، وبدونه لا تتم هذه العمليات فهو الممثل الرسمي في كل إمضاء وثيقة تستخرج من القبضة، فمن مهامه الحرص على السير الأمثل للعمليات والوظائف الخاصة بالقبضة.

2- **الصندوق**: بما أن جميع العمليات التحصيلية للضرائب تتم عن طريق الشباك، أين يتم استقبال التجار

وغير التجار من أجل تقديمهم الخدمات اللازمة، عن طريق تسديدهم للضرائب والرسوم عن طريق:

❖ التسديد النقدي.

❖ التسديد بواسطة شيك بنكي .

❖ التسديد بواسطة صك بريدي.

❖ التسديد بواسطة صك الخزينة العمومية.

يتلقى أمين الصندوق مهام التسليم والاستلام وتقديم الخدمات الخاصة بنشاط القبضة من طوابع (Vignette) أثناء هذه العمليات، يستعين أمين الصندوق بدفتر الصندوق الذي يسجل فيه كافة العمليات التي تتم يوميا مع مراعاة أو تسليم قسيمة إثبات (Quittance) نوع كل عملية ورقم الحساب الخاص بتسديد الدين، تمثل نقطة لقاء بين المساهمين والقبضة وفي نهاية كل يوم يقوم أمين الصندوق بغلق

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

الحسابات حتى تتم عملية الجرد الكلي لمداخيل اليوم، ومصاريف كتعويض التجار بأحكام الثبوت، كخطأ في تصدير ديونه بالزيادة.

3- مصلحة المحاسبة: يعتبر دور المحاسبة المصفاة لأن هذه العملية يتم الإعداد لها وتخص الأعمال التي تمت في الشباك وتصحيح مجمل الأخطاء التي يقع فيها أمين الصندوق أثناء مهامه وعملية الجرد اليومي، ولم تفترض على التصحيح فقط بل أية الشهر تقوم هذه المصلحة، تمهل الطريق إلى عملية أخرى تتمثل في المحاسبة الخاصة بذلك الشهر، إذن تصفية الدفاتر الخاصة بتسجيل العمليات الحسابية، وكل ذلك حصر قيمة المداخيل الإجمالية والتي بطبعتها توزع حسب ترتيب موجه من طرف الدولة حسب المناطق

4- مصلحة المتابعة: لهذه المصلحة دور فعال في العمليات الجبائية، لذا وضع مكتب خاص يترأسه رئيس المتابعة و يمثل مجموعة من الأعوان لهم كافة الصلاحيات القانونية مباشرة عملهم قصد المتابعة الميدانية للتهرب من طرف التجار، ومن جملة الصلاحيات التي حولها لهم القانون: الإشعار بالدفع و آخر إشعار بالدفع

4-1- الإشعار بالدفع: على العون المكلف بالمتابعة بإشعار التاجر بالدفع بشهر إلى شهرين قبل المتابعة الميدانية والإشعار هو وثيقة رسمية تتضمن جملة من المعلومات الخاصة أولاً بالتاجر ونوع مهنته و المبلغ المراد دفعه، كما تتضمن القوانين الرديعية المتخذة في حق التاجر الذي يلجأ إلى الحيل أو التلاعب لتفادي الالتزام بدفع الضريبة.

4-2- آخر إشعار بالدفع: بعد انتهاء المهلة المحددة قانوناً في الإشعار الأول الممتد من شهر إلى شهرين من تاريخ إرساله إلى المعني بالأمر، يتخذ في حق التاجر الذي لم يمثل لمصالح الضرائب طريقة قانونية أخرى تتجلى في إعلامه بأن هناك آخر إشعار بالدفع قبل المتابعة القضائية ومدته لا تتعدى 08 أيام من تاريخ استلام الإشعار.

5- مصلحة الغرامات: تقوم هذه المصلحة على تطبيق الأحكام القضائية الصادرة ضد أفراد ارتكبوا مخالفات وما يليها من دفع غرامات مفروضة عليهم من طرف القاضي.

من خلال دراستنا لمختلف المصالح ومهام كل مصلحة يتجلى لنا أكثر دور للقباضة الذي يتسم بصفتين (صفة إدارية و صفة مالية) والمتمثلة في:

- **من جانبها الإداري:** يتمثل في تلك الخدمات الإدارية التي تقدمها القباضة للمكلفين وغير المكلفين وهي الوثائق الرسمية التي نذكر من أهمها:

❖ **شهاد عدم الخضوع للضريبة:** وهي وثيقة يطلبها المواطن من مصلحة الضرائب وتدلل على براءته من الغرامات المفروضة عليه ويوجد نوعان:

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

R16 تخص التجار الذين تقدم لهم شهادة إثبات الخضوع

R17 تخص غير التجار الذين لم يدرج أسماؤهم في جدول الضرائب فتقدم شهادة عدم الإخضاع.

❖ **شهادة إثبات الدين:** هي وثيقة عكس شهادة الخضوع الضريبي تثبت قيمة الدين التابع للمدين.

- **من الجانب المالي:** القيام بتحصيل مستحقات المكلفين بالضريبة، كما تختص بجمع مختلف المبالغ المفروضة عليهم بإتباع طرق مختلفة نذكر منها :

❖ التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة فيما يخص التسديدات التلقائية التي تتم أو

الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.

❖ تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

المبحث الثاني: تحليل و تقييم التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2021-2023)

سنحاول في هذا المبحث القيام بتحليل الإحصائيات المتعلقة بدراسة نتائج تطور التحصيل الضريبي خلال الفترة (2021-2023)، بمعرفة مكونات هذه الحصيلة الضريبية ونسبة مساهمة كل نوع من الضرائب والرسوم ودراسة وتحليل مؤشرات التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة

المطلب الأول: دراسة تطور نتائج التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2021-2023)

سنتناول في هذا المطلب تطور التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2021-2023) ونسبة مساهمة كل نوع من الضرائب والرسوم بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية المسيلة. جدول رقم (01): يظهر تطور التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2021-2023)

الوحدة: (دينار جزائري)

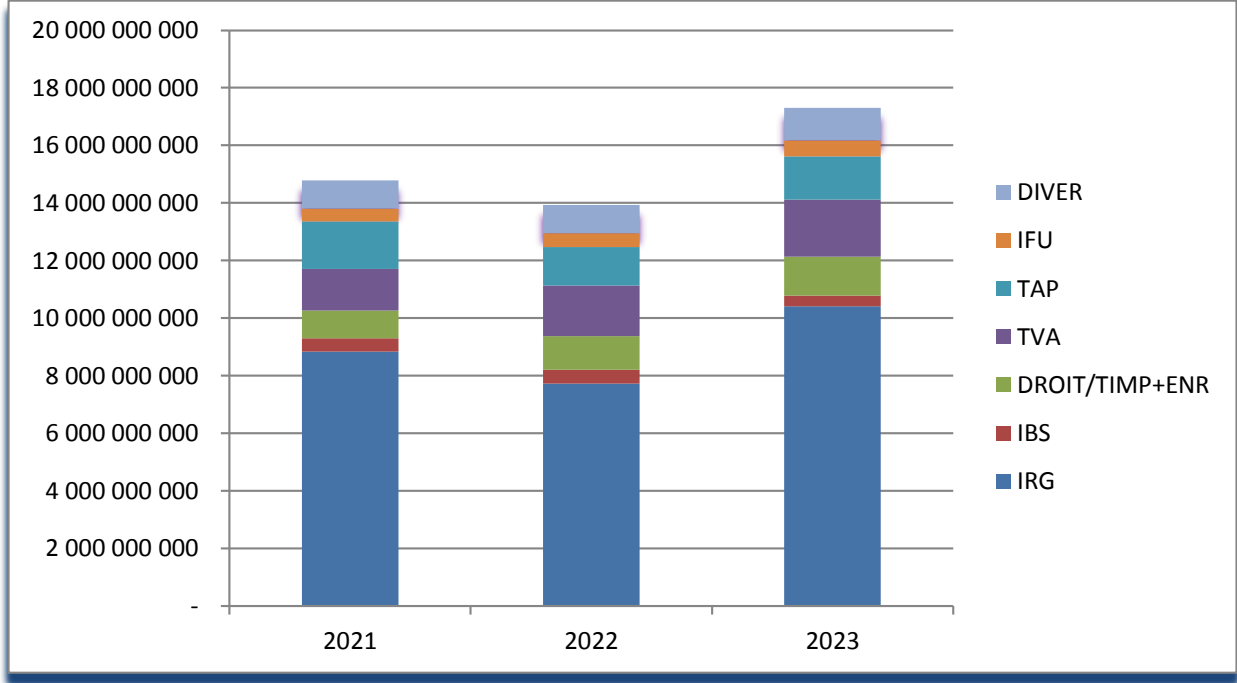
السنوات/نوع الضريبة	2021	2022	2023
IRG	8,830,974,802	7,716,440,453	10,406,075,675
IBS	473,724,839	497,971,386	384,236,530
DROIT/TIMP+ENR	963,180,211	1,167,462,234	1,339,527,595
TVA	1,437,558,007	1,756,495,655	1,993,264,629
TAP	1,655,312,976	1,320,359,445	1,486,827,310
IFU	446,130,751	493,191,914	564,039,301
DIVERS	979,364,580	977,423,104	1,138,025,645
المجموع	14,786,246,166	13,929,344,191	17,311,996,685
نسبة % لكل ضريبة	%	%	%
IRG	60	55.39	60.1
IBS	3.2	3.54	2.21
DROIT/TIMP+ENR	6.51	8.38	7.73
TVA	9.72	12.6	11.51
TAP	11.19	9.47	8.58
IFU	3.01	3.54	3.25
DIVERS	6.62	7.01	6.57

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على الإحصائيات المقدمة من طرف المديرية أنظر الملحق رقم (01.02.03)

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

يمكن تلخيص التطورات التي عرفتتها مساهمة كل ضريبة في الإيرادات الجبائية المحصلة بمديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2021-2023) في الشكل الموالي:

الشكل رقم(05): يظهر تطور التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2021-2023)



المصدر : تم إعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01)

من خلال الجدول أعلاه نبين مساهمة كل نوع من الضرائب و الرسوم في الحصيلة على مستوى المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة للفترة الممتدة من 2021 إلى غاية 2023 تبرز الملاحظات التالية:

- إن الضريبة على الدخل الإجمالي "IRG" هي التي تمثل أكبر نسبة من الضرائب المحصلة ، حيث بلغت نسبتها سنة 2021 ب: 60% من الحصيلة الإجمالية هذا يبين أن الحصيلة الجبائية تركز على التحصيل الفوري للضريبة على الدخل الإجمالي كالاقتطاع من المصدر المترتب على الأجور و المرتبات وبعض مداخيل رؤوس الأموال المنقولة على الدخل الإجمالي، وانخفضت سنة 2022 حيث قدرت ب: 55.39% و هذا أدى إلى انخفاض الحصيلة الجبائية وارتفعت بشكل نسبي سنة 2023 حيث بلغت ب: 60.10%

يعود انخفاض الضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 2022 إلى تعديل السلم التدريجي للضريبة على الدخل الإجمالي المحدد في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، بشكل يسمح بتخفيض

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

هذه الضريبة التي تتطور وفقا للراتب الخاضع للضريبة (وليس صافي الراتب) وعليه فإن المادة 31 من قانون المالية 2022 حدد معدلات تدريجية علي ست مستويات،

تعتمد الإدارة الجبائية في حصيلتها على الضريبة على الدخل الإجمالي "IRG" لأنها أكثر عدالة وضوحا وسهولة، فالمكلف بهذا النوع من الضرائب مطالب بتقديم تصريح واحد إلى الإدارة الجبائية يتضمن دخله الإجمالي الخاضع للضريبة و المتحصل عليه من مصادر متنوعة، و بالإضافة إلى ذلك فهي ضريبة شخصية تراعي المقدرة التكليفية و الوضعية الشخصية للمكلف بها، كما أنها تتضمن في طياتها إعفاء شريحة واسعة من الضريبة كمبدأ للعدالة الاجتماعية، إذ أنها تساهم في إعادة توزيع الدخل الدخل و الثروة، وهي بهذا حددت حد أدنى من مجموع المداخيل المعفى من الضريبة .

تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي أكبر تمويل لخزينة العمومية وهذا يعكس ضعف التنمية الاقتصادية في الولاية نظرا لعجز النشاط الاقتصادي علي تأسيس نشاطات تجارية حقيقية لتمويل الخزينة العمومية وتشوه هيكل الإيرادات الجبائية

- تشكل الضريبة على أرباح الشركات "IBS" واحدة من أهم الضرائب المباشرة في تركيبة النظام الجبائي في الجزائر إلا أنها من خلال الجدول لا تساهم بنسبة كبيرة في الحصيلة الجبائية العادية إذ أن أقصى مساهمة لها سنة 2021 تقدر ب 3.2% و ارتفعت بنسبة طفيفة جدا سنة 2022 حيث قدرت نسبتها ب: 3.54% ثم انخفضت سنة 2023 إلى: 2.21%

بالرغم من محاولات الإصلاح في الضريبة على أرباح الشركات إلا أن نسبة مساهمتها و حصيلتها المالية لم تكن عند مستوى التطلعات، فقد عرفت الضريبة على أرباح الشركات منذ استحداثها العديد من التعديلات و الإصلاحات مست معدلاتها للحد من فرص الغش و التهرب الجبائي، كل هذه الإجراءات التداخلية لم يكن لها الأثر الايجابي في تحسين المردودية الجبائية لهذا النوع من الضرائب المباشرة ولعل من أسباب ذلك :

❖ المناخ الاقتصادي في الجزائر المتقلب وبطيء أين أغلب الشركات الصغيرة و المتوسطة تعاني من مشاكل مالية مما يجعلها في وضع لا يسمح لها بتحقيق الأرباح، أما قطاع البناء و الأشغال يعرف تدهور نظرا لانخفاض وتيرة المشاريع الكبرى في البلاد

❖ كثرة الإعفاءات و المعاملات التفضيلية التي منحها قانون المالية

❖ اصطدام موظفي الإدارة الجبائية بعدم إستقرارية التشريع و غموضه مما يجعل تفسيره خاضع لعدة احتمالات، مع كثرة الثغرات القانونية التي يمكن أن يستفيد منها المكلفين بالضريبة للقيام بالتهرب الجبائي دون قدرة الأعوان الجبائيين علي القيام بالرقابة عليهم لعدم توفر الوسائل القانونية الكافية.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

-بالنسبة لحقوق التسجيل والطابع "DROIT/TIMP+ENR" فمن خلال الجدول بلغت 2021 بنسبة 6.51% وارتفعت سنة 2022 إلى 8.38% وانخفضت بنسبة طفيفة سنة 2023 حيث قدرت ب7.73%، إن حصيلة حقوق التسجيل و الطابع أكبر بكثير من الحصيلة الجبائية للضريبة على أرباح الشركات

- يعتبر الرسم على القيمة المضافة "TVA" نوعا من أنواع الضرائب الغير مباشرة على الإنفاق تلجا إليه الدولة في سعي منها لتوجيه الإنفاق و زيادة مواردها المالية، إذ يفرض على الزيادة في قيمة السلع والخدمات، يتحمله المستهلك النهائي أو ما يعرف بالمكلف الحقيقي

إن حصيلة الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة (2023-2021) كانت في تزايد مستمر ولكن بالنظر إلى مساهمتها في الحصيلة الجبائية نلاحظ أنها لا تتعدى نسبة 9.72 % سنة 2021 و ارتفعت سنة 2022 لتبلغ نسبة: 12.6 % وانخفضت سنة 2023 حيث قدرت ب: 11.51 % وهذا راجع لبعض التخفيضات للرسم على القيمة المضافة من اجل دعم الاستثمار حيث أدرج قانون المالية 2022 دعم نشاط تربية المائيات و السياحة عن طريق تخفيض رسم القيمة المضافة و دعم تربية الأغنام من خلال إعفاء أغذية الأنعام و الدواجن من هذا الرسم، ويوجه الدعم أيضا إلى نشاطات إنتاج الزيوت الخام بإعفاؤها من الرسم على القيمة المضافة لعمليات بيع هذه المواد .

- بلغت سبة مساهمة الرسم على النشاط المهني "TAP" سنة 2021 ب 11.19% تأتي في المرتبة الثانية بعد الضريبة على الدخل الإجمالي من حيث الحصيلة الجبائية ثم بدأت في الانخفاض لتصل في سنة 2023 إلى: 8.58% وهذا راجع إلى التخفيضات الجوهرية التي أدرجت في قانون المالية لسنة 2022 حيث تجسدت في إعفاء منتجي السلع من الرسم على النشاط المهني وإعفاء المهن غير التجارية كذلك من الرسم على النشاط المهني، كما استفادت باقي الأنشطة الأخرى من تخفيض في معدل الرسم على النشاط المهني حيث ينخفض من 2 بالمائة إلى 1.5 بالمائة (باستثناء نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب)

- بالنسبة للضريبة الجزافية الوحيدة "IFU" نلاحظ من خلال الجدول أن نسبتها ضعيفة جدا قدرت ب 3.01 % سنة 2021 و ارتفعت بنسبة طفيفة جدا ب: 3.54% سنة 2022 و 3.25 % سنة 2023 بالرغم من أن المشرع الجزائري لا يزال يبسط أكثر و يخفف في إجراءات دفع هذه الضريبة للخرينة العمومية ، وهو ما يلاحظ من خلال ما جاء به قانون المالية من سنة 2017 إلى غاية سنة 2022 في مجال التسديد لدى مكلفي نظام الضريبة الجافية الوحيدة وكذلك التعديلات التي مست أساس الضريبة بالإضافة إلى ذلك خفض رقم الأعمال أو الإيرادات المحققة من 15.000.000 دج إلى 8.000.000 دج بموجب التعديل الجديد لقانون المالية 2022 و إخضاع المكلفين الخاضعين للنظام المبسط (المهن الحرة

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

أطباء، محامين، موثقين....) إلى نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة أي تقليص نظام الإخضاع إلى نظامين النظام الحقيقي و نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة

- من خلال تحليل نتائج تحصيل الضرائب المختلفة التي تمثل في (الرسم العقاري، الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، الرسم على المنتجات البترولية، الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات، الرسم التطهيري، الرسم على الأكياس البلاستيكية، الرسم على المناجم....) نجد أن نسبتها في تذبذب ارتفعت سنة 2022 إلى 7.01% وانخفضت سنة 2023 إلى نسبة: 6.57%.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل مؤشرات التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة

من خلال هذا المطلب سيتم دراسة وتحليل مؤشرات التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2021-2023).

مؤشرات التحصيل الجبائي "RECouvrement" من أهم مؤشرات التحصيل نجد: (لعلاوي، 2015/2014، صفحة 196)

1- معدل تحقق الأهداف:

$$R_1 = (\text{إجمالي التحصيل} / \text{الهدف المحدد}) \times 100$$

يمثل نسبة ما تم تحقيقه فعلا مما كان مقدر له في بداية السنة بحيث يعكس جدية الرقابة في التحصيل للقابضات. إذا لم يكن هذا المعدل 100% فإن ذلك يعني إفلات جزء من الوعاء الجبائي الكلي من الخضوع للضريبة، وهذا في ظل افتراض أن الهدف المحدد تم اعتماده على أساس أن البيانات والمعطيات منطقية وموضوعية.

2- معدل تطور التحصيل:

$$R_2 = (\text{تحصيل السنة الحالية} - \text{تحصيل السنة السابقة}) / \text{تحصيل السنة السابقة} \times 100$$

يمثل نسبة النمو في التحصيل لهذه السنة مقارنة بالسنة السابقة، ويمكن أخذ الإشارة السالبة في حالة المبلغ المتحصل في السنة الماضية أكبر من المتحصل في السنة الحالية، ويتوقف هذا المؤشر على عدة عوامل وعلى رأسها التطور الحاصل على مستوى الأوعية الجبائية من سنة لأخرى، لكن الأمر المهم في هذا الجانب هو ضرورة قيام المصالح الجبائية بدورها و بالفعالية اللازمة من حيث اكتشاف الأوعية الجبائية الجديدة في الوقت المناسب ومتابعتها، و هذا في حالة محاولة أصحابها إخفائها عن أعين الإدارة الجبائية أو في حالة التصريح بها و لكن بأقل من قيمتها الحقيقية.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

3- معدل التحصيل بالجداول "Rôles":

$$R_3 = (\text{التحصيلات بالجداول (ورود) / إجمالي التحصيل}) \times 100$$

4- معدل التحصيل بالإجبار:

$$R_4 = (\text{المبلغ المحصل بصفة إجبارية / المبلغ المحصلة من خلال الجداول}) \times 100$$

R_3 ، R_4 : والمتعلقين بتحصيل المبالغ الناتجة عن الرقابة الداخلية، أي التحصيل بالورود الجماعية أو الفردية سواء كان ذلك بصفة عادية وودية أو بصفة إجبارية ردعية، وكلما كان هذين المؤشرين ذا قيمتين دل على أن هناك العديد من التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين و التي خضعت للرقابة الجبائية توجد بها فروقات و نقائص، حيث أن هناك العديد من المكلفين في نيتهم التخلص من دفع مبلغ الضريبة الواجب عليهم سواء بصفة كلية أو بصفة جزئية، حيث أن عدم استجابة المكلفين الذين صدرت في حقهم ورود (جداول) للدفع بطريقة ودية وفق المؤشر R_3 ، ما يدفع المصالح المعنية للتحصيل بالإجراءات الإجبارية الردعية وفق المؤشر R_4 .

5- معدل تحصيل المبالغ المهمة:

$$R_5 = (\text{المبالغ المحصلة من الديون المهمة / المبلغ الإجمالي للديون المهمة}) \times 100$$

يعتبر من بين أولويات مصالح التحصيل و أن يكون المؤشر R_5 ذو قيمة مرتفعة خاصة و انه يمثل النسبة و المبالغ المهم للتحصيل، فإذا لم تتمكن المصالح المعنية من تحصيل جزء معتبر منها،فانه يمكن اخذ صورة أولية عن كبر حجم التهرب الضريبي، و ربما في بعض الأحيان يعود إلى أن عملية التأسيس لم تكن صحيحة بالقدر الكافي.

6- معدل تحصيل الغرامات:

$$R_6 = (\text{مبلغ الغرامات التي تم تحصيلها / المبلغ الإجمالي للغرامات}) \times 100$$

يعطي هذا المؤشر صورة أولية عن التهرب الضريبي، حيث أن المبلغ الإجمالي للغرامات، يوضح انه كلما كان هذا المبلغ كبير فانه قد تم اكتشاف حالات تهرب كثيرة تمت معالجتها وفرض زيادات وغرامات عليها. وكذلك من حيث قيمة المؤشر أو نسبة تحصيل الغرامات، فكلما كانت نسبة تحصيل الغرامات ضعيفة دل على تكرار حالة تهرب ضريبي والتي استوجبت فرض تلك الغرامات.

سيتم اعتماد مؤشرات التحصيل الجبائي من أجل تقييم و تحليل التحصيل الجبائي على مستوى المصالح الجبائية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2021-2023)، كما هو مبين في الجدول رقم (02)

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

الجدول رقم (02): يظهر نتائج مؤشرات التحصيل الجبائي للفترة (2021-2023)

مؤشرات التحصيل	2021	2022	2023	المتوسط
R ₁	100.01%	87.07%	100.09%	95.72%
R ₂	4.01%	-6%	23.02%	7.01%
R ₃	9.25%	15.08%	6.90%	10.41%
R ₄	23.01%	12.82%	46.02%	27.28%
R ₅	13.20%	9.03%	16.18%	12.80%
R ₆	31.21%	42.06%	35.02%	36.09%

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية المسيلة

يوضح هذا الجدول ملخص نتائج لأهم مؤشرات الخاصة بالتحصيل بمديرية الضرائب لولاية المسيلة حيث تبرز جملة من التحاليل من أهمها:

- R₁ والمرتبب بمعدل تحقيق الأهداف يتعدى النسبة 100% في سنة 2021 و انخفض سنة 2022 ليلغ نسبة ب: 87.07%، وارتفع سنة 2023 ليتعدى نسبة 100 % أي أن إجمالي التحصيل كان دائما يفوق الهدف المحدد وهذا يدل على سعي المصالح الجبائية في التحكم الجيد في مبالغ الحصيلة الضريبية.

- بالنسبة إلى المؤشر R₂ والمتعلق بمعدل تطور التحصيل، نلاحظ أنه سجل معدلات تطور مهمة من سنة لأخرى، باستثناء سنة 2022 حيث سجل تراجع في نسبة التحصيل مقارنة بسنة 2021 التي حيث كانت نسبة التحصيل سنة 2021 تقدر ب: 4.01% في حين كانت سنة 2022 تقدر ب: 6% بالسالب

- أما المؤشر R₃ والمتعلق بالتحصيل عن طريق الجداول كانت نسب التحصيل ضعيفة في كل السنوات حيث بلغ إجمالي التحصيل في المتوسط بنسبة 10.41 % وهذا يرجع إلى التهرب الضريبي أي تخلص المكلف من دفع الضريبة بعدم الانتظام إلى الإدارة الجبائية وهذا يوضح وجود نسبة هامة من التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين والتي خضعت للرقابة الداخلية توجد بها فروقات استحققت أن يصدر في حق أصحابها جداول إما فردية وإما جماعية كعقوبة من غرامات وزيادات.

- من خلال تحليل نتائج المؤشر R₄ المتعلق بالتحصيل بالجداول عن طريق الإيجار الذي سجل معدل مرتفع في سنة 2023 بنسبة تقدر ب 46,02% و أقل منها في سنتي 2021 و 2022 بنسب تقدر ب 23,01% و 12,82%،

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

وبإجمالي التحصيل في المتوسط يقدر بـ 27.28 % وهذا يرجع إلى التطبيق الصارم لإجراءات المتابعة لدى المصالح الضريبية وهذا في إطار الجهود المبذولة في عملية التحصيل التي لها تأثير على مدى التزام المكلف بتسديد ما عليه من ديون.

- يوضح المؤشر R_5 معدل تحصيل المبالغ المهمة حيث قدرت نسبته في المتوسط بـ 12.80 % وهي نسبة ضئيلة جدا، شهدت ارتفاعا ملحوظا بنسبة بلغت 16.18 % لسنة 2023 مقارنة بالسنة 2022 التي كانت نسبته منخفضة بـ 9.03 %، و في سنة 2021 بنسبة تقدر بـ 13.20 %، إن نسبة التحصيل للمبالغ المهمة ضئيلة جدا وهذا يشير إلى التحكم الجزئي فقط في عملية التحصيل من طرف المصالح الجبائية .

- كما يوضح المؤشر R_6 المرتبط بمعدل بتحصيل الغرامات أن تحصيلاتها ضعيفة في السنوات الثلاث حيث قدرت نسبتها في المتوسط بـ 36.09 % وهذا يعطي صورة عن التهرب الضريبي الذي يستوجب استغلال فرض هذه الغرامات.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

المبحث الثالث: الجهود المبذولة من طرف مديرية الضرائب لولاية المسيلة لتجسيد مرتكزات الحكومة الجبائية للفترة (2021-2023)

ظهرت مساعي مديرية الضرائب لولاية المسيلة بإرساء وتطبيق آليات الرقابة الجبائية التي تعتبر ركيزة من ركائز الحكومة الجبائية بهدف مكافحة الفساد والتهرب الجبائي، و تعزيز الشفافية الجبائية ، والاتجاه نحو عصرنه الإدارة وذلك بعصرنه مواردنا البشرية وتحديث هيكلها و رقمنة مصالحها

المطلب الأول: تفعيل الرقابة الجبائية لمكافحة الفساد و التهرب الضريبي

تعتبر الرقابة الجبائية أهم آليات مكافحة الفساد و التهرب الضريبي ، و ركيزة من ركائز الحكومة الضريبية، نظرا لتحقيقها هدف رئيسي يتمثل في إعادة تمويل خزينة الدولة بالقيمة من الإيرادات اللازمة للتحصيل الجبائي . سنتعرف في هذا المطلب على واقع الرقابة الجبائية الداخلية والخارجية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2021-2023) وآليات تفعيلها لمكافحة الفساد و التهرب الضريبي

أولا : واقع الرقابة الجبائية الداخلية في المديرية الولائية للضرائب وآليات تفعيلها لمكافحة الفساد

تشكل الرقابة الجبائية الداخلية آلية مهمة لمراقبة الجانب التنظيمي، وجانب احترام القانون في الإدارة الجبائية، إلا أن ضعف الرقابة الداخلية ينعكس سلبا على الحد من انتشار الفساد في الإدارة الجبائية، الذي يشكل عائقا كبيرا أمام تطورها، وفي ظل غياب الإحصائيات المتعلقة بالفساد فسنتكفي بالأمثلة الشائعة للمخالفات في الإدارة، وبعض أشكال العقوبات المطبقة على أعوان الإدارة الجبائية في حالة ارتكابهم المخالفات(حدادو فهيمة، 2017-2018، صفحة 187)

1- الأمثلة الشائعة للفساد في الإدارة الجبائية: مظاهر الفساد متعددة الألوان مختلفة الأشكال، وليس من السهل فصلها أو تقسيمها إلى مجالات أو مستويات بسبب ارتباطها بعضها ببعض، ويمكن ذكر أنماط الفساد على سبيل الذكر لا الحصر في : (الرشوة، الاختلاس و السرقة، إساءة استغلال السلطة و النفوذ أو إساءة استغلال الوظيفة، التزوير، الإهمال الوظيفي، هدر الممتلكات العامة و تبديد الأموال العمومية)، إن أغلب مظاهر الفساد تنشأ من خلال الاحتكاك المباشر و المقابلة المباشرة بين الموظفين والمكلفين بالضريبة (سفاحلو، 2024، صفحة 33)

2- أشكال العقوبات المطبقة على أعوان مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2021-2023)

بلغ عدد موظفي مديرية الضرائب لولاية المسيلة ب: 431 موظف سنة 2023 موزعين على مستوى مصالحها الجبائية (المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة ومصالحها الخارجية من مفتشيات و قباضات) يخضعون لجملة من الالتزامات وحب عليهم التقيد بها (كالتقيد بالسر المهني، والالتزام بالنزاهة إلي تمنعهم من اختلاس الأموال العمومية أو تلقي الرشوة)، وفي حالة إخلالهم لتلك الالتزامات وارتكابهم مخالفات داخل الإدارة الجبائية يتعرضون لعقوبات تأديبية حسب جسامة الأخطاء والمخالفات المرتكبة.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

سنبين في هذا الجدول أشكال العقوبات المطبقة على أعوان مديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2021-2023) الجدول رقم(3): أشكال العقوبات المطبقة على أعوان مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2021-2023)

نوع العقوبة	عدد الموظفين		
	2023	2022	2021
التوبيخات	2	1	1
الإنذارات	1	4	2
الفصل و الإحالة على العدالة	1	0	0
السجن حالة التلبس	1	0	0
التحويل	0	0	0
الطرد لمدة محدودة	(توقيف عن العمل لمدة اربعة ايام عن 01)	0	0
التنزيل في الرتبة	0	0	0
المجموع	6	5	3

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية المسيلة من الجدول نلاحظ أن أغلب العقوبات كانت عبارة عن عقوبات من الدرجة الأولى (التنبيه، الإنذار الكتابي، التوبيخ) وتتعلق بالمخالفات التي تخل بالانضباط العام، والتي يمكن لها أن تمس بالسير الحسن لمصالح الإدارة الجبائية، حيث مست عقوبة الإنذار 04 موظفين خلال سنة 2022 و 02 موظفين سنة 2021، بينما لم تتعد عقوبة التوبيخ 02 موظفين سنة 2023 و موظف واحد سنة 2021 و 2022 - أما عقوبة الفصل عن العمل من 04 أيام إلى 08 أيام هي عقوبة من الدرجة الثالثة و تتعلق بإفشاء أو محاولة إفشاء الأسرار المهنية، وكذلك أخفاء المعلومات ذات الطابع المهني التي من واجب الموظف تقديمها خلال تأدية مهامه، ورفض تنفيذ تعليمات السلطة الإدارية في إطار تأدية مهامه المرتبطة بوظيفته دون مبرر مقبول.

-عقوبة الفصل و الإحالة على العدالة مست سوى موظف واحد سنة 2023 وكذلك عقوبة السجن حالة تلبس طبقت على موظف واحد سنة 2023، وهما عقوبات من الدرجة الرابعة وتتعلق بالمخلفات التي يرتكبها أعوان الإدارة من (رشوة، تزوير، التورط في أعمال عنف في مكان العمل، الجمع بين الوظيفة التي يستغلها و نشاط مريح آخر، إلحاق أضرار مادية بالإدارة الجبائية عمدا)

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

3-آليات تفعيل الرقابة الجبائية الداخلية لمكافحة الفساد الإداري:

إن ضعف عنصر الرقابة الداخلية و محاسبة موظفي الإدارة يؤدي إلى انتشار و تفشي الفساد بينهم، و إساءة استعمال السلطة الموكلة لهم و تجاوز حدود صلاحيتهم، لذلك ينبغي تشخيص وتحديد و كشف الممارسات الفاسدة داخل الجهاز الإداري من خلال جهاز الرقابة الذي يعتمد على إقرار المساءلة بين مختلف مستويات و الصلاحيات الممنوحة في الإدارة، بالإضافة إلى وضع عقوبات صارمة في حق المتورطين في تلك الممارسات بما في ذلك الفص و الملاحقة القضائية .

❖ **تفعيل دور المفتشية العامة للمصالح الجبائية:** وذلك بمنحها الاستقلالية الكافية كسلطة مراقبة بعيدا عن وصاية وزير المالية، وتزويدها بالهيكل المادية و البشرية المؤهلة من رصد و مكافحة الفساد في الإدارة الجبائية

❖ **استحداث و إنشاء وحدة النزاهة:** وهي هيئة تابعة للمفتشية العامة للمصالح الجبائية، تتمثل مهمتها في المحافظة على معايير الأمانة و النزاهة و الولاء في سلوك موظفي الإدارة الجبائية، و توعية الموظفين عن طريق عقد اجتماعات، و تحسيسهم بالالتزام بالقيم الأخلاقية و الحس الوطني، و تحفيزهم على تضافر الجهود لمنع الفساد.

❖ **إجراء مراجعة دورية للتشريع الجبائي:** تكمن أهمية المراجعة الدورية للتشريع الجبائي في تبديد الغموض الذي يكتنف النصوص و الحد من تناقضاتها، والنص على عقوبات صريحة مع تسليط أقصى العقوبات و الهدف هو ردع من تسول لهم أنفسهم ارتكاب أعمال الفساد والقيام بتصرفات منافية لأخلاقيات المهنة (مثل الاختلاس، الاستخدام الغير اللائق للمعلومات الضريبية، استغلال التجهيزات وأملاك الإدارة الجبائية لمصالح شخصية...)، و توعية المكلفين بالضريبة حتى يقاوم السلوك الفاسد للموظفين

❖ **الاعتماد على أسس موضوعية في اختيار موظفي الإدارة الجبائية:** إن اختيار الأعوان و المسؤولين يجب أن يكون مبني على أسس موضوعية تبعا للمستوى العلمي و الكفاءة المهنية و الأخلاقية، و معايير واضحة و بعيدة عن الوساطة، كما لا بد من إجراء تقييم الأداء الموظفين العاملين بإدارة الجبائية بصورة مستمرة.

❖ **الرفع من مستوى الدعم المادي و المعنوي للموظفين:** بما أن الموظف يعتمد على ما تقدمه له الدولة من أجر و مختلف المكافآت و الامتيازات لتدبير أمور احتياجاته الشخصية، لذلك لا بد من إبداء الاهتمام اللازم بالجانب المادي و عدم إهماله، و إعادة النظر في تحديده و تعديله بما يتوافق مع المتطلبات الحياتية للموظف و تماشيا مع المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في القيمة الحقيقية للأجر.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

ثانيا: واقع الرقابة الجبائية الخارجية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة و آليات تفعيلها لمكافحة التهرب الضريبي تعد الرقابة الجبائية أحد أهم الإجراءات التي تسهر من ورائها الإدارة الجبائية للمحافظة على حقوق الخزينة العامة ، و ذلك باكتشاف مختلف العمليات التدليسية التي ترمي إلى التهرب من دفع الضريبة، وبالتالي فأنها تكتسي أهمية بالغة خاصة في ظل النظام الضريبي الذي يعتمد على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين، والتي في بعض الأحيان لا تعكس وضعيتهم الحقيقية، فجعل الأهداف التي تسعى لها الرقابة الجبائية تصب في مكافحة التهرب الضريبي.

1- نتائج الرقابة الجبائية من خلال المبالغ المسترجعة:

ستتعرف على واقع الرقابة الجبائية في المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة من خلال تطرقنا إلى تحليل نتائجها المتعلقة بعدد الملفات المعالجة و المبالغ المسترجعة الخاصة باليات الرقابة الجبائية و المتمثلة في: التحقيق المحاسبي، التحقيق المعمق، التحقيق المصوب، و رقابة الفرقة المختلطة وهذا وفقا للإحصائيات مقدمة من طرف المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة للفترة (2021-2023)

الجدول رقم(04): عدد الملفات المحقق فيها و المبالغ المسترجعة حسب أنواع الرقابة الجبائية

الوحدة: (دينار جزائري)

السنوات	التحقيق المحاسبي		التحقيق المعمق		التحقيق المصوب		رقابة الفرق المختلطة	
	عدد الملفات	الحقوق المسترجعة	عدد الملفات	الحقوق المسترجعة	عدد الملفات	الحقوق المسترجعة	عدد الملفات	الحقوق المسترجعة
2021	53	2,579,166,125	0	-	21	27,996,453		
2022	13	32,698,961	0	-	3	18,899,304	5	820,563
2023	15	22,404,580	11	44,623,838	22	18,386,578	2	438,205

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على الإحصائيات المقدمة من طرف المديرية الملحق رقم (4، 5، 6، 7)

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- نتائج التحقيق في المحاسبة: لقد سجلت نتائج التحقيق في المحاسبة عدد كبير سنة 2021 حيث بلغ 53 ملف جبائي و تم استرجاع مبلغ : 2.579.166.125 دج وهذا يدل على ارتفاع نسبة التهرب الضريبي ، أما في سنة 2022 انخفضت عدد الملفات الجبائية إلى 13 ملف و تم استرجاع مبلغ قدر ب: 32.698.961 دج وفي سنة

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

2023 ارتفع عدد الملفات المعالجة إلى 15 ملف جبائي في حين انخفض مبلغ الحقوق المسترجعة حيث قدر ب: 22.404.580 دج

- نتائج التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الحياتية: لم يدرج أي ملف جبائي في التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية لسنتي 2021 و 2022 و في سنة 2023 بلغ عدد الملفات المعالجة 11 ملف جبائي وقدر مبلغ الحقوق المسترجعة ب: 44.623.838 دج

- نتائج التحقيق المصوب: في سنة 2021 بلغ عدد الملفات المعالجة ب 21 ملف جبائي وتم استرجاع مبلغ الحقوق المقدر ب: 27.996.453 دج وفي سنة 2022 انخفض عدد الملفات إلى 03 ملفات فقط وقدر مبلغ الحقوق المسترجعة ب: 18.899.304 دج وفي سنة 2023 تم معالجة 22 ملف جبائي وتم استرجاع مبلغ: 18.386.578 دج هذا يبين انه ليس كلما زاد عدد الملفات المعالجة زادت مبالغ الحقوق المسترجعة، ففي سنة 2023 كان عدد الملفات اكبر بكثير من سنة 2022 ولكن كان المبلغ الحقوق المسترجعة اقل .

- نتائج رقابة الفرقة المختلطة: و هي رقابة تقوم بها فرقة مختلطة للرقابة (ضرائب، جمارك، تجارة) حيث تقوم برقابة المعاملات التجارية والتأكد من مطابقتها للتنظيمات والتشريعات المعمول بها في ظل تنسيق وتكاثف الجهود بين الإدارات الثلاث، ومن خلال الجدول نلاحظ انه لا يوجد أي ملف للمعالجة في سنة 2021 ، وفي سنة 2022 بلغ عدد الملفات المعالجة من قبل رقابة الفرق المختلطة ب 05 ملفات وقدر مبلغ الحقوق المسترجعة ب: 820.563 دج وفي سنة 2023 تم معالجة 02 ملف جبائي و قدر مبلغ الحقوق المسترجعة ب: 438.205 دج

- بالرغم من أن المشرع منح الحق للإدارة الجبائية بالقيام بعملية الرقابة الجبائية، إلا أنه شدد على أن تكون تلك العملية في إطار الشفافية و الوضوح من حيث إجراءات الرقابة و مدتها الزمنية، وكذا منح المكلف بالضريبة حق الطعن، ومنح له الوقت الكافي لذلك في حالة و جود أخطاء من قبل الأعوان الإدارة الجبائية، كما شدد على أن تكون عملية التحقيق في عين المكان وتحت مراقبة المكلف بالضريبة، والهدف من ذلك حماية حقوق كلا طرفي العملية الضريبية (الإدارة الجبائية و المكلفين بالضريبة)، ومنع الإدارة من التعسف في حق المكلفين بالضريبة وهذا يعتبر الأساس الذي تركز عليه الحوكمة الجبائية

2- تفعيل الرقابة الجبائية الخارجية للكشف المبكر عن التهرب

يتم تفعيل الرقابة الجبائية للكشف المبكر عن التهرب الضريبي بالإجراءات التالية: (ولهي، 2011-2012، صفحة 282)

❖ **تدعيم الإدارة الجبائية بالوسائل المادية و البشرية اللازمة:** حتى تنفذ المصالح الرقابية مهامها بكفاءة و فعالية ينبغي تدعيم الإدارة الجبائية بعدد الكافي من الموظفين المؤهلين الذين يتمتعون بشروط الكفاءة و النزاهة، و الالتزام المهني

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

طبقا لمدونة أخلاقيات المهنة، بالإضافة إلى ذلك لا بد من تدعيمها بالوسائل المادية الكافية لتنفيذ مختلف البرامج و

التحفيزات المالية لتجنب الإغراءات المالية من طرف المكلفين بالضريبة

❖ **وضع مخطط لحماية المفتشين أثناء تأدية مهامهم:** حتى يؤدي مفتش الضرائب مهامه على أكمل وجه لا بد من

توفير الحماية الأمنية له ضد مختلف الاعتداءات و التهديدات التي تعرقل سير عملية الرقابة الجبائية .

❖ **تفعيل النظام المعلوماتي:** لا يمكن التفكير في رقابة جبائية فعالة تكشف التهرب الضريبي وتتصدى له دون

الاستناد إلى نظام معلومات، هذا الأخير الذي يعتبر العمود الفقري في مصلحة الوعاء و التحصيل ذلك أن وظيفته

تبدأ بتجميع المعلومات على مستوى هياكل الإدارة الجبائية، و التنسيق مع المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات

الجمركية، والديوان الوطني للإحصائيات، وذلك على مستوى المديرية الفرعية للبحث عن المعلومات الجبائية.

❖ **التحسيس بأهمية التعامل بالفوترة:** ينبغي تظافر جهود كل من مديريات التجارة و المديرات الولائية للضرائب من

اجل تحسيس الأفراد بأهمية و ضرورة التعامل بالفوترة، حفاظا على الاقتصاد الوطني و مكافحة لتهرب الضريبي و تحقيق

المنافسة الشفافة و النزهاء، و التأكيد على أهمية إصدار التاجر للفاتورة الضريبية كحق من حقوق الدولة، و مساهمة منه

في تأدية الخدمات العامة، و تخفيض العبء الضريبي على محدودي أصحاب الرواتب و الأجور

المطلب الثاني: تكريس الشفافية الجبائية و عصنة مديرية الضرائب لولاية المسيلة

لقد أبدت الإدارة الجبائية خطوات مهمة نحو تحسين العلاقة بينها وبين المكلف بالضريبة، و إعادة هيكلة و تنظيم و

رقمنة مصالحها الخارجية

أولا: **تكريس الشفافية الجبائية:**

قبل التطرق إلى الجهود المبذولة من طرف مديرية الضرائب لولاية المسيلة لتعزيز الشفافية الجبائية من اجل زيادة الثقة بين

الإدارة الجبائية و المكلفين بالضريبة و تحسين التوعية الضريبية وزيادة الامتثال الطوعي للمكلفين بالضريبة، سنبين تصنيف

و أنماط المكلفين بالضريبة و توزيعهم على مستوى مفتشيات الضرائب لولاية المسيلة حسب الجدول التالي:

جدول رقم(05): التعداد الجبائي للمكلفين بالضريبة إلى غاية 30/06/2023

المفتشيات	الأشخاص المعنويين	الأشخاص الطبيعيين		
		النظام الحقيقي	النظام الجزافي	الفلاحين
وعواع المدني	147	566	3,326	0
اشبيليا	464	1,507	7,500	0
الجعافرة	230	717	3,818	110
مقرة	241	1,272	8,491	213
				المجموع
				3,892
				9,007
				4,645
				9,976

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

5,498	213	4,498	787	182	أولاد دراج
4,235	269	3,273	693	169	حمام الضلعة
1,908	627	1,169	112	18	الشلال
7,026	780	5,471	775	96	سيدي عيسى
4,228	65	3,649	514	179	بوسعادة - عز الدين -
2,813	6	2,486	321	230	بوسعادة - كردادة -
2,964	488	2,183	293	42	بوسعادة - جبل ثامر -
1,609	159	1,355	95	13	بن سرور
2,078	180	1,694	204	12	عين الملح
59,879	3,110	48,913	7,856	2,023	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على الإحصائيات المقدمة من طرف المديرية الملحق رقم (08)

نلاحظ من خلال الجدول أنه بلغ عدد المكلفين بالضريبة الي غاية 2023/06/30 ب: 59,879 مكلف موزعين على مستوى مفتشيات مديرية الضرائب لولاية المسيلة وكانت الحصة الأكبر للمكلفين التابعين للنظام الجزائي حيث بلغ عددهم ب: 48,913 و بلغ عددهم في النظام الحقيقي: 7,856 مكلف، أما عدد الأشخاص المعنويين لم يتعدى 2,023 ، أما عدد الفلاحين فيبلغ: 3,110 مكلف.

يتوجب على المكلفين بالضريبة دفع الضرائب وفقا للنظام الضريبي الصارم و الدقيق المعمول به، والامتثال للقوانين و الإجراءات الضريبية بدقة، و تقديم التقارير اللازمة للإدارة الجبائية ، فمن الضروري أن يكون لديهم فحيد للنظام الجبائي و معلومات واضحة حول الضرائب و القوانين الضريبية بشكل مفهوم و أن تتوفر المعلومات بشكل شفاف و سهل الوصول إليها.

ولهذا بذلت المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة جهودا كبيرة من اجل تعزيز الشفافية الجبائية التي تعتبر ركيزة أساسية للحكومة الجبائية وذلك من خلال تمكين المجتمع الضريبي من الاطلاع على القوانين و الأنظمة و التعليمات و التدابير الجبائية ، فيصبح فاعلا سياسيا في اتخاذ القرارات و مطلعا على سير عمل الإدارة الجبائية، و بالتالي يرتفع مستوى الوعي الضريبي لديه بمعرفته بمحمل التزاماته الضريبية، كما قامت بتفعيل الفرصة بينها و بين المكلفين بالضريبة في الوقت المناسب مما يدعم الثقة بينهما و تفتح المجال بين منظمات المجتمع المدني و المتخصصين في مجال الضرائب بشرح التدابير المتخذة في السياسة الجبائية.

و تطلب هذا تغطية إعلامية مستنيرة و مستمرة تساعد على نشر إي تغيرات على مستوى التشريع الجبائي و تنظيم أبواب مفتوحة على المديرية و الندوات و الملتقيات.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

ومن أهم ما قامت به مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال سنة 2023 نذكر ما يلي:

- قامت بتنظيم يوم تحسيس حول النظام الجبائي المتعلق بالنشاط الفلاحي في 29 ماي 2023 ، حيث سجلت حضور معتبر لفئة الفلاحين وكذا التعاونيات الفلاحية ، تمحور اللقاء حول شرح الإعفاءات و التسهيلات الجبائية ولا سيما تلك التي تتعلق باقتناء بعض المواد العلفية إضافة إلى شرح الإجراءات المبسطة للحصول على الترخيم الجبائي .

- نظمت المديرية المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة يوم تحسيس على مستوى قبضة وعواصم المدني يتضمن شرح أحكام المادة 15 من قانون المالية التصحيحي لسنة 2023 و الآليات المتخذة لتطهير الديون الجبائية التي تفوق 4 سنوات، أحرر أجل للاستفادة من هذا الإجراء 31 ديسمبر 2024

- نظمت مديرية الضرائب لولاية المسيلة يوم الأحد 08 أكتوبر 2023 أيام إعلامية مفتوحة حول عصرنه و رقمه قطاع الضرائب و النظام الجبائي ، حيث قدمت بعض الشروحات القيمة حول الآليات المعتمدة من طرف المديرية العامة المركزية للضرائب حول عصرنه و رقمه النظام الجبائي الوطني، والذي يهدف إلى تقريب الإدارة المحلية من المواطنين و المستثمرين وكذا تحسين الخدمات و المعاملات الجبائية ، بالإضافة تسهيل عمليات التسديد المختلفة للحقوق المترتبة بما فيها القضائية ، وكذلك عن طريق منصات مستحدثة و قانونية، تسمح بتوفير الوقت والعناء التنقل للمعني

ثانيا: الجهود المبذولة من طرف مديرية الضرائب لولاية المسيلة لعصرنة مصالحها

ترمي عصرنة الإدارة الجبائية إلى تنظيم الهياكل و طرق تسييرها من خلال عصرنة مواردها البشرية و إنشاء نموذج تنظيمي و رقمنة الإدارة الجبائية

1 - عصرنة الموارد البشرية:

إن السياسة الضريبية هي التي تحدد محتوى قوانين الضريبة و طرقها، و لكن الإدارة الجبائية هي التي تضع تلك السياسات موضع التنفيذ، فالإدارة الجبائية هي التي تترجم القوانين الضريبية إلى إيرادات ضريبية، فالموارد البشرية تعتبر القلب النابض للإدارة الجبائية الحديثة، لأنها تقوم بوظائف ومهام تعزز مكانتها في الهيكل التنظيمي للإدارة وتجعلها وسيلة البقاء، بحيث يتحقق ذلك من خلال التعليم، تبني التكوين القصير المدى لخريجي الجامعات في الاختصاصات المختلفة بالمدرسة الوطنية للضرائب ENI مع تنظيم ملتقيات دورية لرسكلة وتحسين المستويات لجعلها تتماشى ومستجدات الإصلاحات الجبائية الجارية التدريب، التكيف مع المتغيرات البيئية، توظيف الكفاءات، عقد دورات واجتماعات متابعة وتحسين الأداء، كما يلعب التقدم التكنولوجي في مجال الإعلام و الاتصال (شبكة الانترنت) دور متزايدا في تسهيل انجاز أعمال الجهاز الإداري للضريبة و فعاليته.(بلحطام و صيفي، 2022/2021، صفحة 37)

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

2- استحداث هياكل جديدة:

ارتكز برنامج عصرنة الإدارة الجبائية أساسا على إعادة هيكلة و تنظيم المصالح الخارجية لها والانتقال من إدارة جبائية ذات طابع أفقي من حيث المهام (التسجيل، التحصيل، المنازعات، الرقابة،....) إلى إدارة جبائية ذات طابع عمودي من حيث فئات المكلفين، من أجل تحقيق أهداف السلطة في توسيع الإيرادات الضريبية من خلال تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة و تعزيز الضمانات المقدمة لهم و الحفاظ على حقوقهم. (خير، 2022، صفحة 620)

في إطار عصرنة هياكلها اعتمدت المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة و بموافقة المديرية العامة للضرائب مخطط هيكلة يضم استحداث مركز للضرائب و ستة (06) مراكز جوارية موزعة عبر إقليم الولاية عن طريق ضم كل واحد منها مفتشية أو لمجموعة من المفتشيات موزعة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (06): حالة الهياكل المبرمج استحداثها واختصاصها الإقليمي في إطار عصرنة الإدارة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب لولاية المسيلة

مقر الهيكل المستحدث	الاختصاص الإقليمي	حالة الهيكل
مركز الضرائب المسيلة	على كامل إقليم الولاية	غير مستلم
مركز جوارى للضرائب بالمسيلة	يضم كل البلديات التابعة لدائرة المسيلة و كل البلديات التابعة لدارة أولاد دراج و كل البلديات التابعة لدائرة الشلال	هيكل مستلم ومستغل بمفتشيات ضرائب
مركز جوارى للضرائب ببوسعادة	يضم كل البلديات التابعة لدائرة بوسعادة و بلدية بن سرور	غير مستلم
مركز جوارى للضرائب بسيدي عيسى	يضم كل البلديات التابعة لدائرة سيدي عيسى	هيكل مستلم ومستغل بمفتشيات ضرائب
مركز جوارى للضرائب عين الملح	يضم كل البلديات التابعة لدائرة عين الملح	هيكل مستلم ومستغل بمفتشيات ضرائب
مركز جوارى للضرائب بمقرة	يضم كل البلديات التابعة لدائرة مقرة	هيكل مستلم ومستغل بمفتشيات الضرائب
مركز جوارى للضرائب بحمام الضلعة	يضم كل البلديات التابعة لدائرة حمام الضلعة	هيكل قيد الانجاز

مديرية الضرائب لولاية المسيلة

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية المسيلة

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول يتضح جليا إن برنامج العصرية المطموح تطبيقه من طرف مديرية الضرائب لولاية المسيلة يسير بوتيرة بطيئة جدا، حيث أن أربع مراكز جوارية مستلمة و لا كنها لم تدخل حيز الخدمة، ومركز جوارى للضرائب بحمام الضلعة قيد الانجاز، وهذا راجع لعدة أسباب وتحديات واجهتها مديرية الضرائب لولاية المسيلة نذكر منها:

- ❖ ضعف الإمكانيات المادية التي حالت دون فتح المراكز التي تم إنجازها بالكامل
- ❖ ضعف عدد الموظفين المؤهلين والكفاءات والمهارات الفنية المطلوبة لإدارة وتشغيل المراكز الجوارية للضرائب بفعالية
- ❖ تحديات في تطبيق التخطيط الاستراتيجى على ارضع الواقع
- ❖ تواجه المديرية مشاكل في الإجراءات البيروقراطية الزائدة و والتعقيدات الإدارية و التنظيمية التي تعيق تشغيل هذه المراكز
- ❖ ضعف البنية التحتية الضرورية مثل توفير التقنيات الحديثة و الاتصالات السلسلة.

3-رقمنة الإدارة الجبائية

تعتبر عملية رقمنة الإدارة الجبائية من المحاور الرئيسية التي ركز عليها برنامج العصرية، حيث تساهم بشكل كبير في تحسين مستوى التحصيل الجبائي و هذا من خلال التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال التي تؤثر بشكل كبير في زيادة مستويات التحصيل الضريبي من خلال تحسين نوعية الخدمة المقدمة، تسريع الوصول إلى المعلومات الضريبية، تسهيل طرق التواصل و الاتصال بين الإدارة الجبائية و المكلفين، تقليص نفقات التسيير، بالإضافة إلى تسهيل قيام المكلفين بأداء التزاماتهم الضريبية بطريقة سريعة و بأقل تكلفة.

ويمكن تلخيص أهم مراحل رقمنة الإدارة الجبائية كما يلي: (خير، 2022، صفحة 624)

3-1-إنشاء موقع الكتروني للإدارة الجبائية: www.mfgi.gov.dz

ساهم تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و ربط الإدارة الجبائية بتقنية الإعلام الآلي و الانترنت بإحداث موقع الالكتروني لإدارة الضرائب، حيث يسمح هذا الموقع بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية، قوانين المالية، الدلائل التطبيقية للمكلفين بالضريبة، نصوص و مناشير جبائية و تعليمات مختلفة، حيث تهدف الإدارة الجبائية من خلال هذا الموقع إلى نشر المعلومة الجبائية و التكفل بانشغالات و تطلعات المكلفين بالضريبة من خلال إحداث فضاء تشاوري عبر الانترنت

- كما قامت بإنشاء موقع الالكتروني من اجل الحصول على رقم التعريف الجبائي الكترونيا، عن طريق الدخول إلى الموقع الالكتروني الذي أعدته المديرية العامة للضرائب لهذا الغرض mfdgi.gov.dz/nif.asp فيكفي إدخال البيانات

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

الخاصة للمكلف بالضريبة على الموقع الإلكتروني وإتباع الخطوات، كما يوفر هذا الموقع مزايا عديدة كإمكانية التأكد من صحة رقم التعريف الجبائي

-قامت بإحداث موقع أو نافذة عبر الانترنت للتوثيق الجبائي الخاص برقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة حيث يسمح هذا الموقع بالتأكد من صحة رقم التعريف المقدم من طرف المكلف للهيئات و المؤسسات و كافة المتعاملين و هو ما يساعد على إضفاء الشفافية و المصدقية في التعاملات

-وضعت نظام لتحميل التصريحات و الوثائق الجبائية عبر الانترنت من خلال الولوج إلى الموقع الإلكتروني للإدارة الجبائية، فأصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على جميع الوثائق اكتاب التصريحات و التصريحات الجبائية وحساب الضريبة و من خلال الموقع الإلكتروني المخصص لهذا الغرض

3-2-إرساء النظام المعلوماتي :

باشرت مديرية الضرائب لولاية المسيلة وفي إطار رقمنة المصالح الخارجية للمديرية على وضع حيز الخدمة للنظام المعلوماتي " نظامالتسيير الجبائيSGF "، سيتيح و يسهل هذا النظام عمل الموظفين في إطار الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة، و يقدم خدمات نوعية للمواطنين، خاصة التي تتعلق بالتسهيلات المتاحة لدفع الجباية و السهولة في التعامل بهذا النظام الرقمي الحديث ، أين يعتبر التحول إليه بعد نظام كلاسيكي اشتغلت عليه القباضات لسنوات، قفزة نوعية و رقمية في زمن الرقمنة و تكنولوجيات الإعلام والاتصال، عكف القائمون على شؤون قطاع الضرائب بمديرية الضرائب لولاية المسيلة على إطلاق هذه الخدمة المتطورة و تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين علي مستوي مصالحها الخارجية بهدف تعزيز الثقة لدى المواطنين من خلال الشفافية و التبادل الحر للمعطيات الجبائية وزيادة الحصيلة الجبائية.

إن التحول من النظام الكلاسيكي في قطاع الضرائب إلى النظام الرقمي، سيعقبه في المستقبل القريب تحول إلى نظام آخر " جبايتك SAP "، ضمن البرنامج الذي سطرته الإدارة الجبائية الجزائرية، بهدف العصرية و الإصلاح الشامل لهاكلها، عبر إنشاء نظام معلوماتي جبائي و دخوله حيز التنفيذ سيؤدي إلى تحسين العلاقة مع المكلفين بالضريبة

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل عرض لدراسة حالة لمديرية الضرائب لولاية المسيلة، وذلك بتقديم عام لمديرية الضرائب لولاية المسيلة و عرض مهامها المكلفة بها و إدراج هيكلها التنظيمي و مصالحها الخارجية للتحصل (القباضات)

ومن خلال تقييمنا وتحليلنا لنتائج التحصيل الجبائي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2021-2023) لاحظنا أن الضريبة على الدخل الجمالي هي أكبر تمويل لخزينة العمومية الذي يعكس ضعف التنمية الاقتصادية في الجزائر نظرا لعجز النشاط الاقتصادي علي تأسيس نشاطات تجارية حقيقية لتمويل الخزينة العمومية، كما لاحظنا تغير مبلغ الحصيلة الجبائية خلال ثلاث السنوات وهذا راجع لعدة أسباب منها نقص الكفاءة البشرية و كثرة التغيرات في القوانين و التشريعات الجبائية و الإعفاءات الجبائية التي أقرتها الإدارة الجبائية من أجل تشجيع الاستثمار وخاصة الاستثمار الفلاحي .

وتطرقنا لواقع الحوكمة الجبائية على مستوى المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة من خلال تحليل ودراسة مجموعة من الإحصائيات حيث توصلنا إلى أن مديرية الضرائب لولاية المسيلة بذلت جهودا لتفعيل الرقابة الجبائية من أجل مكافحة الفساد والتهرب الضريبي، وتعزيز الشفافية الجبائية التي تعتبر ركيزة من ركائز الحوكمة الجبائية، كما سعت جاهدة لعصرنة مصالحها باستحداث مركز ضرائب ومراكز جوارية للضرائب موزعة على إقليم الولاية إلا أنها لم تدخل حيز الخدمة ولهذا لعدة أسباب، كما قامت برقمنة مصالحها الخارجية بإرساء نظام التسيير الجبائي "SGF" الذي سيعقبه في المستقبل القريب تحول إلى نظام أحر " جبايتك " ونظام المعلومات الجبائي "SAP"



الخاتمة

الخاتمة :

تعد الحوكمة الجبائية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام الضريبي بصفة عامة و الإدارة الجبائية بصفة خاصة، فلا بد من تطبيق مرتكزات الحوكمة الجبائية لزيادة الحصيلة الجبائية وتحقيق أهداف السياسة الضريبية للدولة المتمثلة في الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ولتحقيق هذه الأهداف تم التأكيد على ضرورة تطبيق التشريعات الضريبية العادلة والفعالة، وتعزيز الالتزام الضريبي، وتفعيل الرقابة الجبائية.

وفي سياق الدراسة تم التركيز على أهمية الحوكمة الجبائية في تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر، حيث أن الإيرادات الجبائية تساهم في تغطية نفقات الدولة والتوجه نحو تنمية اقتصادية مستدامة.

علاوة على ذلك أظهرت الدراسة أن الإدارة الجبائية في الجزائر تعمل على تحسين النظام الجبائي من خلال عصنة هيكلها وتفعيل الرقابة الجبائية وتبسيط الإجراءات الإدارية للمكلفين وتنمية الوعي الضريبي لديهم بتوفير المعلومات وشرح التشريعات و الإجراءات الجبائية واستخدام التقنيات الرقمية.

أكدت الدراسة أن التطبيق السليم لمرتكزات ومبادئ الحوكمة الجبائية يلعب دورا كبيرا في تحسين الالتزام الضريبي للمكلفين كما توفر سيلا وقائيا وعلاجيا لجميع الممارسات التي من شأنها أن تؤثر سلبا على مستويات أداء الإدارة الجبائية وعلى تحصيلها للضرائب.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج و الاقتراحات نوجزها في الآتي:

1- نتائج الدراسة:

- ❖ الحوكمة الجبائية هي عبارة عن مجموعة القواعد و المبادئ التي تستند إليها الإدارة الجبائية لضمان تحقيق أهداف السياسة الضريبية و بالدرجة الأولى الحصيلة الجبائية.
- ❖ تتضمن طرق التحصيل الجبائية في الجزائر آليات التحصيل الودي والجبري وفقا للأنظمة القانونية المنصوص عليها، مع التركيز على تسهيل عملية السداد و تحقيق تحصيل فعال وفقا للقوانين المعمول بها.
- ❖ تستخدم الإدارة الجبائية في الجزائر سندات التحصيل وجداول الدفع وإجراءات قانونية جبرية لاسترداد المبالغ المستحقة وفقا لقانون الإجراءات الجبائية المنصوص عليها.
- ❖ تتطلب الحوكمة الجبائية تضافر جهود كل من الإدارة الجبائية التي توكل لها مهمة التحصيل الجبائي والمجتمع الضريبي الذي يقع على عاتقه دفع الضريبة، و التشريع الجبائي الذي ينظم العلاقة بينهما.
- ❖ تساهم الحوكمة الجبائية في رفع مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين إلى أقصى حد ممكن، وخلق ثقافة الالتزام الضريبي الطوعي، وبالتالي تحسين السلوك الجبائي للمكلفين.

❖ لأجل مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر لابد من تعزيز ركائز الحوكمة الجبائية، فتكريس الشفافية الجبائية تساهم في الرفع من الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، وتفعيل الرقابة الجبائية عن طريق مواجهة الصعوبات التي تواجهها.

❖ لأجل مكافحة الفساد الضريبي في الجزائر اتخذت عدة إجراءات متعلقة بالرقابة الجبائية لداخلية في الإدارة الجبائية و الموكلة للمفتشية العامة للمصالح الجبائية، وإصدار دليل أخلاقيات المهنة لموظفي المديرية العامة للضرائب... الخ

❖ هناك تباطؤا كبيرا في حل المنازعات الضريبية بسبب انحصار دور لجان الطعن في إبداء الرأي فقط وتعسف الإدارة الجبائية في حق المكلفين بالضريبة، ضف إلى ذلك عدم وجود محاكم كمختصة في المنازعات الضريبية

❖ يعتبر استخدام النفقات وسيلة فعالة لتشجيع الاستثمارات و توسيع الوعاء الضريبي، إلا أن في الجزائر يشوب تلك النفقات الغموض وعدم اليقين في تسييرها، وعدم الالتزام بالجدوى الاقتصادية للمشاريع وغياب المساءلة.

❖ أبدت الإدارة الجبائية في الجزائر جهودا كبيرا لحوكمة منظومتها الضريبية من خلال إصلاح هياكلها وعصرنة مصالحتها، وتبني النظام المعلوماتي بهدف تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة وتبسيط الإجراءات الإدارية للمكلفين وتفعيل الرقابة الجبائية الداخلية والخارجية

❖ أما على المستوى المحلي بذلت المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة مجهودا كبيرا في تكريس الشفافية الجبائية وذلك من خلال حملات إعلامية وتنظيم لقاءات و ندوات دورية و مقاربة زمنية لتقريب المكلفين بالضريبة من الإدارة الجبائية، من اجل تعزيز الوعي الضريبي للمكلفين بالضريبة، و توضيح أهمية الالتزام الضريبي و التأثير الايجابي في التنمية الاقتصادية، و شرح وتبسيط القوانين والتشريعات الجبائية، وتوفير خدمات العامة وفقا للأنظمة و اللوائح القانونية المنصوص عليها .

❖ كما قامت المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة باستحداث هياكل جديدة على مستوى مصالحتها الخارجية، في إطار عصرنة الإدارة الجبائية من مركز للضرائب و 6 مراكز جوارية للضرائب، موزعة على المستوى الإقليمي للولاية، إلا أنها لم تدخل حيز الخدمة ولهذا لعدة أسباب، كما قامت برقمنة مصالحتها الخارجية بإرساء نظام التسيير الجبائي "SGF" الذي سيعقبه في المستقبل القريب تحول إلى نظام أحر " جبايتك SAP".

2- النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : والتي تنص على : "تتبع الإدارة الجبائية مجموعة من الطرق و الأساليب للقيام بعملها، لضمان تحقيق أهداف السياسة الجبائية، وبالدرجة الأولى الزيادة في الحصيلة الجبائية" ومن خلال نتائج هذه الدراسة التي تم التوصل إليها والمذكورة أعلاه تم إثبات صحة هذه الفرضية

الفرضية الثانية : والتي تنص على : "إن واقع النظام الجبائي في الجزائر يفرض إلزامية إرساء الحوكمة فيه، حيث توجهت الإدارة الجبائية في الجزائر لتبني مبادئ الحوكمة بصفة تدريجية، من خلال تحسين نوعية الخدمة وتبسيط الاجراءات الإدارية وتكريس الشفافية وتفعيل الرقابة الجبائية بالإضافة إلى رقمنة الإدارة الجبائية" ومن خلال نتائج هذه الدراسة التي تم التوصل إليها والمذكورة أعلاه تم إثبات صحة هذه الفرضية

الفرضية الثالثة : والتي تنص على : "تتطلب الحوكمة الجبائية في الجزائر اتخاذ تدابير جدية فيما يخص العوامل المؤثرة في الحصيلة الجبائية من بينها الحد من المنازعات الجبائية ، ترشيد النفقات الجبائية، بالإضافة إلى مواجهة اتساع مساحة الاقتصاد الموازي" ومن خلال نتائج هذه الدراسة التي تم التوصل إليها والمذكورة أعلاه تم إثبات صحة هذه الفرضية

الفرضية الرابعة : والتي تنص على : "بذلت مديرية الضرائب لولاية المسيلة مجهودات كبيرة لتفعيل الرقابة الجبائية خلال الفترة 2021-2023 من أجل مكافحة الفساد و الهرب الضريبي، وتعزيز الشفافية الجبائية التي تعتبر ركيزة من ركائز الحوكمة الجبائية، كما سعت جاهدة لعصرنة مصالحتها باستحداث مركز ضرائب ومراكز جوارية للضرائب ورقمنة إدارتها". ومن خلال الدراسة التطبيقية و النتائج المتوصل إليها والمذكورة أعلاه تم اثبات صحة هذه الفرضية

3- الاقتراحات:

- ❖ تفعيل الرقابة الجبائية الخارجية بتدعيم الإدارة الجبائية بالإمكانات المادية و الكفاءة البشرية المؤهلة للكشف المبكر عن حالات التهرب الضريبي.
- ❖ الحرص على مكافحة الفساد والانتقال من مفهوم الرقابة الداخلية الى المساءلة و المحاسبة في الادارة الجبائية.
- ❖ التسريع في رقمنة الادارة الجبائية باستخدام تكنولوجيا الاتصال و الاعلام، بهدف تحسين التسيير و تحليل البيانات و تخفيض التكاليف، وتقليل احتكام المكلفين بالضريبة و الموظفين للحد من نطاق الفساد و تحسين الرقابة
- ❖ ضرورة إيجاد إطار تحفيزي لعمال الضرائب باعتبارهم حجر الأساس، وفتح مناصب الشغل لمواجهة النقص الحاصل
- ❖ ضرورة إجراء دورات تكوينية لأعوان الضرائب للتمكن من تطبيق القانون الجبائي، وإيجاد هيئة مستقلة لمكافحة الفساد الإداري
- ❖ ضرورة استقرار التشريع الجبائي الذي يساهم في حصر حقيقي للمكلفين بالضريبة مما ساهم في زيادة فعالية الإدارة الجبائية

- ❖ إنشاء محاكم مختصة في المنازعات الضريبية، وإدراج تخصص القانون الجبائي في المسار الدراسي الجامعي لطلبة الحقوق لضمان تكوين متخصص للقضاة و المحامين
- ❖ اعتماد نظام معلوماتي إحصائي حول النفقات الجبائية وإدراجها في الموازنة العامة، مما يسهل متابعتها من حيث فعاليتها، ومساءلة الأطراف ذات العلاقة
- ❖ إيجاد طرق تحفيزية للمستثمرين الذين ينشطون في السوق الموازية، و إجبار المتعاملين الاقتصاديين بالتعامل بالفاتورة و التعاملات البنكية

4-آفاق الدراسة:

ورغبة منا لإثراء هذا البحث نقترح بعض المواضيع التي يمكن التطرق إليها لتطوير الدراسات اللاحقة و تعميمها كالأتي:

- ❖ أهمية الحوكمة الجبائية في فعالية النظام الجبائي
- ❖ حوكمة الإنفاق الجبائي في الجزائر
- ❖ آليات الحوكمة الجبائية في مكافحة الفساد الإداري
- ❖ دور الحوكمة الجبائية في التقليل من المنازعات الضريبية

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- المؤلفات:

- بوزيدة حميد ، (2017)، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
- غضبان حسام الدين، (2015)، محاضرات في نظرية الحوكمة ، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان.
- مدحت محمد ابو النصر، (2015)، الحوكمة الرشيدة فن ادارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة.
- ناصر مراد، (2009)، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية، البليدة
- زغدود علي، (2006)، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعي، الجزائر.
- البطريق أحمد يونس، (1998)، النظم الضريبية، دار الجامعة اللبنانية، لبنان.

2- المقالات في مجلة علمية

- ابو العطا نرمين، (2008)، حوكمة الشركات سبل التقدم مع القاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر
- طيبة محمد رضا، بوعزة عبد القادر، (2020)، دور الحوكمة في تحسين جودة القوائم الجبائية في الجزائر دراسة ميدانية- المديرية الولائية للضرائب بشار، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01.
- مليكاوي مولود، (2015)، واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر، مجلة لأداء المؤسسات الجزائرية.
- عوادية خديجة ، بهلول نور الدين، (08 01, 2019)، دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب سوق اهراس، مجلة المؤسسة **ISSN 2335-1438**.
- قاشي يوسف، (01 06, 2022)، العدالة الضريبية في الجزائر مع الإشارة لما جاء في قانون المالية لسنة 2022، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية.
- عيدي الطيب، بوشخي عائشة، (2021)، دور معايير الحوكمة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي، مجلة الإقتصاد و التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

- رشام كهينة, سمان علي, (2021), الرقابة الجبائية كألية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية المسيلة، مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة، الوادي.
- خروبي هني, جيلالي عياد غلام الله, (2022, 07 06). إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر. مجلة الإقتصاد و التنمية البشرية.
- بن عزوق منير, مسقم مريم, (2020). دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي و مكافحة التهرب الضريبي. مجلة طيبة للدراسات العلمية الأكاديمية.
- مشقق الحسين، بشيش عبد المالك. (2023). إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الأليات و مخاطر التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب بالمسيلة الفترة 2018-2022، مجلة أفاق علوم الإدارة و الاقتصاد.
- قليل نبيل, (2021). سبيل تفعيل النظام الضريبي بالاستناد إلى الحصيلة الضريبية في الجزائر. مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة.
- بوشوشة محمد, (2021) تقييم واقع الحوكمة الجبائية في الجزائر، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة.
- بلهادي محمد, قدي عبد المجيد, (2018, 06 17). محاولة تقييم سياسات الإنفاق الضريبي في الجزائر على ضوء مبادئ الحوكم الضريبية. مجلة البشائر الإقتصادية.
- حاقة حنان ، لبزة هشام، (2019). أثر حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العاية في الجزائر دراسة حالة للفترة 1990-2017. مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية،.
- سفاحلو، ر. (2024, 03 13). دور رقمنة الادارة العمومية في الحد من مظاهر الفساد المالي و الاداري في الجزائر. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية.
- نوي نجاة، (2021, 06 30). دور مركز الضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين- مركز الضرائب البويرة نموذجاً. -المجلة الدولية للأداء الإقتصادي.
- ولهي بوعلام،(2011-2012)، انظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة-دراسة حالة الجزائر- اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء. جامعة سطيف: الجزائر.
- خير فضيلة، (2022, 12 04). إصلاح الادارة الضريبية و انعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر- مركز الضرائب لروبية نموذجاً، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي.

3-المدخلات في المؤتمرات:

- ميمون عماد رشيد ، لعربية محمد، (2020)، دور الحوكمة الضريبية في زيادة التحصيل الضريبي، مداخلة مقدمة الى الملتقى العلمي الوطني حول: دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر " الواقع و الطموح"، جامعة يحي فارس، المدية.
- سولم سفيان، (2016/2015)، الرقابة الجبائية في الجزائر: صعوبات تطبيقها و الحلول المقترحة لتفعيلها. الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر ، جامعة 08 ماي 1945، قلمة.

4-الرسائل الجامعية:

- براهيمة كنزة، (2014)، دور التحقيق في تفعيل حوكمة الشركات (مذكرة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير تخصص إدارة مالية، قسنطينة، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
- بلحطام امينة ، صيفي ليندة. (2022/2021). واقع الحوكمة الجبائية في الجزائر (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الطور الثاني. كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم تجارية، تخصص محاسبة و جباية معمقة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج، الجزائر
- بوخلوف فايزة، (2015)، أثر الحوكمة الجبائية على سياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- كعبور مروان، بن الربيع حسام،(2022/2023) ، دور الحوكمة في تفعيل التحصيل الجبائي في الجزائر (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي)، كلية الحقوق و العلوم السياسية تخصص قانون أعمال، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج، الجزائر.
- حدادو فهيمة،(2018/2017)، الحوكمة الضريبية وأثرها على الحصيلة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2008-2016(اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث. LMD كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة.
- رويح فطيمة، بوسعدية أمال ،(2020/2021)، دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب و مركز الضرائب جيغل (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

قائمة المراجع

- أكاديمي)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،تخصص محاسبة و جباية معمقة, جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل.
- بوضيعة عادل , (2019/2020). دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي (مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير تخصص إدارة مالية, جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة.
 - ميرة حدة، قندوز هناء, (2020/2021) ،دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة(مذكرة لنيل ماستر أكاديمي) كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص محاسبة و جباية معمقة, جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
 - إغيث مسيكة, حميدوش ثنينة ،(2014/2015) ، إشكالية التحصيل الضريبي بين امتيازات إدارة الضرائب و ضمانات المكلف بالضريبة، كلية الحقوق و العلوم السياسية تخصص القانون العام لإعمال, عبد الرحمان ميرة ، بجاية.
 - تناحي عيسى, سعداوي محمد, (2020/2021). آليات التحصيل الجبائي و سبل تحسينها دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي)، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص جباية و محاسبة معمقة, جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
 - صوالحي دليلة, (2019/2020). دور الإصلاحات الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي في الجزائر(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص إدارة أعمال, جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
 - شابي أحلام, خزاري سميرة, .(2021/2022). آليات التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة حالة قبضة الجعافرة بالمسيلة (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة .
 - ركيمة سلمى, ركيمة حنان, (2020/2021). مسارات إدماج الإقتصاد الموزاي في الإقتصاد الرسمي الجزائري (مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص اقتصاد نقدي و بنكي, جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل.

قائمة المراجع

- لعلاوي محمد, (2014/2015). دراسة تحليلية لقواعد تأسيس و تحصيل الضرائب بالجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير تخصص علوم اقتصادية, جامعة محمد خيضر،بسكرة.



الملاحق

الملحق رقم (1): الوضعية الإحصائية للتحصيل لسنة 2021
SITUATION STATISTIQUE DE RECOUVREMENTS
Arrêtée a la fin du Mois de Décembre 2021

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS DE
DIRECTION DES
CDI/CPI/RECETTE DES IMPOTS DE

SITUATION STATISTIQUE DES RECOUVREMENTS
Arrêtée à la Fin du Mois de Décembre 2021

TABLE DES REPARTITIONS						
Compte	S/C	Ligne DGI	S/L	DESIGNATION DES PRODUITS	Clés de répartition	TOTAL RECOUVREMENT
500 006				Produit des amendes et condamnations pécuniaires		
		1		Produit des autres amendes et condamnations pécuniaires	100% C/ 201 007 I	29975243
		2		Produit des amendes et saisies des services des enquêtes	100% C/ 500 017 P	18700
				Total AM/COND	PEC	29993943
500 020				Impôt sur les dépenses et produits divers		
				TVA DIW		0
			1 01	TVA DIW droits au comptant de l'année en cours	75% C/201 003 - 300 Ligne 1 01; 10% 402 002-01 (Cnes); 15% C/500 019 Ligne 2 01	1274733009
				TVA DIW droits au comptant des années antérieures	75% C/201 003 - 300 Ligne 1 01; 10% 402 002-01 (Cnes); 15% C/500 019 Ligne 2 02	745730
			1 02	TVA DIW rôles: année en cours	75% C/201 003 - 300 Ligne 1 02; 10% 402 002-01 (Cnes); 15% C/500 019 Ligne 2 01	54027706
				TVA DIW rôles: les années antérieures	75% C/201 003 - 300 Ligne 1 02; 10% 402 002-01 (Cnes); 15% C/500 019 Ligne 2 02	108051562
			1 03	TVA Drts au comptant produits pétroliers (DIW)	75% C/201 003 - 307 Ligne 1 03; 10% 402 002-01 (Cnes); 15% C/500 019 Ligne 2 01	0
				Total TVA DIW de l'année en cours		1328760715
				Total TVA DIW		1437558007
			2	TVA DGE		0
			2 01	TVA DGE droits au comptant de l'année en cours	75% C/201 003 300	0
				TVA DGE droits au comptant les années antérieures	75% C/201 003 300	0
			2 02	TVA DGE rôles: année en cours	75% C/201 003 Ligne	0
				TVA DGE rôles: les années antérieures	75% C/201 003 Ligne	0
			2 03	TVA Drts au comptant produits pétroliers (DGE)	75% C/201 003 307	0
				Total TVA DGE de l'année en cours		0
				Total TVA DGE		0
			3	Embre gradué attestations assurance automobile	50% C/302 069; 50%	1437558007
			4	Produit des pénalités de recouvrement	100% C/500 017 P	18878386
					40% C/ 500 019	109356516
			5	Produit brut des vignettes automobiles	Ligne 10; 50% C/201 002-201 Ligne 13 (I); 20% C/302 100	223308000
			6	Taxe sur les carburants	50% C/302 065; 50%	0
			7	Taxe additionnelle sur les produits tabagiques	6,25% C/302 069; 21,88% 302-096; 31,25% C/302 133; 9,37% C/302 138; 31,25% C/201 003-306 ligne 09	0
		8	Taxe chambres de commerce et de l'industrie	100% C/500 017 C	957220	
		9	Taxe interieur sur la consommation		0	
		9 01	TIC/Bières	95% C/201 003-303	0	
		9 02	TIC/Tabacs	95% C/201 003-303	0	
		9 03	TIC/Autres produits	95% C/201 003-303	0	
			Total TIC		0	
		10	Prélevé/recettes des jeux à gains et de divertissement	100% C/201 003-3	0	
		11	Taxe sur les huiles, lubrifiants et préparations lubrifiantes	44% C/402 002 Ligne 01 (Cnes); 24% C/302 065; 42% C/201 003-306 Ligne 04 (I)	0	
		12	Taxes écologiques		0	

	Produit des amendes et saisies des services des enquêtes au profit du C/302 122 (FRC COMMERCE)	100% C/500 006 L	1 8 700
		Total de la section	9 886 501

CUMMUL DES RECOUVREMENTS PAR BUDGET

Section	Budget	
1	Etat	12 058 399 915
	Fiscalité ordinaire	12 058 399 915
	Fiscalité pétrolière	-
2	Collectivités locale	2 389 730 281
	Communes	1 457 614 802
	Wilayas	502 347 301
	CNGCL	429 768 178
3	Fonds spéciaux	328 038 869
4	Autres	10 077 101
Total Général		14 786 246 166

CUMUL DES RECOUVREMENTS PAR NATURE D'IMPOTS ET TAXES

Nature des produits	
Impôt sur le revenu global	8 830 974 802
Impôt sur le bénéfice des sociétés	473 724 839
Enregistrement et timbre	963 180 211
Impôts indirects	22 049 089
Produit divers du Trésor	301 433 776
Taxe sur la valeur ajoutée	1 437 558 007
Taxe sur l'activité professionnelle	1 655 312 976
Impôt forfaitaire unique	446 130 751
Taxe foncière	10 805 476
Taxe d'enlèvement des ordures ménagères	5 953 625
Droits et taxes miniers	212 276 026
Autres	426 846 586
Fiscalité pétrolière	-
Total Général	14 786 246 166

Recouvrement sur Rôles, Actions coercitives Degrèvements et Remboursements TVA

Recouvrement sur Rôles		
Recouvrement global sur Rôles	formule	1 443 330 384
dont : Recouvrement forcé	à saisir	356 259 730
Les actes de poursuite		
Nombre de Commandements	en nombre	3 147
Nombre de Calendriers	en nombre	327
Nombre d'ATD	en nombre	1 497
Nombre de Fermetures provisoires	en nombre	-
Nombre de saisies	en nombre	-
Nombre de Ventes	en nombre	-
Nombre de Dépôts de plaintes	en nombre	-
Les Degrèvements fiscaux et les Remboursements de la TVA		
Montant des Degrèvements fiscaux prononcés	saisir par la DIW / D	742 646 892
Montant des Remboursements de la TVA accordés	saisir par la DIW / D	-

الملحق رقم (2):.الوضعية الإحصائية للتحصيل لسنة 2022
SITUATION STATISTIQUE DE RECOUVREMENTS
Arrêtée a la fin du Mois de Décembre 2022

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTÈRE DES FINANCES
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS
DIRECTION RÉGIONALE DES IMPÔTS DE
DIRECTION DES
CDI/CPI/RECETTE DES IMPÔTS DE

SITUATION STATISTIQUE DES RECOUVREMENTS
Arrêtée à la Fin du Mois de Décembre 2022

TABLE DES REPARTITIONS						
Compte	S/C	Ligne DGI	S/L	DESIGNATION DES PRODUITS	Clés de répartition	TOTAL RECOUVREMENT
500 006				Produit des amendes et		
		1		Produit des autres amendes et condamnations pécuniaires	100% C/ 201 007 ligne 01	19 316 242
		2		Produit des amendes et saisies des services des enquêtes	100% C/ 500 017 P/C 500 041	811 732
				Total AM/ COND PEC		20 127 974,30
500 020				Impôt sur les dépenses et produits divers		
		1		TVA DIW		
			1 01	TVA DIW droits au comptant de	75% C/201 003 - 300 Ligne 1 01; 10% 402 002-01 (Cnes); 15% C/500 019 Ligne 2 01	1 572 460 561
				TVA DIW droits au comptant de	75% C/201 003 - 300 Ligne 1 01; 10% 402 002-01 (Cnes); 15% C/500 019 Ligne 2 02	-
			1 02	TVA DIW rôles: année en cours	75% C/201 003 - 300 Ligne 1 02; 10% 402 002-01 (Cnes); 15% C/500 019 Ligne 2 01	70 941 979
				TVA DIW rôles: les années antérieures	75% C/201 003 - 300 Ligne 1 02; 10% 402 002-01 (Cnes); 15% C/500 019 Ligne 2 02	113 093 115
			1 03	TVA Drts au comptant produits p	75% C/201 003 - 307 Ligne 1 03	-
				Total TVA DIW de l'année en cours		1 643 402 540
				Total TVA DIW		1 756 495 655
		2		TVA DGE		
			2 01	TVA DGE droits au comptant de	75% C/201 003 300 Ligne 2 01; 25% C/500 019 Ligne 2 02	-
				TVA DGE droits au comptant les	75% C/201 003 300 Ligne 2 01; 25% C/500 019 Ligne 2 02	-
			2 02	TVA DGE rôles: année en cours	75% C/201 003 Ligne 2 02; 25% C/500 019 Ligne 2 01	-
				TVA DGE rôles: les années antérieures	75% C/201 003 Ligne 2 02; 25% C/500 019 Ligne 2 01	-
			2 03	TVA Drts au comptant produits p	75% C/201 003-307 Ligne 2 03; 25% C/500 019 Ligne 2 02	-
				Total TVA DGE de l'année en cours		-
				Total TVA DGE		-
				Total TVA		1 756 495 655
		3		Timbre gradué attestations assurance automobile	50% C/302 069; 50% C/201 002-01	16 656 626
		4		Produit des pénalités de recouvrement	100% C/500 017 P/C 302 078	178 488 826
		5		Produit brut des vignettes automobiles	30% C/ 500 019 -Ligne 10; 70% C/201 002-201 Ligne 13	2 18 701 500
		6		Taxe sur les carburants	100% C/201 003-306 Ligne 12	-
		7		Taxe additionnelle sur les produits pétroliers	5% C/302 069; 19% 302-096; 8% C/302 138; 68% C/201 003-306 ligne 09	-
		8		Taxe chambres de commerce et d'industrie	100% C/500 017 CCI	499 500
		9		Taxe intérieure sur la consommation		0
			9 01	TIC/Bières	100% C/201 003-303 Ligne 01	-
			9 02	TIC/Tabacs	100% C/201 003-303 Ligne 02	-
				Total TIC		-
		10		Prélèvt/recettes des jeux à gains	100% C/201 003-306-Ligne 02	-
		11		Taxe sur les huiles, lubrifiants et préparations lubrifiantes	34% C/402 002 Ligne 01 (Cnes); 66% C/201 003-306 Ligne 04	-
		12		Taxes écologiques		
			12 01	Taxe sur les activités polluantes et dérangeuses pour l'environnement	100% C/201 007 Ligne 5 01	79 824 677
			12 02	Taxe d'incitation au déstockage des déchets industriels	84% C/201 007 Ligne 5 02; 16% C/402 002 -01 12-02 (Cnes)	-

4	Chambre locale d'artisan et de	0,24% C/500 029 Ligne 01 (101), Ligne 01 (102), Ligne 02 (201) Ligne 02 (202), 0,24% C/500 029 ligne 3 (301) et (302), ligne 4 (401) et ligne 4 (402)	1 183 661
5	Chambre nationale d'artisan et de	0,01% C/500 029 Ligne 01 (101), Ligne 01 (102), Ligne 02 (201) Ligne 02 (202), 0,01% C/500 029 ligne 3 (301) et (302), ligne 4 (401) et ligne 4 (402)	49 319
6	Chambre d'Agriculture	100% C/500 020 Ligne 14	-
7	Chambre Algérienne de la Pêche	45% C/500 020 Ligne 26	-
8	Produit des amendes et saisies des services des enquêtes au profit du C/302 122 (FRC COMMERCE)	100% C/500 006	811 732
9	Recette issues de la liquidation des entreprises publiques (ex-C/302 076)	saisie directe	-
Total de la section 4			8 215 172

CUMMUL DES RECOUVREMENTS PAR		Budget	TOTAL
Section		à saisir	RECOUVREMENT
1	Etat		
	Fiscalité ordinaire		11 359 525 244,62
	Fiscalité pétrolière		
2	Collectivités locales		2 358 364 635,50
	Communes		1 491 501 666,11
	Wilayas		407 563 834,86
	CSGCL		459 299 140,54
3	Fonds spéciaux		203 239 138,92
4	Autres		8 215 171,66
Total Général			13 929 344 191

CUMUL DES RECOUVREMENTS PAR NATURE D'IMPOTS ET TAXES

Nature des produits		TOTAL
		RECOUVREMENT
Impôt sur le revenu global		7 716 440 453
Impôt sur le bénéfice des sociétés		497 971 386
Enregistrement et timbre		1 167 462 234
Impôts indirects		19 892 361
Produit divers du Trésor		229 850 919
Taxe sur la valeur ajoutée		1 756 495 655
Taxe sur l'activité professionnelle		1 320 359 445
Impôt forfaitaire unique		493 191 914
Taxe foncière		5 646 316
Taxe d'enlèvement des ordures ménagères		396 064
Droits et taxes miniers		191 572 509
Autres		530 064 914
Fiscalité pétrolière		-
Total Général		13 929 344 191

Recouvrement sur Rôles, Actions coercitives Dégrèvements et Remboursements TVA

Recouvrement sur Rôles		TOTAL
		RECOUVREMENT
Recouvrement global sur Rôles		1 142 704 834
dont : Recouvrement forcé		282 713 238
Les actes de poursuite		-
Nombre de Commandements		4 238
Nombre de Calendrier		382
Nombre d'ATD		2 249
Nombre de Fermetures provisoires		-
Nombre de saisies		-
Nombre de Ventes		-
Nombre de Dépôts de plaintes		-
Les Dégrèvements fiscaux et les Remboursements de la TVA		97 480 059
Montant des Dégrèvements fiscaux prononcés		30 183 637
Montant des Remboursements de la TVA accordés		9 392 855

الملحق رقم (03): الوضعية الإحصائية للتحصيل لسنة 2023

SITUATION STATISTIQUE DE RECOUVREMENTS

Arrêtée a la fin du Mois de Décembre 2023

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS DE ...SETIF...
DIRECTION DES IMPOTS DE M'SILA
CDI/CI/RECETTE DES IMPOTS DE ...

SITUATION STATISTIQUE DES RECOUVREMENTS
Arrêtée à la Fin du Mois de Décembre 2023

en D.A.

TABLE DES REPARTITIONS							
Compte	S/C	Ligne DGI	S/L	DESIGNATION DES PRODUITS	Cles de répartition	TOTAL RECOUVREMENT	
500 006				Produit des amendes et			
		1		Produit des autres amendes et condamnations pécuniaires et amendes fiscales	100% C/ 201 007 ligne 01	17 291 565,00	
		2		Produit des amendes et saisies des services des enquêtes	100% C/ 500 017 P/C 500 041	2 883 942,00	
				Total AM/ COND PEC		20 175 507,00	
500 020				Impôt sur les dépenses et produits divers			
				TVA DIW			
		1					
			1.01	TVA DIW droits au comptant	75% C/ 201 003 - 300 Ligne 1.01; 10% 402 002-01 (Cnes); 15% C/ 500 019 Ligne 2.01		1 838 864 658,00
			1.02	TVA DIW rôles	75% C/ 201 003 - 300 Ligne 1.02; 10% 402 002-01 (Cnes); 15% C/ 500 019 Ligne 2.01		154 399 971,72
			1.03	TVA DIW Dts au comptant produits p	75% C/ 201 003 - 307 Ligne 1.03; 10% 402 002-01 (Cnes); 15% C/ 500 019 Ligne 2.01		-
				Total TVA DIW			1 993 264 629,72
			2				
				TVA DGE			
			2.01	TVA DGE droits au comptant	75% C/ 201 003 - 300 Ligne 2.01; 25% C/ 500 019 Ligne 2.02		-
			2.02	TVA DGE rôles	75% C/ 201 003 Ligne 2.02; 25% C/ 201 003-307 Ligne 2.03		-
			2.03	TVA DGE Dts au comptant produits pétroliers	75% C/ 201 003-307 Ligne 2.02; 25% C/ 500 019 Ligne 2.02		-
				Total TVA DGE			-
				Total TVA			1 993 264 629,72
			3		Timbre gradué attestations assurance automobile	100% C/ 201 002-201 Ligne 12	5 207 401,00
			4		Produit des pénalités de recouvrement	100% C/ 500 017 P/C 302 078	196 339 977,40
			5		Produit brut des vignettes automobiles	30% C/ 500 019 - Ligne 10; 70% C/ 201 002-201 Ligne 13	245 686 000,00
			6		Taxe sur les carburants	100% C/ 201 003-306 Ligne 12	-
			7		Taxe additionnelle sur les produits	19% 302-098; 8% C/ 302 138; 73% C/ 500 017 CCI	754 098,00
			8		Taxe chambres de commerce et de		-
			9		Taxe intérieur sur la consommation	100% C/ 201 003-303 Ligne 01	-
			9.01		TIC/Bieres	100% C/ 201 003-303 Ligne 01	-
			9.02		TIC/Tabacs	100% C/ 201 003-303 Ligne 02	-
				Total TIC			-
			10		Prélevt/recettes des jeux à gains et de divertissement	100% C/ 201 003-306-Ligne 02	-
			11		Taxe sur les huiles, lubrifiants et préparations lubrifiantes	34% C/ 402 002 Ligne 01 (Cnes); 66% C/ 201 003-306 Ligne 04	-
			12		Taxes écologiques		
		12.01		Taxe sur les activités polluantes et dangereuses pour l'environnement	100% C/ 201 007 Ligne 5.01	27 497 105,00	
		12.02		Taxe d'incitation au déstockage des déchets industriels	84% C/ 201 007 Ligne 5.02; 16% C/ 402 002-01 12-02 (Cnes)	-	
		12.03		Taxe d'incitation au déstockage des	80% C/ 201 007 Ligne 5.03; 20%	-	
		12.04		Taxe complexe/ pollution atmosphérique d'origine indust	83% C/ 201 007 Ligne 5.04; 17% C/ 402 002-01 12-04 (Cnes)	-	
		12.05		Taxe complémentaire sur les eaux usées industrielles	50% C/ 201 007 Ligne 5.05; 16% C/ 302 079 Fonds national de Pseau; 34% C/ 402 002-01 12-05 (Cnes)	-	
		12.06		Taxe sur les sacs de plastique	100% C/ 201 007 Ligne 5.06	-	
		12.07		Taxe sur les autorisations d'exportation des déchets spéciaux dangereux	100% C/ 201 007 5.07	-	
			Total taxes écologiques			27 497 105,00	
		13		Taxe de trans véhicules/ première mise en circulation	85% C/ 302 125 Ligne 1; 15% C/ 201 002 - 201 Ligne 17	-	
		13.02		Contribution à la charge des concessionnaires	100% 302 125 Ligne 2	-	
		14		Redevance au profit des chambres d'agriculture	100% C/ 500 017 CA Ligne 6	-	

302 139	Fonds National de Développement Agricole	saisie directe	-
Total de la section 3			202 805 977,40

Section 4 Autres : Chambres nationale et de wilayas et prime pour le personnel des enquetes du Commerce

500 017	1	Taxe chambres de commerce et de l'industrie	100% C/500 020 Ligne 08	754 098,00
	2	Droit de timbre sur le registre de commerce -CCA et CCI	10% C/500 020 Ligne 15	3 233 000,00
	3	IFU -Chambres de commerce et d'industrie	0,5% C / 500 029 Ligne 01 (101), Ligne 01 (102), Ligne 02 (201), Ligne 02 (202), 0,5% C / 500 029 ligne 3 (301) et (302), ligne 4 (401) et ligne 4 (402)	2 820 196,51
Total CCI				
	4	Chambre locale d'artisan et des	0,24% C / 500 029 Ligne 01 (101)	6 807 294,51
	5	Chambre nationale d'artisan et des	0,01% C / 500 029 Ligne 01 (101)	1 353 694,32
	6	Chambre d'Agriculture	100% C/500 020 Ligne 14	56 403,93
	7	Chambre Algerienne de la Pêche et de l'Aquaculture	45% C/500 020 Ligne 26	-
	8	Produit des amendes et saisies des services des enquetes au profit du C/302 122 (FRC COMMERCE)	100% C/500 006	2 883 942,00
	9	Recette issues de la liquidation des entreprises publiques (ex-C/302 076)	saisie directe	-
Total de la section 4				11 128 334,76

CUMMUL DES RECOUVREMENTS PAR B		Budget	TOTAL
Section	1	à saisir	RECOUVREMENT
	Etat		14 414 061 679,88
	Fiscalité ordinaire		14 414 061 679,88
	Fiscalité pétrolière		-
	2 Collectivités locales		2 684 000 693,64
	Communes		1 706 570 722,12
	Wilayas		159 381 885,10
	U.S.G.C.T.		818 048 086,42
	3 Fonds spéciaux		202 805 977,40
	4 Autres		11 128 334,76
Total Général			17 311 996 685,68

CUMUL DES RECOUVREMENTS PAR NATURE D'IMPOTS ET TAXES		TOTAL
Nature des produits		
Impôt sur le revenu global		10 406 075 675,25
Impôt sur le bénéfice des sociétés		384 236 530,00
Enregistrement et timbre		1 139 527 505,00
Impôts indirects		20 341 116,00
Produit divers du Trésor		236 166 314,00
Taxe sur la valeur ajoutée		1 993 264 629,25
Taxe sur l'activité professionnelle		1 486 827 310,00
Impôt forfaitaire unique		564 039 301,50
Taxe foncière		56 492 733,11
Taxe d'enlèvement des ordures ménagères		4 388 835,20
Droits et taxes miniers		238 506 222,00
Autres		602 130 423,40
Fiscalité pétrolière		-
Total Général		17 311 996 685,68

Recouvrement sur Rôles, Actions coercitives Dégrèvements et Remboursements TVA

Recouvrement sur Rôles		TOTAL
Recouvrement global sur Rôles		1 101 781 577,80
dont : Recouvrement forcé		236 322 055,00
Les actes de poursuite		#VALUE!
Nombre de Commandements		2 712,00
Nombre de Calendriers		383,00
Nombre d'ATD		2 096,00
Nombre de Fermetures provisoires		-
Nombre de saisies		-
Nombre de Ventes		-
Nombre de Dépôts de plaintes		-
Nombre de SLP		-
Les Dégrèvements fiscaux et les Remboursements de la TVA		
Montant des Dégrèvements fiscaux prononcés		124 232 063,10
Montant des Remboursements de la TVA accordés		38 011 363,00

الملاحق

الملحق رقم (4): عدد الملفات المبرمجة و الحقوق المسترجعة لبرنامج التحقيق المحاسبي و المعمق و المصوب لسنة 2021،2022،2023

عدد الملفات المبرمجة والحقوق المسترجعة لبرنامج التحقيق المحاسبي والمعمق والمصوب لسنة 2019/2020/2021/2022/2023

	2019		2020		2021		2022		2023	
	عدد الملفات	الحقوق	عدد الملفات	الحقوق	عدد الملفات	الحقوق	عدد الملفات	الحقوق	عدد الملفات	الحقوق
تحقيق المحاسبي	47	178 526 515	32	297 445 942	53	2 579 166 125	0	//	21	27 956 453
تحقيق المعمق	0	//	3	18 899 289	13	32 698 951	0	//	3	18 899 304
تحقيق المصوب	12	8 909 369	15	78 433 340	15	22 404 580	11	44 623 838	22	18 386 578
المجموع	59	187 435 884	50	394 778 571	81	2 634 269 666	11	44 623 838	46	65 282 335

الملحق رقم (5): رقابة الفرق المختلطة

Suivi de l'activité des brigades mixtes de contrôle (BMC) l'année 2021

Direction Générale des Impôts
Direction des Recherches et Vérifications
Direction Régionale des Impôts de setif
Direction des Impôts de Wilaya de M'sila

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الوزارة الجزائرية للخدمات المالية والإعانة
الولاية الجزائرية لمدينة سطيف
الولاية الجزائرية لمدينة ميلة

Suivi de l'activité des brigades mixtes de contrôle (BMC)
Résultats enregistrés au titre du 02 em semestre de l'année 2021

Nombre Brigades	Nombre Dossiers programmes ou titre du semestre	Nombre dossiers investigués ou titre du semestre	Nombre dossiers donnant lieu CSP	Montant des redressements sans pénalités de recouvrement	Cas de manoeuvres frauduleuses(application de pénalités conséquentes)	Nombre dépots plaintes suite investigations	Nombre dossiers dont proposition d'inscription au fichier des fraudeurs	Nombre dossiers proposés vc ou vp titre du semestre	Nombre dossiers effectivement retenus en vc ou vp de l'année N° 1
1	R/S1 /2021 20 PROG S22021 / 10 Total / 30	25	3	/	/	/	/	/	/

الملحق رقم (6): رقابة الفرق المختلطة

Suivi de l'activité des brigades mixtes de contrôle (BMC) l'année 2022

Direction Générale des Impôts
Direction des Recherches et Vérifications
Direction Régionale des Impôts de setif
Direction des Impôts de Wilaya de M'sila

رقابة الفرق المختلطة

Suivi de l'activité des brigades mixtes de contrôle (BMC)
Résultats enregistrés au titre du 01^{er} semestre de l'année 2022

Nombre Brigades	Nombre Dossiers programmes ou titre du semestre	Nombre dossiers investigués ou titre du semestre	Nombre dossiers donnant lieu CSP	Montant des redressements sans pénalités de recouvrement	Cas de manoeuvres frauduleuses (application de pénalités conséquentes)	Nombre dépôts plaintes suite investigations	Nombre dossiers dont proposition d'inscription au fichier des fraudeurs	Nombre dossiers proposés vc ou vp titre du semestre	Nombre dossiers effectivement retenus en vc ou vp de l'année N° 1
1	R/S1 /2021 05 PROG S22021 / 15 Total / 20	10	2	/	/	/	/	/	/

الملحق رقم (7): رقابة الفرق المختلطة

Suivi de l'activité des brigades mixtes de contrôle (BMC) l'année 2023

Direction Générale des Impôts
Direction des Recherches et Vérifications
Direction Régionale des Impôts de setif
Direction des Impôts de Wilaya de M'sila

رقابة الفرق المختلطة

Suivi de l'activité des brigades mixtes de contrôle (BMC)
Résultats enregistrés au titre du 01 er semestre de l'année 2023

Nombre Brigades	Nombre Dossiers programmes ou titre du semestre	Nombre dossiers investigués ou titre du semestre	Nombre dossiers donnant lieu CSP	Montant des redressements sans pénalités de recouvrement	Cas de manoeuvres frauduleuses (application de pénalités conséquentes)	Nombre dépôts plaintes suite investigations	Nombre dossiers dont proposition d'inscription au fichier des fraudeurs	Nombre dossiers proposés vc ou vp titre du semestre	Nombre dossiers effectivement retenus en vc ou vp de l'année N° 1
1	R/S2 /2022 06 PROG S1/2023 / 09 Total / 15	3	2	438 205					

R N°27/2023 Droit Et Pénalités =438.205DA

الملاحق

الملحق رقم (8): التعداد الجبائي للمكلفين بالضريبة

التعداد الجبائي للمكلفين بالضريبة :

Arrêtée au 30/06/2023

	Inspections	Personnes Moral	Personnes Physiques			S/Total
			Réel	IFU	Agricoles	
1	OUAOUA MADANI	147	566	3 326	-	3 892
2	CHEBILLA	464	1 507	7 500	-	9 007
3	DJAAFRA	230	717	3 818	110	4 645
4	MAGRA	241	1 272	8 491	213	9 976
5	OULED DERRADJ	182	787	4 498	213	5 498
6	H-DALAA	169	693	3 273	269	4 235
7	CHELLAL	18	112	1 169	627	1 908
8	SIDI-AISSA	96	775	5 471	780	7 026
9	BOUSAADA AZZEDDINE	179	514	3 649	65	4 228
10	BOUSAADA Kerdada	230	321	2 486	6	2 813
11	BOUSAADA THAMEUR	42	293	2 183	488	2 964
12	BENSROUR	13	95	1 355	159	1 609
13	AIN EL MELH	12	204	1 694	180	2 078
	TOTAL	2 023	7 856	48 913	3 110	59 879

الملحق رقم (9): التصريح الشرفي للنزاهة العلمية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المميلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التصيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting

جامعة محمد بوضياف - المميلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد
النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا المضي أسفله،
الإسم: للميحة اللقب: ريلمي
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 20190306578 والصادرة بتاريخ: 2024/10/06
المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التصيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:
الموازنة المحاسبية ودورها في تقييم المخاطر
المحاسبية دراسة حالة المديرية الضريبية لوادي
المسجلة للفترة: 2021-2023
أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/05

الإمضاء

2024 جوان 05
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وتفويضه للملحق الإداري الإقليمي
خر خسان ننادية

السنة الجامعية 2024/2023

Faculty of Economics,
Commercial and
Management Sciences



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف المصيلة
University Mohamed BOUDIAB of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: هجران
اللقب: هجران
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 2048638982..... والصادرة بتاريخ: 2021/11/28
المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة.
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:
..... الحوكمة المالية ودورها في تفعيل التحصيل الضريبي

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:

الإمضاء



Faculty of Economics,
Commercial and
Management Sciences

السنة الجامعية 2024/2023



الملخص:

تناولت هذه الدراسة دور الحوكمة الجبائية في تفعيل التحصيل الجبائي، وعلى هذا الأساس تم التطرق لمختلف المفاهيم النظرية لكل من الحوكمة الجبائية و التحصيل الجبائي، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة وتم اختيار مديرية الضرائب لولاية المسيلة كدراسة حالة

وتوصلت الدراسة إلى أن تبني مبادئ ومرتكزات الحوكمة الجبائية يساهم في بناء نظام جبائي قوي وفعال و موثوق به يكافح كل أشكال التهرب الضريبي و الفساد، لزيادة الحصيلة الجبائية والحصول على موارد مالية مستدامة كفيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولهذا قامت الإدارة الجبائية بمجهودات كبيرة لتجسيد مرتكزات الحوكمة الجبائية و رفع الوعي الضريبي لدى المكلفين و عصنة هيكلها وتبني نظام للمعلومات الجبائي

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الجبائية، التحصيل الجبائي، الإدارة الجبائية

Resume:

This study dealt with the role of tax governance in activating tax collection, and on this basis the various theoretical concepts of both tax governance and tax collection were addressed, and this study relied on the descriptive analytical approach in the study and the Tax Directorate of the state of M'sila was selected as a case study

The study found that the adoption of the principles and pillars of charitable governance contributes to building a strong, effective and reliable tax system that combats all forms of tax evasion and corruption, to increase tax revenues and obtain sustainable financial resources to achieve sustainable development, and for this the tax administration has made great efforts to embody the foundations of tax governance, raise tax awareness among taxpayers, modernize its structures, and adopt a tax information system.

Keywords: Tax governance, Tax collection, Tax administration